جامعة الشرق الأوسط
MIDDLE EAST UNIVERSITY

المبادلة بين المنفعة المالية والممارسة الأخلاقية في الشركات المساهمة العامة الكويتية المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية

Reciprocity between Financial Benefit and Ethical Practice in Kuwaiti Public Shareholding Companies Listed in Kuwait Stock Exchange

إعداد الطالب

حسين ناصر شجاع المطيري

الرقم الجامعي

(400920010)

إشراف

الأستاذ الدكتور عبد الناصر إبراهيم نور

قدمت هذه الرسالة استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في المحاسبة

قسم المحاسبة

كلية الأعمال

جامعة الشرق الأوسط

2012

التفويض

أنا حسين ناصر شجاع المطيري أُفوّض جامعة الشرق الأوسط بتزويد نسخ من رسالتي ورقياً والكترونياً للمكتبات، أو المنظمات، أو الهيئات والمؤسسات المعنية بالأبحاث والدراسات العلمية عند طلبها.

الاســــم: حسين ناصر شجاع المطيري

التوقيـــع:

التاريـــخ: 14 / 1 / 2012

قرار لجنة المناقشة

نوقشت هذه الرسالة وعنوانها " المبادلة بين المنفعة المالية والممارسة الأخلاقية في الشركات المساهمة العامة الكويتية المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية " وأجيزت بتاريخ 2012\1\14

أعضاء لجنة المناقشة		التوقيع
الأستاذ الدكتور عبد الناصر إبراهيم نور	رئيساً ومشرفا	....
الدكتور عبدالله احمد الدعاس	عضواً ومناقشا داخليا	....
الدكتور فهيم صالح لوندي	عضواً ومناقشا خارجيا	....

شكر وتقدير

الحمد والشكر لله تعالى الذي ألهمني الطموح والصبر والقدرة على إتمام هذا الجهد المتواضع، ويسرني أن أتقدم بعظيم الشكر والامتنان لأستاذي الجليل الأستاذ الدكتور عبدالناصر إبراهيم نور الذي أشرف على هذا الجهد ولم يبخل علي بتوجيهاته الكريمة ونصائحه القيمة.

أتقدم بعظيم الشكر والتقدير لكافة الأساتذة الكرام أعضاء الهيئة التدريسية في جامعة الشرق الأوسط والإداريين والعاملين فيها على حسن المعاملة وطيبها، كما أتقدم بالامتنان والعرفان للأساتذة الكرام أعضاء لجنة المناقشة الموقرة على تفضلهم بقبول مناقشة هذه الرسالة، كما وأشكر كل من أسهم في إنجاز هذا الجهد سواء بالتشجيع أو المساندة.

الإهداء

أقدم حصيلة هذا الجهد العلمي المتواضع:

إلى وطني العزيز الكويت

وإلى

الإنسانة صاحبة القلب الكبير التي منحت حياتي الثقة والأمل بمستقبل مشرق

والدتي الغالية

الإنسان الذي أعطى الكثير ولم ينتظر الشكر رجل المواقف العظيمة والشامخة والكرم

والدي الحبيب

أم أطفالي الغالية باعثة العزم والتصميم الناظرة *بعيون الأمل إشراقة الصباح*

زوجتي الحبيبة

زينة الحياة وبلسمها وبراعم شوقها الذين قرأت بعيونهم كلمات جددت آمالي في الحياة

أبنائي وبناتي

الذكريات وأحلام الطفولة الجميلة وعنوان الوفاء اهديهم محبتي وإخلاصي ووفائي

أشقائي وشقيقتي

الأصدقاء أينما كانوا وإلى كل من قدم لي العون والمساعدة في إنجاز هذه الرسالة

فهرس المحتويات

الموضوع	الصفحة
عنوان الرسالة	أ
تفويض الجامعة	ب
إجازة الرسالة	ح
الشكر والتقدير	د
الإهداء	هـ
فهرس المحتويات	و
قائمة الجداول	ح
قائمة الأشكال	ح
الملخص باللغة العربية	ط
الملخص باللغة الإنجليزية	ي
الفصل الأول: الإطار العام للدراسة	
1-1 المقدمة	2
1-2 مشكلة الدراسة وعناصرها	4
1-3 فرضيات الدراسة	6
1-4 أهداف الدراسة	8
1-5 أهمية الدراسة	9
1-6 المصطلحات الإجرائية	10
1-7 حدود الدراسة	12
1-8 محددات الدراسة	12
الفصل الثاني: الإطار النظري والدراسات السابقة	
2-1 تمهيد	14
2-2 أخلاقيات الأعمال	16
2-3 العوامل المؤثرة في السلوك الأخلاقي	25
2-4 أخلاقيات مهنة المحاسبة	31
2-5 صفات المحاسب	37
2-6 المشاكل الأخلاقية في بيئة العمل	39

2-7 الدراسات باللغة العربية	44
2-8 الدراسات باللغة الانجليزية	54
2-9 ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة	62
الفصل الثالث: منهجية الدراسة	
3-1 منهج الدراسة	65
3-2 مجتمع الدراسة وعينته	66
3-3 أدوات الدراسة	67
3-4 صدق الأداة	67
3-5 ثبات الأداة	68
3-6 الأساليب الإحصائية	71
3-7 أساليب جمع البيانات والمعلومات	71
الفصل الرابع: نتائج الدراسة الميدانية	
4-1 خصائص عينة الدراسة	76
4-2 نتائج الإحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة	80
4-3 نتائج اختبار فرضيات الدراسة	92
الفصل الخامس: النتائج والتوصيات	
5-1 النتائج	99
5-2 التوصيات	103
المراجع	
المراجع باللغة العربية	108
المراجع باللغة الإنجليزية	112
الملاحق	
ملحق رقم (1) أسماء الشركات المساهمة العامة	115
ملحق رقم (2) استبانة الدراسة	123
ملحق رقم (3) أسماء الأساتذة محكمي استبانة الدراسة	130
الملحق رقم (4) نتائج التحليل الإحصائي كما تم الحصول عليها من الحاسوب	131

قائمة الجداول

الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
الجدول (3−1)	مجموع الاستبانات الموزعة والمستردة والخاضعة للتحليل	66
الجدول (3− 2)	قيمة معاملات الثبات لمتغيرات الدراسة	69
الجدول (3− 3)	اختبار مقياس الاستبانة	69
الجدول (3− 4)	مقياس لتحديد مستوى الملائمة للوسط الحسابي	70
الجدول (4− 1)	توزيع عينة الدراسة من المستثمرين في الشركات الكويتية	76
الجدول (4− 2)	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للالتزام بالمبادئ القانونية	80
الجدول (4− 3)	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للالتزام بالمسؤولية الاجتماعية	82
الجدول (4− 4)	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للالتزام بالإفصاح والإبلاغ المالي	84
الجدول (4− 5)	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية الالتزام بإقامة علاقات بناءة مع العاملين	86
الجدول (4− 6)	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمتغير المحافظة على ممتلكات الشركة	88
الجدول (4− 7)	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمتغير مقاومة الصراع على المصالح	90
الجدول (4−8)	نتائج اختبار T . test للفرضية الأولى	92
الجدول (4− 9)	نتائج اختبار T . test للفرضية الثانية	93
الجدول (4− 10)	نتائج اختبار T . test للفرضية الثالثة	94
الجدول (4− 11)	نتائج اختبار T . test للفرضية الرابعة	95
الجدول (4−12)	نتائج اختبار T . test للفرضية الخامسة	96
الجدول (4−13)	نتائج اختبار T . test للفرضية السادسة	97

قائمة الأشكال

الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
الشكل (1−1)	الركائز الإستراتيجية لبناء المنظمة الأخلاقية	29

الملخص باللغة العربية

المبادلة بين المنفعة المالية والممارسة الأخلاقية في الشركات المساهمة العامة الكويتية المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية

إعداد: حسين ناصر شجاع المطيري

إشراف: الأستاذ الدكتور عبد الناصر إبراهيم نور

هدفت هذه الدراسة إلى بحث موضوع المبادلة بين المنفعة المالية والممارسة الأخلاقية في الشركات المساهمة العامة الكويتية المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية، ولتحقيق هدف الدراسة واختبار الفرضيات فإن الباحث تعامل مع نوعين من البيانات هما البيانات الثانوية والبيانات الأولية، وتكونت عينة الدراسة من (280) من أصل (360) استبانة تم توزيعها على المستثمرين في هذه الشركات.

ومن أبرز نتائج هذه الدراسة وجود مستوى متوسط من الالتزام لدى الشركات المساهمة العامة الكويتية المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية فيما يتعلق بـ(المبادئ القانونية، المسؤولية الاجتماعية، الإفصاح والإبلاغ المالي، إقامة علاقات بناءة مع العاملين، المحافظة على ممتلكاتها الخاصة، ومقاومة أسباب الصراع على المصالح) وذلك من وجهة نظر المستثمرين في هذه الشركات.

وعلى ضوء النتائج أوصت الدراسة باستمرار الشركات المساهمة العامة الكويتية المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية بالالتزام بالمبادئ القانونية، المسؤولية الاجتماعية، الإفصاح والإبلاغ المالي، إقامة علاقات بناءة مع العاملين، بالمحافظة على ممتلكاتها الخاصة، ومقاومة أسباب الصراع على المصالح.

Abstract

Reciprocity between Financial Benefit and Ethical Practice in Kuwaiti Public Shareholding Companies Listed in Kuwait Stock Exchange

Prepared by
Hussein Naser Shuja'a Al-Mutairi

Supervised by
Dr. Abdul Nasser Ibrahim Noor

The study aims at highlighting the reciprocity between financial benefit and ethical practice in Kuwaiti Public Shareholding Companies listed in Kuwait Stock Exchange. To achieve the objective of the study and to test the hypotheses, the researcher dealt with two types of data; the primary data and secondary data and selected a sample of (280) investors in such companies.

The study concluded a number of results, most notably is the existence of moderate compliance of Kuwaiti Public Shareholding Companies listed in Kuwait Stock Exchange in relation to legal principles, social accountability, disclosure and financial reporting, building constructive relations with employees, preservation of own properties and eliminating reasons for conflict of interests.

Based on the results, the study recommended that Kuwaiti Public Shareholding Companies listed in Kuwait Stock Exchange shall continuously comply with the legal principles, social accountability, disclosure and financial reporting, building constructive relations with employees, preservation of own properties and eliminating reasons for conflict of interests.

الفصل الأول

الإطار العام للدراسة

1-1 المقدمة

1-2 مشكلة الدراسة وعناصرها

1-3 فرضيات الدراسة

1-4 أهداف الدراسة

1-5 أهمية الدراسة

1-6 المصطلحات الإجرائية

7-1 حدود الدراسة

الفصل الأول

الإطارالعام للدراسة

1-1 المقدمة

أصبحت الأخلاق علماً يبحث ويدرس، وأصبح من اللازم أن يرتبط بكافة العلوم الأخرى ليأخذ فيها حيزاً ونصيباً، لا سميا أنه من الأساسات المهمة التي تقوم عليها أي علاقة، وكلما زادت العلاقات تعقيداً صار من الواجب أن تحكمها الأخلاق لتشكل إطاراً يخفف من المشاكل والفوضى.

ويرى كل من (George , & Kaler, 2003, p:250) أن مفهوم الأخلاقيات في عالم الأعمال يحمل معاني ومضامين كثيرة، تدور معظمها حول قواعد السلوك الإنساني، من حيث ما هو مقبول وغير مقبول لدى الآخرين، ويتفق المختصون والباحثون في تعريف الأخلاقيات من حيث المضمون والجوهر، وإن اختلفوا من حيث الشكل والأسلوب، على أن أخلاقيات الأعمال تمثل المسائل الأخلاقية حول ماذا يجب أن يكون، وما لا يجب أن يكون لإنجاز أنواع مختلفة من الأعمال.

وفي مجال الإدارة تأتي الأخلاق لتبرز كعامل مهم في البناء الإداري والإجراءات الإدارية، ومنطلق لتصرفات المديرين مع أصحاب الحقوق والمصالح، وكذلك العاملين في

الشركات والمؤسسات المختلفة. سيما وإن التوجهات العامة في علم الإدارة تؤكد على مفهوم "أخلاقيات المهنة" (Code of Ethics) التي تعني إيجاد منظومة أخلاقية لكل مهنة ينتظم بموجبها الأفراد المنتمون إليها ويحتكمون إليها وتعدّ مرجعاً لهم يحدد المقبول أو غير المقبول من تصرفاتهم.

ويشير (Singh, 2001, P: 391) إلى أن العاملين في الإدارات العليا يتطلب منهم ضرورة توافر الأخلاق كأساس في التعامل وكمرجع لتحقيق أهدافهم في تعظيم الثروة بطريق تستند على مبادئ أخلاقية مهنية، تجعل تصرفات المديرين متشابهة ومتوافقة تجاه تطبيق هذا المبدأ في تنفيذ أعمالهم.

وقد يكون أكثر ما تعاني منه النظم الاجتماعية اليوم هو أزمة الأخلاقيات وغياب مفهوم مساءلة الذات ومحاسبتها ومراقبتها مراقبة ذاتية، وإنه في الوقت الذي يرتقي فيه كل فرد عامل إلى المستوى الإيجابي من الأخلاق والمساءلة والمحاسبة، فإن الكثير من أعراض الفساد والترهل الإداري ستنتهي، وتعود للمجتمع قوته وإنتاجيته وعطاؤه وتتحول النظم من نظم ذات مستوى من الأداء ضمن حد أدنى مقبول إلى مستوى الأداء الأعلى، أي إلى مستوى الإبداع (الطويل، 2001، ص 247).

وتواجه الشركات العالمية مشكلة الأخلاقيات فما قد يكون أخلاقيا أو عرفيا في دوله قد لا يكون مسموح به في دولة أخرى، والمحاسبة كغيرها من الأنشطة التي تمارسها الشركات لها قوانين أخلاقية تستند على الأمانة والإخلاص والمسؤولية الاجتماعية وغيرها من المبادئ التي يجب أن يتحلى بها العاملون، ولذلك فإن الأمر يقتضي أن تقوم هذه

الشركات بتطوير أنظمة واضحة لأخلاقيات الأعمال يتقيد به كافة العاملون في الشركة، بحيث تكون شاملة لكافة الممارسات الأخلاقية (العبدلي،2007، ص14).

وبناءً على ما تقدم فإن هذه الدراسة تتناول المبادلة بين المنفعة المالية والممارسة الأخلاقية في الشركات المساهمة العامة الكويتية المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية، لذلك فإن أهمية هذه الدراسة تنبع من كونها تدرس وتحلل المزيج الأخلاقي في ظل اختلاف الأنظمة الاقتصادية واختلاف طرق توزيع الثروة، ومن كونها تشكل ركيزة قوية للبحث في المبادلة بين المنفعة المالية والممارسات الأخلاقية، كما أنها تسهم في إيجاد قاعدة معلومات وبيانات حول هذا الموضوع.

1-2 مشكلة الدراسة وعناصرها

كثر الحديث في الآونة الأخيرة عن ممارسات غير أخلاقية لبعض الإدارات العليا في الشركات هدفها تحقيق مكاسب ذاتية، على حساب مصالح حملة الأسهم والمستثمرين وهي تمس المبادئ الأخلاقية، وتشكل تجاوزاً في تطبيق اللوائح والأنظمة والإجراءات الإدارية المتبعة في الشركات، كما أنها تحدث فجوة وتضاربا في المصالح بين مبدأ التطبيق لهذه اللوائح والأنظمة وبين مبدأ تعظيم الربحية، مما قد يلحق الضرر بجميع الأطراف المستفيدة من نتيجة أعمال الشركة.

وقد نال موضوع المبادلة بين المنفعة المالية والممارسة الأخلاقية اهتماماً كبيراً من قبل الباحثين والدارسين في معظم دول العالم المتقدمة، إذ تشير أغلب الدراسات المتعلقة

بأخلاقيات إدارة الأعمال إلى تكرار اعتبار أن الإدارات العليا قد لا تلتزم بالمعايير الأخلاقية ولا يتم الوفاء بها، حيث فرق (Alder, 1997) بين حالات تصبح فيها المعايير موضع التزام عام من قبل الجميع وغيرها من المعايير المستندة على ذلك، ليصبح الالتزام قضية فردية، وفي موضع تفحص وتمعن، ويولد الكثير من الجدل والخلاف، فيما يتعلق بممارسات العمل غير الأخلاقي.

وفي الوطن العربي وفي دولة الكويت تحديدا لم يحظ هذا الموضوع بنفس تلك الدرجة من الاهتمام، وتناولته القلة من الدراسات والأبحاث الأكاديمية بحسب علم الباحث، بحيث لم يرتقِ إلى مستوى أهمية الموضوع.

وبالتالي فإن مشكلة الدراسة تبرز نتيجة وجود طريقتين للربط بين اللوائح والأنظمة والممارسات العملية، فمن ناحية نجد أن هناك جهودا مبذولة لتحقيق أقصى ما يمكن من الأرباح، ومن ناحية أخرى يجب بذل الممكن في سبيل تطبيق اللوائح والأنظمة، وعمليا نجد أن كليهما مهم وضروري لحماية ثروة حملة الأسهم والمستثمرين.

لذلك كان لا بد من رصد نقاط الاهتمام التي يبديها حملة الأسهم والمستثمرون في الشركات المساهمة العامة الكويتية المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية، وفي إزالة الغموض بين مبدأ تعظيم الربحية ومبدأ المحافظة على اللوائح والأنظمة والإجراءات الإدارية المتبعة، من خلال الإجابة عن السؤال الرئيس الآتي: **ما درجة التزام الشركات المساهمة العامة الكويتية المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية بالممارسات الأخلاقية؟** وقد انبثق عن هذا السؤال الأسئلة الفرعية الآتية:

السؤال الأول: هل تلتزم الشركات المساهمة العامة الكويتية المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية بالمبادئ القانونية؟

السؤال الثاني: هل تلتزم الشركات المساهمة العامة الكويتية المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية بالمسؤولية الاجتماعية؟

السؤال الثالث: هل تلتزم الشركات المساهمة العامة الكويتية المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية بالإفصاح والإبلاغ المالي؟

السؤال الرابع: هل تلتزم الشركات المساهمة العامة الكويتية المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية بإقامة علاقات بناءة مع العاملين؟

السؤال الخامس: هل تلتزم الشركات المساهمة العامة الكويتية المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية بالمحافظة على ممتلكاتها الخاصة؟

السؤال السادس: هل تلتزم الشركات المساهمة العامة الكويتية المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية بمقاومة أسباب الصراع على المصالح؟

1-3 فرضيات الدراسة

بالاستناد إلى مشكلة الدراسة وأسئلتها فإنه يمكن صياغة الفرضية العدمية وعلى الشكل التالي: **لا تلتزم الشركات المساهمة العامة الكويتية المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية بالممارسات الأخلاقية.** وقد انبثق عن هذه الفرضية الفرضيات الفرعية الآتية:

الفرضية الأولى:

لا تلتزم الشركات المساهمة العامة الكويتية المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية بالمبادئ القانونية.

الفرضية الثانية:

لا تلتزم الشركات المساهمة العامة الكويتية المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية بالمسؤولية الاجتماعية.

الفرضية الثالثة:

لا تلتزم الشركات المساهمة العامة الكويتية المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية بالإفصاح والإبلاغ المالي.

الفرضية الرابعة:

لا تلتزم الشركات المساهمة العامة الكويتية المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية بإقامة علاقات بناءة مع العاملين.

الفرضية الخامسة:

لا تلتزم الشركات المساهمة العامة الكويتية المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية بالمحافظة على ممتلكاتها الخاصة.

الفرضية السادسة:

لا تلتزم الشركات المساهمة العامة الكويتية المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية بمقاومة أسباب الصراع على المصالح.

1-4 أهداف الدراسة

بناء على المشكلة المطروحة فإن الدراسة تسعى إلى تحقيق الأهداف الآتية:

1- تسليط الضوء على موضوع المبادلة بين المنفعة المالية والممارسة الأخلاقية في الشركات المساهمة العامة الكويتية المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية.

2- معرفة مدى درجة الالتزام بالمبادئ القانونية لدى الإدارة العليا في الشركات المساهمة العامة الكويتية المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية.

3- معرفة مدى درجة الإفصاح والإبلاغ المالي لدى الإدارة العليا في الشركات المساهمة العامة الكويتية المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية.

4- معرفة مدى درجة حماية الممتلكات الخاصة من توظيفها لمصلحة الإدارة العليا في الشركات المساهمة العامة الكويتية المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية.

5- معرفة مدى درجة احترام الإدارة العليا للعاملين لديها وحسن العلاقات بينهم في الشركات المساهمة العامة الكويتية المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية.

6- معرفة مدى درجة استغلال الإدارة العليا للمصالح الخاصة في الشركات المساهمة العامة الكويتية المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية.

7- معرفة مدى درجة الالتزام بالمسؤولية الاجتماعية لدى الإدارة العليا في الشركات المساهمة العامة الكويتية المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية.

1-5 أهمية الدراسة

يعدُّ موضوع الأخلاقيات في غاية الأهمية كونه من المواضيع التي تدرس الجوانب التي تتعلق بحماية ثروة حملة الأسهم والمستثمرين، الذي أصبح يواجه العديد من التحديات التي فرضتها الأحداث الاقتصادية بإفرازاتها التي هي في الغالب سلبية، بما تحمله من تهديد لمصالح الشركات، نتيجة سعي بعض الإدارات العليا في هذه الشركات إلى تحقيق مكاسب ذاتية، وبالتالي فإن الأمر يتطلب تشخيص كافة الجوانب التي تعترض هذه الشركات، والبحث في الآليات والتشريعات التي تكفل لها حق الحماية من الممارسات غير الأخلاقية تجاه حملة الأسهم والمالكين والمستثمرين في الشركات المساهمة العامة.

وتكتسب هذه الدراسة أهميتها من كونها تركز على الممارسات غير الأخلاقية في الإدارة ضمن مفاهيم نظريات الأخلاق، - في إطار يعالج الثغرات وأوجه القصور والخلل في الدراسات المعاصرة - وذلك من خلال التأكيد على مدى تأثير هذه الممارسات على حملة الأسهم والمالكين والمستثمرين، لذلك فإن أهمية هذه الدراسة تنبع من الاعتبارات التالية:

1- المساهمة في بناء وتكوين المعرفة العلمية المتعلقة بموضوع الممارسات الأخلاقية لدى الإدارة العليا في الشركات المساهمة العامة الكويتية المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية.

2- المساهمة في تكوين قاعدة معلومات وبيانات تساعد حملة الأسهم والمالكين والمستثمرين في الشركات المساهمة العامة الكويتية المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية في الكشف والتعرف على الظواهر المرتبطة بالممارسات الأخلاقية.

3- تشكل مجالا خصبا لدراسات لاحقة لموضوع المبادلة بين المنفعة المالية والهبوط الأخلاقي خاصة مع الزيادة الكبيرة في ظاهرة الممارسات غير الأخلاقية لدى الإدارات العليا، ما يسهم في إثراء المكتبة العربية في هذا الموضوع.

4- إمكانية ربط ما يتوصل إليه الباحث مع الدراسات السابقة ذات العلاقة، بما يؤدي إلى معالجة الثغرات وأوجه النقص في هذه الدراسات، فيما يتعلق بالتأكيد على جانب ردود فعل حملة الأسهم والمالكين والمستثمرين تجاه الممارسات غير الأخلاقية لدى الإدارات العليا.

6-1 المصطلحات الإجرائية

قام الباحث بتحديد المعاني الإجرائية للمصطلحات المستخدمة في الدراسة وكما يلي:

6-1-1 الممارسات الأخلاقية: هي مجموعة من المبادئ والقيم أو المعايير المتفق عليها داخل مؤسسات الأعمال التي تدور حول أربعة محاور رئيسية هي القيام بالإعمال الهادفة، وعدم إلحاق الضرر بالآخرين، وعدم الخداع في أي تعاملات، وعدم التحيز في القيام بأي ممارسات لصالح طرف دون الآخر، فإذا تميز أي نشاط في المجتمع بهذه الخصائص يمكن في هذه الحالة الحكم بأخلاقيات هذا النشاط (أبو زيد ومرعي، 2004، ص73).

6-1-2 قواعد السلوك والآداب: وهي مجموعة من المبادئ والقواعد التي تمثل القيم الأخلاقية، وتكون بمثابة مقاييس مثالية للسلوك المهني التي يتعين التحلي بها عند ممارسة الأعمال، وعند التعامل مع الآخرين (الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين، 2007، ص3).

6-1-3 المنفعة المالية: هي الفوائد الإيجابية والسلبية، أي جميع المصالح واللذات المادية التي يسعى كل من الفرد أو الجماعة إلى تحصيلها عاجلاً أم آجلاً، فالمنفعة قد تكون تحصيل فائدة إيجابية، أي: مرغوب فيه من مصالح ولذات وقد تكون فائدة سلبية، أي: دفع غير مرغوب به أو إزالته أو الوقاية منه" (خطاطبة، 2007، ص7).

وتعرف المنفعة المالية أيضا بأنها منفعة أو حدث اقتصادي تكون نتيجته منفعة مالية محتملة في المستقبل يتم الحصول عليها نتيجة امتلاك شيء معين يخص الوحدة الاقتصادية في معزل عن أموال مالكي هذه الوحدة (قدومي، ونظمي، 2009).

6-1-4 الشركات المساهمة العامة الكويتية: هي جميع الشركات المساهمة العامة المسجلة في السوق المالي والمعتمدة بموجب قانون الأوراق المالية ويلزم جميع الشركات المساهمة العامة في الكويت وكل مصدر عام فيها طرح أوراقه المالية المصدرة لتداولها في السوق المالي، إذ يحق للجمهور التعامل في أسهمها بالبيع والشراء (سوق الكويت للأوراق المالية، مجلة المستثمرون، 2011، ص46).

1-7 حدود الدراسة

تتمثل حدود الدراسة فيما يلي:

1-1-7الحدود المكانية: اقتصرت هذه الدراسة على آراء المستثمرين في الشركات المساهمة العامة الكويتية المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية.

1-2-7 الحدود الزمانية: أجريت هذه الدراسة خلال الفترة الواقعة ما بين شهر نيسان 2011 وحتى كانون الأول 2011.

1-8 محددات الدراسة

1- شمل مجتمع الدراسة سوق الكويت للأوراق المالية، الأمر الذي أتاح إمكانية تعميم نتائجها على هذه السوق.

2- اعتمد الباحث على وحدة تحليل تضم المستثمرين في الشركات المساهمة العامة المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية.

3- عدم تعاون بعض المبحوثين في إعطاء المعلومات اللازمة لإثراء موضوع الدراسة وفي الإجابة عن الأسئلة الموجهة إليهم.

4- طبيعة الدراسة الميدانية إذ تطلبت وقتاً وجهداً إضافياً لزيارة السوق أكثر من مرة لتوزيع الاستبيانات.

الفصل الثاني

الإطار النظري والدراسات السابقة

المبحث الأول: الإطار النظري

2-1 تمهيد

2-2 أخلاقيات الأعمال

2-3 العوامل المؤثرة في السلوك الأخلاقي

2-4 أخلاقيات مهنة المحاسبة

2-5 صفات المحاسب

2-6 المشاكل الأخلاقية في بيئة العمل

المبحث الثاني: الدراسات السابقة

2-7-1 الدراسات باللغة العربية

2-7-2 الدراسات باللغة الانجليزية

2-7-3 ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة

الفصل الثاني

الإطار النظري والدراسات السابقة

يهدف هذا الفصل إلى التعريف بالمفاهيم المتعلقة بأخلاقيات الأعمال والعوامل المؤثرة في السلوك الأخلاقي، كذلك تم التطرق إلى مفهوم أخلاقيات مهنة المحاسبة، إضافة إلى المشكلات التي تواجه أخلاقيات الأعمال، وذلك للوصول إلى إطار مفاهيمي نظري متكامل يُعَد أساساً للدراسة الميدانية، وتم تقسيم الدراسة في هذا الفصل بعد التمهيد إلى مبحثين بحيث يتناول الأول الإطار النظري ويتناول المبحث الثاني مراجعة لأهم الأدبيات التي غطتها الدراسات السابقة حول موضوع الدراسة الحالية.

2-1 تمهيد

لقد بات تركيز المنظمات على الأهداف والمبادئ والقيم والأخلاقيات في تطوير أداء الأفراد العاملين، الذين أصبحوا الآن أفضل مورد من موارد المنظمة ويمثلون رأس مال فكري (معرفي)، يتم التركيز عليهم وبنائهم بناءً أخلاقياً وفكرياً من خلال تزويدهم بالمعارف والمهارات والقدرات والسلوك في إطار ثقافة المنظمة، والذي فيه أصبح توجه المنظمات والمديرين نحو أخلاقيات العمل من خلال السلوك الفردي والسلوك الخاص بالمنظمة، وهذا يتطلب منها مواكبة التغيير الذي يحصل في البيئة الخارجية (حسين والجميل، 2009، ص8)

وقد فرضت بيئة الأعمال الحالية العديد من التحـديات دفعـت المنظمـات إلـى الاستثمار في الأنشطة التي تنسجم وتنطلق من المبادئ التي حددها القانون والقيم الأخلاقية, وتسعى كثير من المنظمات أن تتجنب مقاطعتها من قبل الزبائن, لذلك فهي شديدة الحرص على تجنيب نفسها مثل هذه المواقف، الأمر الذي يدفعها لبذل المزيـد فـي الأخلاقيـات (Mohr, Webb, and Harris, 2001, P:45).

كما أسهمت التغيرات الاقتصادية والاجتماعية في تطوير وظيفة منظمات الأعمال في المجتمع، إذ أصبحت لا تقتصر على تحقيق الأهداف التي ترتبط بتحقيق وتعظيم الأرباح والعوائد وتحقيق أهداف أصحاب العمل كجزء من مسئوليتها اتجاه المالكين، بل امتدت مسئوليتها الاجتماعية باتجاه إيجاد نوع من التوازن بين الربح ومراعاة اهتمامات وحاجات المكونات الأخرى من المستفيدين، كما تهدف منظمات الأعمال إلى توفير المنتجات والسلع والخدمات التي تُقابل احتياجات المجتمع وإشباع رغبات أفراده فإنّ عليها مسئولية المساهمة في النشاط الاجتماعي وحماية العاملين والمستهلكين والبيئة الطبيعية والمجتمع المحلي والحكومة بل وتعدتها إلى حماية مصالح المنافسين أيضا.

المبحث الأول

الإطار النظري

2-2 أخلاقيات الأعمال

يُعد مفهوم أخلاقيات الأعمال من المفاهيم القديمة التي حث عليها الدين الإسلامي، ففي حديث عن النبي محمد صلى الله عليه وسلم، الذي رواه جابر رضي الله عنه (إن من أحبكم إلي وأقربكم مني مجلساً يوم القيامة أحسنكم أخلاقاً)، وقال في حديث أخرجه البزار وابن حيان عن أبي هريرة (ألا أخبركم بخياركم قالوا بلى يا رسول الله قال أطولكم أعمارا وأحسنكم أخلاقا)، كما يسهم التاريخ والتقاليد والأعراف والثقافة القومية والوطنية والتكوين القبلي والعائلي وظهور الجماعات المرجعية، والقادة والأحزاب السياسية ووسائل الإعلام وتطورها والخبرة العلمية والعملية للمجتمع، في تشكيل أخلاقيات الأعمال في أي مجتمع من المجتمعات (العامري والغالبي، 2005، ص 134).

كما إن جوانب السلوك الأخلاقي وضرورة العمل بأخلاقيات الأعمال من قبل منظمات الأعمال لا ترتبط بمجتمعات محددة، بل إنها أصبحت موضوعاً حيوياً مهماً تواجهه منظمات الأعمال في الدول المتقدمة والنامية، فارتبط مفهوم الأخلاقيات بالإدارة والعاملين والعمل والقيادة والمديرين. كذلك فإن أخلاقيات العمل تمثل مبادئ مهمة للسلوك المرتبطة بمعايير السلوك الجيد أو غير الجيد أو السلوك الصحيح والسلوك الخطأ في تصرفات الأفراد والجماعة (Schermerhorn, 2006,p: 48).

وقد أصبح هذا المفهوم من الأمور المهمة لشغل الوظيفة في المنظمة إذ يتم التأكيد عليها من إداراتها لأنها تعد بمثابة الرقابة الذاتية للفرد لأنه يستطيع أن يميز بين الصواب والخطأ في سلوكه أثناء العمل، ولهذا يتم استقطاب الأفراد ذوي الأخلاقيات العالية للعمل في المنظمة على أساس أن هؤلاء الأفراد هم الذين يجلبون الأخلاقيات لها أو أن المنظمة تستمد أخلاقياتها من الأفراد العاملين فيها (Daft, 2003,p:326).

وتتعلق أخلاقيات الأعمال بسلوكيات الأفراد في نشاطاتهم العملية المختلفة، وهذا يشمل طريقة تعاملهم مع زملائهم والزبائن وأي شخص أخر يتعامل مع المنظمة، ويجد بعضهم صعوبة كبيرة في تحديد أين تبدأ الأخلاق الشخصية وأخلاقيات الأعمال، لان الأخلاق الشخصية تؤثر وتغطي على أخلاقيات الأعمال، ومن المهم أن نفرق بين السلوك الأخلاقي والسلوك القانوني فالأخلاق هي السلوك المتوقع من الأفراد، أما القوانين فتتعامل مع الأفعال المطلوبة فهناك فعل قد يكون قانونياً ولكنه غير أخلاقي، أو أخلاقي ولكنه غير قانوني (الصباغ، 2002، ص204).

ويمكن القول أن أخلاقيات العمل هي الإطار الشامل الذي يحكم التصرفات والأفعال تجاه شيء ما، وتوضح ما هو مقبول أو صحيح وما هو مرفوض أو خاطئ بشكل نسبي في ضوء المعايير السائدة في المجتمع بحكم العرف والقانون، والذي تلعب فيه الثقافة المنظمية والقيم وأنظمة المنظمة وأصحاب المصالح دورا أساسيا في تحديده (المعاضيدي، 2005، ص6).

ويؤكد (الطه، 2002، ص32) أن الأخلاقيات في السلوك العام للأفراد في المنظمة تمثل الأساس لتطور مفاهيم جديدة لأخلاقيات الإدارة والعمل التي تطورت بدورها فيما بعد،

فالممارسة الأخلاقية التي تتمثل ببعد رسمي ضمن القانون من جانب يكون لهـا بعـد آخـر أخلاقي من جانب آخر يتمثل في الالتزام بالمبادرات التي تعبر عن النزعات الأخلاقية أكثـر من الامتثال لقانون مفروض.

وتتبنى الشركات المعايير الأخلاقية الآتية:

1- المبادئ القانونية:

وتعني درجة الالتزام بالمتطلبات القانونية من قبل الشركة مالكة الأسهم، وتشمل دراسة هذا البعد ما يلي: (قدومي، ونظمي، 2009)

أ- مدى التزام الشركة بإعداد التقارير المالية أو المطالبات المالية، أو أية شهادات يطلبها العاملون أو بخصوص ما يصدر عنها من تقارير إجابات العمل المهني والتأمين الصحي في تقارير صحية.

ب- حرص الإدارة العليا على انجاز أي فحوصات مطلوبة على المنتج أو الخدمة بشكل متوافق مع متطلبات أي تشريعات أو معايير إضافية.

ج- ابتعاد الشركة عن التعامل مع الموردين أو المتعهدين ورفضها الدخول في عقود مع جهات لا تطبق الإجراءات القانونية.

د- التزام الشركة التي تحمل أسهمها بتطبيق النصوص القانونية المطلوبة.

هـ- استخدام الإدارة العليا لأصول الشركة بطريقة مباشرة أو غير مباشرة مع استخدام صحيح ولائق.

2- المسؤولية الاجتماعية:

وهي نشاطات الشركة لتحمل المسؤولية الناجمة عن أثر النشاطات التي تقوم بها على المجتمع والمحيط لتصبح نشاطاتها منسجمة مع منافع المجتمع والتنمية المستدامة، وتركز المسؤولية الاجتماعية على السلوك الأخلاقي واحترام القوانين والأدوات الحكومية وتدمج مع النشاطات اليومية للشركة، وهي بمثابة التزام بتقليل أي أضرار من الممكن أن تؤثر على المجتمع وتجنبها، وتعظيم تأثير منفعتها على المدى الطويل، وتقع أبعاد المسؤولية الاجتماعية لقطاعات الأعمال ضمن مسؤوليات قانونية واقتصادية وأخلاقية ومسؤوليات ذات طبيعة خيرية (Belal Uddin, et. al., 2008, p:67).

كما تعني المسؤولية الاجتماعية التزام أصحاب النشاطات الاقتصادية بالمساهمة في التنمية المستدامة من خلال العمل مع المجتمع المحلي، بهدف تحسين مستوى معيشة السكان بأسلوب يخدم الاقتصاد ويخدم التنمية في آن واحد، كما أن الدور التنموي الذي يقوم به القطاع الخاص يجب أن يكون بمبادرة داخلية وقوة دفع ذاتية من داخل صناع القرار في المؤسسة، ويمكن تعريف المسؤولية الاجتماعية بالمعنى العام بأنها العلاقة ما بين المنظمة والمجتمع التي تعمل ضمن نطاقه، وهي تركز على الالتزامات التي يتوجب على المنظمة الوفاء بها إذا أرادت أن يتم اعتبارها متمتعة بصفات المواطنة الجيدة (Asongu ,2007, p:2) وهي تشير إلى:

أ- مدى التزام الشركة بأن تخفض من تكلفة منتجاتها مع الحفاظ على مستوى مقبول من الجودة انطلاقا من مسؤوليتها الاجتماعية تجاه المستهلك.

ب- أن تستخدم الشركة التكنولوجيا بجميع مراحل العمل مما يقلل التكاليف وبشكل لا يلحق الضرر بالعاملين.

ج- أن تختار الشركة المواد الخام الأقل كلفة والتي تناسب المواصفات المطلوبة بما لا يضر البيئة المحيطة.

د- تجاوب الشركة مع القوانين الخاصة بالبيئة والسلامة العامة.

هـ- عدم وجود انتقادات خاصة للإدارة حول المخالفات البيئية.

و- حرص الإدارة على عدم القيام بأنشطة غير آمنة تهدد الصحة والسلامة العامة.

ز- حرص الإدارة على كتابة تقارير خاصة بالأخطار والسلامة البيئية التي قد تبرز نتيجة ما تقوم به الشركة من أعمال.

3- الإفصاح والإبلاغ المالي:

لقد كان الإفصاح وليد الانفصال بين الملكية والإدارة، وهذا الانفصال الذي أوجد بعدا بين المساهمين الذين يمتلكون المشروع وبين الأرقام المحاسبية التي تمثل مركز المشروع المالي ونتائج أعماله خلال فترة زمنية معينه، لذا كان لابد من تصوير ميزانية المشروع في البداية وطباعتها ونشرها لإتاحة الفرصة لهؤلاء المساهمين للاطلاع على المركز المالي، ونتائج أعمال المشروع من ربح أو خسارة، كانت تظهر من خلال تثبيت حقوق الملكية أو رأس مال الأسهم، وبيان الزيادة أو النقص التي حدثت خلال العام (القاضي، وحمدان، 2007، ص93).

وقد ارتبط مبدأ الإفصاح بظهور شركات المساهمة والتزامها بنشر قوائمها المالية دوريا لتقدم إدارة تلك الشركات إلى مستثمريها من مساهمين و مقرضين تقريرا عن نتائج أعمالها و مركزها المالي بغرض الإفصاح عن المعلومات الجوهرية التي حدثت خلال الفترة حتى يتخذ هؤلاء المستثمرون قراراتهم الاقتصادية بناء على ذلك الإفصاح، الذي يشير إلى درجة الإفصاح المالي لدى الإدارة العليا للشركة، وكذلك الإفصاحات الخاصة بكافة السياسات المحاسبية المهمة التي يتم استخدامها في إعداد وعرض البيانات المالية، ومن الإفصاحات العامة التي يجب أن تتضمنها البيانات المالية (اسم المؤسسة، مكان تسجيلها، تاريخ الميزانية والفترة التي تغطيها القوائم المالية، نبذة مختصرة عن طبيعة نشاطات المؤسسة وشكلها القانوني، وأخيرا إظهار الأرقام المقارنة عن الفترة المحاسبية السابقة)، ويجب على الإدارة في جميع المؤسسات أن تراعي عددا من الاعتبارات في اختيارها وتطبيقها للسياسات المحاسبية المناسبة عند إعدادها قوائمها المالية وهذه الاعتبارات هي: (توفيق، 2007، ص65)

1- الدقة والمصداقية: أن تتصف المعلومات المالية الصادرة عن الإدارة العليا بالدقة والمصداقية ضمن تقاريرها المالية.

2- الحيطة والحذر: يتوجب الحذر عند إعداد البيانات المالية مع الأخذ بالاعتبار الخسائر المحتملة.

3- الجمع بين الجوهر الاقتصادي والشكل القانوني: إذ يجب أن يتم عرض وتقييم العمليات وفقاً لواقعها ومضمونها الحقيقي وليس لشكلها القانوني فقط.

4- المادية (الأهمية النسبية): إذ إنه يجب أن تفصح البيانات المالية عن كافة العناصر، التي تكون من الأهمية النسبية إلى حد تؤثر على عملية التقييم واتخاذ القرارات في المؤسسة.

5- الشفافية: وتشكل البيانات والتقارير المالية الثانوية الختامية الحد الأدنى من الشفافية المطلوبة.

6- الاكتمال: لتكون موثوقة فإن المعلومات في القوائم المالية يجب أن تكون كاملة ضمن حدود الأهمية النسبية والتكلفة.

7- القابلية للمقارنة: وتقتضي أن يكون المستخدمون قادرين على مقارنة القوائم المالية للمؤسسة عبر الزمن، من أجل تحديد الاتجاهات في المركز المالي وفي الأداء.

8- مدى نجاح الإدارة في تحديد نقاط الضعف والقوة الموجودة في نظام الرقابة الداخلية بحيث يصبح نظاما فعالا.

4- العلاقات مع العاملين:

أصبحت العلاقات مع العاملين من الظواهر الأساسية التي يعتمد عليها العاملون في المنظمات الإنسانية المختلفة، إذ إن العلاقات بين الإدارة والعمال تتم عن طريق المفاوضات الجماعية وحل المنازعات بالطرق الودية، كذلك الاهتمام بشكاوي وقضايا العمال، واحترام الإدارة العليا للعاملين لديها وحسن العلاقات بينهم، وتشمل دراسة هذا البعد ما يلي: (قدومي، ونظمي، 2009)

أ- عدم إفصاح الشركة عن معلومات تخص موظفا سابقا، بحيث تتسبب له الأذى في عمله الجديد

ب- نجاح الإدارة بوضع معايير قياس مستوى الأداء خاصة بالإدارة.

ج- نجاح الإدارة بتقديم الحوافز الخاصة بالأداء بشفافية وعدالة.

د- عدم قيام الإدارة العليا في الشركة بتقييم أداء غير عادل للموظفين.

5- حماية الممتلكات:

أصبح معيار المنفعة التي يجب أن تتصف بها المعلومات المحاسبية المقدّمة للمستخدمين الخارجيين، من خلال القوائم ذات الغرض العام أحد الأسس التي يبنى عليها الإطار المفاهيمي النظري، وكذلك أصبحت حماية الممتلكات من متطلبات اقتصاد السوق توفير قوائم مالية موجهة المساهمين الذين يهتمون بشراء الأسهم والمقرضين الذين يقرضون أموالا باعتبارهم ممولين للشركة، فيجب أن تحتوي هذه القوائم على معلومات محاسبية ومالية دقيقة وواضحة وعادلة تعبر عن الوضعية المالية والاقتصادية للمؤسسة، بحيث تعبر هذه المنفعة عن درجة حماية الممتلكات الخاصة بالشركة من توظيفها لمصلحة العاملين في الإدارة العليا في الشركة، وتشمل دراسة هذا البعد ما يلي: (قدومي، ونظمي، 2009)

أ- عدم إفراط الإدارة العليا بشراء الأثاث المكتبي.

ب- عدم إفراط الإدارة العليا بتقديم الهدايا إلى جهات حكومية ومدنية مسؤولة.

ج- عدم إكثار الإدارة العليا من السفر غير المبرر وغير الضروري.

د– عدم استخدام الإدارة العليا وسائل النقل الخاصة بالشركة لأغراض عائلية، إلا وفق ما تسمح به اللوائح الداخلية للشركة.

6– صراع المصالح:

وتعني درجة استغلال الإدارة العليا في الشركة لمصالحها الخاصة وعلى حساب مصلحة الشركة، بحيث تدّخل الاعتبارات والمنافع الشخصية في اتخاذ القرارات من قبل أصحاب النفوذ في الشركة، الأمر الذي يجب معه إيجاد التوازن المناسب بين عملية إدارة الشركة وبين تزويد مجالس إدارة الشركات بأعضاء مستقلين عن إدارة الشركة مع توفير الصلاحيات والموارد المناسبة لهم، وذلك لتمكينهم من أداء أدوارهم المهمة في مراقبة أداء الإدارة الأخلاقي والقانوني ومدى التزامها، وتشمل دراسة هذا البعد ما يلي: (القشي، والخطيب، 2006، ص19)

أ– عدم استخدام ساعات العمل الرسمية لإدارة أعمال خاصة يمتلكها أعضاء الإدارة العليا.

ب– عدم وجود مصالح خاصة للإدارة العليا مع شركات موردة أو مقاولين, يسبب للإدارة العليا منافع مالية شخصية.

ج– عدم استخدام الإدارة العليا لموارد الشركة في أعمال أخرى خاصة تمتلكها.

د– عدم قيام الإدارة العليا بتوظيف أو تمييز موظف معين نتيجة للعلاقات الشخصية والقرابة.

3-2 العوامل المؤثرة في السلوك الأخلاقي

هناك عدد من المتغيرات والعوامل التي تؤثر في السلوك الأخلاقي لدى الفرد في المنظمة هي:

1- البيئة الاجتماعية: تؤثر البيئة الاجتماعية التي يعيش فيها الفرد بدءاً من المنزل مروراً بالأصحاب والعمل على سلوكيات الفرد واتجاهاته وفي قراراته السلوكية، إذ إنها هي البيئة التي تجمع بين المنزل والحي والعمل والمجتمع الذي يعيش فيه الفرد, وما يسودها من عادات وتقاليد ومعتقدات وأحوال اقتصادية واجتماعية وسياسية والتي تسهم بشكل كبير في تشكيل سلوك الفرد وتكوين اتجاهاته، إذ تنمو هذه الاتجاهات والممارسات السلوكية وتتطور بتطور مراحل النمو التي يمر بها الفرد (Arens, 2010, p:130).

2- البيئة الاقتصادية: تلعب الأوضاع الاقتصادية ومستويات المعيشة للفرد دوراً كبيراً في تشكيل وتكوين الأخلاقيات التي يعمل بها الفرد في مجتمعه، إذ إنها تؤدي إلى نشوء طبقات اجتماعية واقتصادية متعددة في المجتمع، الأمر الذي يجعل كل فرد أو مجموعة من الأفراد يتخذون سلوكاً ونهجاً معيناً للوصول إلى الأهداف الفردية أو الجماعية المنشودة (Arens, 2010, p: 132).

3- التشريعات: والمقصود بالتشريعات دستور الدولة وكافة القوانين المنبثقة عنه, ونظام الخدمة المدنية، والأنظمة واللوائح الأخرى على مختلف أنواعه, التي تبحث في أخلاقيات العمل من حيث الانتظام بالدوام والتقيد بقواعد الجدارة والاستحقاق, وتقديم المصلحة العامة على المصلحة الخاصة وعدم قبول الرشوة ونحوها، ولهذه التشريعات دور كبير في

سلوكيات الفرد إذ إنها توضح ما هو صحيح وما هو خاطئ، وما السلوكيات الواجب على الفرد أن يسلكها تجاه العمل الذي يؤديه، كذلك لقانون العمل والعمال التي يتم وضعها من قبل وزارة العمل الدور الكبير في توعية الفرد بالسلوكيات الواجبة له أو عليه كذلك لصاحب العمل للسير على نهج واضح في التعاملات بناءً على أسس واضحة ومعروفة، وتعد التشريعات من أهم المصادر التي تتحكم في تسيير الإدارة في الوظيفة العامة وتصريف المعاملات وتنفيذ الأوامر, ويشار إلى أن اللوائح والأنظمة والقوانين التي تصدرها إدارات الخدمة المدنية ومكاتب العمل في دول العالم تشكل مصدرا مهما من مصادر الأخلاق في العمل الوظيفي وذلك من خلال الضوابط الأخلاقية والقوانين التي تحدد عمل الموظف وسلوكه وحثه على التمسك بالأخلاق الفاضلة والعمل على الارتقاء بالعمل الوظيفي وتقديم خدمة جليلة للمواطنين (العثيمين, 2003 , ص60).

ويشير (العامري والغالبي،2005، ص86) إلى أنه يجب على المنظمات الاهتمام بالبناء الأخلاقي السليم خاصة وأن الفرد يستمد سلوكه الأخلاقي متأثرا بثلاثة عناصر أساسية مهمة وهي الفرد نفسه والمنظمة التي يعمل بها والبيئة الخارجية، وكما يلي:

1- الفرد: يتأثر السلوك الأخلاقي للفرد بمجموعة من العوامل ترتبط بتكوينه العائلي والشخصي، فالقيم الدينية والمعايير الشخصية والحاجات الفردية وتأثير العائلة والمتطلبات المالية وغيرها تدفع الأفراد إلى نوع أو آخر من السلوك، فالفرد الذي ليس لديه قاعدة قوية من الأخلاق المكتسبة من العائلة والدين وغيرها، تكون أعماله تتأرجح في المواقف المختلفة في ضوء تعظيم مصلحته الشخصية فقط، أما الذين يستندون إلى قاعدة أخلاقية قوية فإن ثقتهم بأنفسهم تكون أكبر وهناك تجانس سلوكي في قراراتهم، فالقيم الأخلاقية

التي تعطي الأولوية للنزاهة والعدالة والكرامة والاستقامة واحترام النفس توفر دعائم للمديرين تسندهم في عملية اتخاذ القرار وتجعله أكثر صواباً حتى لو كانت الظروف المحيطة غير واضحة أو غامضة والضغوطات كبيرة.

2- **المنظمة:** تؤثر المنظمة في أخلاقيات مكان العمل من خلال الهيكل التنظيمي وخطوط السلطة، كما أن قواعد العمل والإجراءات وأنظمة الحوافز وغيرها. كذلك فإن التجمعات والتنظيمات غير الرسمية الموجودة لها أثر في سلوكيات الأفراد. ولعل الثقافة التنظيمية السائدة التي تعني مجموعة القيم والأعراف المشتركة التي تتحكم بالتفاعلات بين أعضاء المنظمة بعضهم مع بعض ومع الجهات الأخرى خارج المنظمة هي مؤثر كبير وفاعل في السلوك سواء كان أخلاقياً أو غير أخلاقي من خلال اعتماد الفرد العامل أو الإداري على هذه الأعراف والقيم ومدى تأكيدها على الالتزام بسلوكيات معينة.

3- **البيئة:** تعمل منظمات الأعمال في بيئة تنافسية تتأثر بقوانين الحكومة وتشريعاتها، وكذلك بالقيم والأعراف الاجتماعية السائدة، فالقوانين تلزم المنظمات بسلوكيات معينة وتضع معايير لتصرفاتها وبحدود معينة، في حين أن التشريعات تساعد الحكومة بسن تشريعات جديدة بناءً على حصول خرق للقوانين أو عدم الالتزام بها من قبل بعض المنظمات، ولذلك فإن مجمل التشريعات والقوانين الحكومية وكذلك الأعراف والقيم الاجتماعية تعطي تصوراً عن طبيعة المناخ الأخلاقي السائد في صناعة معينة وهذه تؤثر بدورها بالسلوك الأخلاقي للعاملين.

وفيما يتعلق بمظاهر السلوك اللاأخلاقي والمعروفة بسلوكيات ومظاهر الفساد الإداري فمن الممكن أن نجدها في بيئة العمل مثل الرشوة، والوساطة والمحسوبية،

والسرقة والاختلاس، والتزوير، والغش والتدليس، والعمولات مقابل الصفقات، والمنح والعطايا دون وجه حق والابتزاز وإساءة استخدام السلطة وانتحال الشخصيات والتحيز والمحاباة وغيرها.

أما ركائز السلوك الأخلاقي في بيئة العمل فان سلوك الإنسان الأخلاقي يتأثر بعدة مؤثرات إيجابية وسلبية، داخلية وخارجية، ويصل تأثير هذه المؤثرات إلى أن تطغى على خلقه الأساسي حتى يصبح السلوك الجديد له خُلُقاً وطبعاً، وإذا أرادت أي منظمة أن تبني بيئة عمل واضحة وأخلاقية، فلا بد لها من وضع تعليمات واضحة، شفافة وركائز أساسية تبدأ من الثقافة التي تبنيها وتنشرها لإستراتيجيتها في المنظمة والعمل مع الأفراد فيها، وتكون لديها قناعة بقدرتها على تطبيقها وتفعليها بدءاً منها ومروراً بالأفراد العاملين وبيئة العمل الخاصة بهذه المنظمة. والشكل (2-1) يوضح الركائز الإستراتيجية لبناء المنظمة الأخلاقية.



شكل رقم (2-1)

الركائز الإستراتيجية لبناء المنظمة الأخلاقية

المصدر: العامري، والغالبي، (2005)، ص 91.

ولهذه القرارات الإستراتيجية التي تتخذها المنظمة الدور في البعد الأخلاقي الذي ترسمه للأطراف الذين تربطهم بها علاقة، ولتعزيز الوعي بأن القرارات الإستراتيجية تنطوي على بعد أخلاقي، فإنه يتعين على الشركة تهيئة مناخ تنظيمي يؤكد على أهمية الأخلاق، ويشير (عبدالمتعال ورفاعي، 2007، ص116) إلى أن ذلك يتطلب ثلاث خطوات هي:

1- أن يستخدم مديرو القمة موقعهم القيادي في تجسيد البعد الأخلاقي ضمن القيم التي يركزون عليها.

2- أن تمثل القيم الأخلاقية في رسالة المنشأة.

3- تفعيل ومباشرة القيم الأخلاقية بصورة عملية.

ويتعين على العاملين أن يكونوا قادرين على التفكير بوعي في نتيجة القرارات المتخذة من قبلهم، ويشير (عبدالمتعال ورفاعي، 2007، ص117) إلى أن اتخاذ القرار بشكل أخلاقي يتضمن خطوات نموذجية من العمل، وهذه الخطوات هي:

1- على المديرين عند الشروع في تقييم قرار استراتيجي مطروح من وجهة نظر أخلاقية، أن يحددوا الأطراف ذات المصلحة والذين سيتأثرون بالقرار وبأي طريقة سوف يحدث هذا التأثير، والأهم من ذلك فإنهم في حاجة إلى تحديد عما إذا كان هذا القرار المطروح سيؤدي إلى انتهاك حقوق أي من هذه الأطراف أم لا.

2- الحكم على أخلاقيات القرار الاستراتيجي المقترح، وذلك عن طريق المعلومات الناتجة عن الخطوة الأولى، وينبغي أن يوجه هذا التقييم بالعديد من المبادئ الأخلاقية، التي يجب عدم انتهاكها، وربما تكون تلك المبادئ هي التي تم توضيحها في بيان الرسالة للمنشأة أو في أي وثائق أخرى خاصة بها.

3- تكوين هدف أخلاقي، وذلك يعني ضرورة أن تعتزم الشركة إحلال الاعتبارات الأخلاقية فوق أي اعتبارات أخرى، وذلك في الحالات التي فيها انتهاك لحقوق الأطراف ذات المصلحة أو انتهاك المبادئ الأخلاقية الرئيسية، وفي هذه المرحلة ربما تكون المدخلات من الإدارة العليا ذات قيمة، فبدون التشجيع المستمر من قبل مديري المستوى الأعلى فإن مديري المستوى الأوسط، ربما يميلون إلى وضع المصالح الاقتصادية الضيقة

للمنشأة فوق مصالح الأطراف ذات المصلحة، وربما يفعلون ذلك من منطلق الاعتقاد أن الإدارة العليا تفضل ذلك الاتجاه.

4- أن تدير المنشأة أعمالها من منطلق السلوك الأخلاقي وبوضوح.

2-4 أخلاقيات مهنة المحاسبة

الأخلاقيات هي معايير ومقاييس أخلاقية تستخدم لتمييز الصواب من الخطأ، وفي مجال المحاسبة تكون الأخلاقيات بمثابة مقاييس ومعايير للقيم والسلوكيات الأخلاقية التي تحكم العمل المحاسبي الذي يتم تنفيذه في بيئة العمل. وأن المنظمات تضع هذه المعايير إلى جانب المعايير الذاتية للأفراد والجماعات التي تعمل جميعها كمحددات للسلوك تجاه مسؤوليات وواجبات العمل في المنظمة، فالأخلاقيات هي عبارة عن مجموعة من المبادئ والقيم الأخلاقية الراسخة التي تمثل سلوك منظمة ما، وتصنع محددات على قرارات تلك المنظمة (Wiley, 2008, P:22) .

والأخلاق هي مجموعة من القيم والقواعد والمبادئ التي تحدد السلوكيات الصحيحة والسلوكيات الخاطئة، وكغيرها فإن أخلاقيات مهنة المحاسبة تشير إلى مجموعة من المبادئ والمعايير التي تسيطر على السلوكيات المحاسبية، والمتعلقة بما هو صحيح أو خطأ، وهي تمثل خطوطاً توجه سلوكيات المحاسبين في أداء أعمالهم المهنية، وإن أهميتها تزداد بالتناسب مع آثار ونتائج العمل، فكلما كان نشاط المحاسب أكثر تأثيراً ازدادت أهمية أخلاقيات ذلك المحاسب (سترالسر، 2008، ص 59).

والمعروف أنه لا يوجد إطار أخلاقي شامل يحيط بتصرفات المحاسبين خاصة في مواجهة المشكلات والحالات المعقدة، لكي يتم توضيح ما هو صحيح أو ما هو خطأ، فمفهوم أخلاقيات العمل المحاسبي يشير إلى معرفة الخطأ والصواب في موقع العمل ومحاولة عمل ما هو صواب وجيد في مخرجات المعلومات المحاسبية التي يقدمها المحاسبون تجاه ذوي العلاقة بالمنظمة من أصحاب المصالح (Stakeholders). وبالتالي فإنه يمكن تعريف أخلاقيات العمل في المنظمة بأنها " اتجاه الإدارة وتصرفها تجاه موظفيها وزبائنها والمساهمين والمجتمع عامة وقوانين الدولة ذات العلاقة بتنظيم عمل المنظمات إذ ينطبق هذا التعريف بذاته على عمل الأفراد" (الاونكتاد، 2001، ص194).

يرى (Pride et al, 2002, P: 37) أن تنعكس الأخلاقيات على أداء وأنشطة المحاسبين، إذ إن هؤلاء سوف يراعون العديد من المحددات الأخلاقية قبل أن يظهر أي رد فعل، فالتصرفات غير القانونية وغير الأخلاقية التي تظهر ضمن نطاق أخلاقيات العمل المحاسبي يهتم بما هو صحيح أو ما هو خاطئ في الحالات الاعتيادية، فضلا عن ما يواجهه المحاسب في عمله اليومي كاستخدام موارد المنظمة لأغراض شخصية أو الاتفاقيات غير الواضحة. فأخلاقيات الأعمال هي تطبيق للمعايير الأخلاقية الفردية في مواقف الأعمال المختلفة، لذلك فإن (Daft, 2003, p:142) يعد الأخلاقيات أنها مجموعة المبادئ السلوكية والقيم التي تحكم سلوك الفرد أو الجماعة في التمييز بين الصواب والخطأ.

وتتأثر الأخلاقيات كثيرا بالقيم والتقاليد الاجتماعية والتشريعات النافذة والعوامل الموقفية، وتحدد علاقات المدير بالأفراد العاملين والأفراد الآخرين خارج المنظمة ذوي

المصالح في المجتمع، ومن خلال متابعة تطور الفكر الإداري نجد أن أخلاقيات الإدارة كثيرا ما غيرت من طبيعة العمل الإداري، ففي الماضي كان التركيز على حماية مصالح المالكين والاهتمام بالأرباح في حين أن الاتجاه الحالي يركز على الاهتمام بالمسؤولية الاجتماعية وأخلاقيات الإدارة، وبذلك يشير (Daft, 2003, P:49) إلى أن هناك ثلاثة مصادر لأخلاقيات العمل المحاسبي هي:

1- **القوانين والتشريعات:** وهي التي تتمثل بالمعايير القانونية الموثقة والمكتوبة، إذ تتحدد سلوكيات الأفراد والمنظمات والقيم الأخلاقية التي يتحلى بها هؤلاء بتطبيق هذه القوانين والتشريعات.

2- **العمليات التربوية والاجتماعية والمعتقدات الدينية:** وهي التي تستند على القيم المتبادلة والمفاهيم المشتركة والسائدة بين الأفراد والجماعات.

3- **الاعتقادات الشخصية للفرد:** وهي مجموعة من الاعتقادات الراسخة التي من خلالها تتحدد المعايير المرتبطة بسلوك الفرد وحريته الشخصية في التصرف المناسب وفقا لتلك الاعتقادات.

أما أخلاقيات مهنة المحاسبة التي حددها المجمع الأمريكي للمحاسبين القانونيين (AICPA) في أكتوبر 1983 والصادرة عن لجنة المجمع الخاصة بمعايير السلوك المهني، التي تم تشكيلها لإدخال ما تراه من تطوير على المعايير الصادرة عام 1964 وعرفت اللجنة باسم رئيسها Anderson وأصدرت تقريرها عام 1986 متضمنا الدستور الأخلاقي للمهنة الذي يحتوى على ما يلي: (George, and Robert, 1986, p:96)

أولا: معايير السلوك المهني: وهي تمثل القيم الأخلاقية العامة المطلوبة لمهنة المحاسبة مع ربطها بالتزامات ومسئوليات الأعضاء نحو عملائهم وزملائهم والجمهور عامة، وهذه المعايير هي: (Arens, 2010, p: 130)

أ- الأمانة والنزاهة: بصفتها قيما أخلاقية أساسية يتميز بها العضو، ويستمد الجمهور ثقته من اتصاف العضو بها، وترتبط الأمانة والنزاهة بالتجرد من الانحياز للمصلحة الشخصية وأن يكون العضو محل ثقة العميل ويحفظ أسراره.

ب- الموضوعية والاستقلال: ويعني بها التحرر من أية ضغوط أو مؤثرات غير مهنية في أداء المحاسب لعمله ومراعاة توازن المصالح ولا يحيد عن الحق وأن يكون صادقا.

ج- العناية الواجبة: وترتبط بتحسين العمل واتقانه وما يتطلبه من الاستمرار في تنمية كفاءته المهنية وأداء العمل على الوجه الأكمل، أي ترتبط بقيمة "إتقان العمل وكيفية تجويده".

د- مدى وطبيعة الخدمات التي يقدمها: ويرتبط ذلك بقيمة كفاءة العمل والموازنة بين المصالح خاصة للطرف الثالث أو الجمهور.

ثانيا: قواعد السلوك: وهى تمثل جميع الإرشادات التفصيلية التي يجب أن يسير عليها المحاسب في مجال تنفيذ عمله حتى يكون ملتزما بالمعايير الأخلاقية العامة، ومن أهمها ما يلي: (Arens, 2010, p:139)

أ- عدم تشويه أو تحريف الحقائق أو التلاعب بها وعدم التأثر بالآخرين أو البعد عن الحق عند إصدار قراراته، وترتبط هذه القاعدة بمعيار الأمانة والنزاهة والموضوعية.

ب- بذل العناية الواجبة عن طريق التخطيط والإشراف والحصول على البيانات الكافية والملائمة، وترتبط هذه القاعدة بمعيار العناية الواجبة.

ج- أن يتأكد من اتباع المبادئ المحاسبية الموضوعة في صورة معايير معتمدة في التطبيق المحاسبي.

د- حفظ أسرار العملاء وعدم إفشائها، ويرتبط ذلك بمعيار النزاهة والأمانة.

هـ- أن لا يسلك في تحديد أتعابه أساليب تؤثر على استقلاله، مثل الأتعاب المشروطة أو المحتملة.

و- مراعاة كرامة المهنة، فيحظر على العضو القيام بأي عمل يسيء لسمعة المهنة.

ز- مراعاة زملاء المهنة، فلا ينافسهم من خلال الإعلانات أو دفع سمسرة أو عمولة للحصول على العملاء، وأن لا يشارك أو يستخدم أشخاصاً من غير أعضاء مجمع المحاسبين.

ثالثا: سبل تحقيق وتدعيم الالتزام بالدستور الأخلاقي:

وتتضمن ما يلي: (George, and Robert, 1986, p:98)

ا- **الالتزام الذاتي:** من قبل أعضاء المجمع القائم على الفهم والإدراك والـضمير المهني.

ب- **الالتزام الخارجي:** من خلال أعضاء المجمع والزملاء في المهنة والرأي العام في المجتمع، الذي يتابع مدى التزام العضو بالقواعد والمعايير المقـررة ورصـد حالات الخروج عليها.

جـ- **العقوبات:** ممثلة في الإجراءات التأديبية التي يوقعها المجمع على العضو في حالة مخالفته للمعايير والقواعد.

رابعا: هناك دراسات ترى أن البشر يمكن تقسيمهم من حيث الالتزام الأخلاقي إلى ثـلاث فئات، وهذه الفئات هي:(George, and Robert, 1986, p:99)

1- فئة الخيرين من الملتزمين بالأخلاقيات على الدوام.

2- فئة الأشرار غير الملتزمين بالأخلاقيات على الدوام.

3- الفئة التي يكون التزامها الأخلاقي على قدر البيئة والظروف.

خامسا: من الضروري أن يتم توفير بيئة تقود الناس إلى الالتزام بالأخلاقيات. وهذه البيئة لا يمكن أن تتوفر إلا بتوفر ثلاثة عناصر هي: (Arens, 2010, p:137)

1- وجود إرشادات واضحة للأخلاقيات.

2- مكافأة الملتزم بالأخلاقيات.

3- معاقبة مخالف الأخلاقيات.

وكلما حدث خلل أو قصور في أحد هذه العناصر كلمـــا اختـــل ميـــزان الالتـــزام بالأخلاقيات وأدى ذلك إلى خلل من النوع الذي يشهده العالم حالياً في مهنة المحاسبة وفي قطاع الأعمال عموماً.

2-5 صفات المحاسب

يتطلب العمل المحاسبي الإلمام بالمعرفة والمهارات اللازمة لقيام المحاسبين بأداء مسؤولياتهم، أو أن يكون لدى نشاط المحاسبة بصورة مجتمعة أو يحصل على المعرفة والمهارات وغيرها من الاختصاصات المطلوبة لأداء وتنفيذ واجباته ومسؤولياته وفي حالة عدم توفر المعرفة أو المهارات أو التخصصات المطلوبة، يجب على المحاسب الحصول على المشورة أو المساعدة حتى يتمكن من الوفاء بمسؤولياته، كذلك بذل العناية والمهارة المتوقعة من المحاسب المختص والخبير في أدائه لأعماله، وفيما يلي بعض الصفات الشخصية والقانونية الجوهرية والمؤهلات الفنية والخلقية التي يجب أن يتحلى بها المحاسب: (Eichenseher and Shields, 2003, p:23)

1- أن يكون على علم تام بالأصول العلمية والتطبيقات العملية لعلم المحاسبة ومن إمساك السجلات, وأن يكون حريصاً على تتبع الاتجاهات الحديثة في حقل اختصاصه, وأن يتفهم طبيعة وأساس كل حدث مالي سجل في دفاتر الشركة، ويجب على المحاسب أن يتعمق بالمعالجات المحاسبية والأساس الذي اتبعته الشركة، وإلا أصبحت العملية المحاسبية التي يقوم بها عملية آلية وسطحية لا يتمكن من خلالها بلوغ أهداف المحاسبة.

2- أن يكون مستوعبا لأصول علم المحاسبة ومبادئها العلمية ومشاكلها العملية ومطّلعاً على الأساليب والاتجاهات الحديثة في المحاسبة.

3- أن يكون ملماً بالإضافة إلى إلمامه بعلم المحاسبة بأحكام القوانين والتشريعات التي لها علاقة بعمله كالقانون التجاري، قانون الشركات، التشريع الضريبي.

4- أن يكون ملماً بمحاسبة التكاليف وقادراً على الاستفادة من أسسها العلمية وتطبيقاتها العملية في أعمال المحاسبة, وملما بالموازنات التخطيطية, وأن يكون لديه إلمام معقول في مبادئ إدارة الأعمال وأسس وضع أنظمة الرقابة الداخلية للوحدة.

5- أن يكون متمكنا من لغته قادرا على التحدث بشكل جيد والكتابة بوضوح وبأسلوب جيد وفي عبارات سلسة لا غموض فيها ولا التواء.

6- أن يكون متمسكا بآداب وسلوك المهنة ولا يتسامح في مخالفتها تحت أي ضغط وأن يكون صبورا.

7- أن يكون قوي الشخصية وأن يتمتع بضبط النفس وسعة المهارة واللباقة والدقة في الحكم وعزة النفس والذكاء وحضور البديهة وحسن معاملة الأفراد في الشركة من موظفين ومديرين.

8- أن يكون مشبعا في عمله بالروح العملية سواء من حيث التفكير أو طلب البيانات أو الحصول على المعلومات و الاستفسارات أو توجيه الأسئلة.

9- إن حسن قيام المحاسب بمهمته وبلوغ أهداف المحاسبة مرهون بإلمامه بما يلزم من معلومات فنية عن الشركة التي يعمل بها.

10- لا يصح أن يدعي المحاسب علما بكل شيء فلا يقوم بالاستفسار عن مسألة يصعب عليه فهمها من المسئولين أو موظفي الشركة مهما صغر شأنهم, إذ المفروض أنه شخص له تأهيل علمي وعملي خاص ولا يستطيع أن يحيط بكل شيء علما. ويجب أن يكون لديه إدراك أن استفساراته وإيضاحاته لازمة لأداء مهمته وتدوينها لاتمام أعمال المحاسبة على الوجه الأكمل.

11- أن يكون أمينا على أسرار الشركة التي يقوم بعمل حساباتها فيجب أن يكون أمينا تجاهها، وعليه فلا يجوز له أن يفشي أي سر من أسرار الشركة للغير الذي قد يستغل هذه المعلومات وبذلك يلحق ضررا بمصلحة الشركة.

12- أن يكون واسع الإطلاع وأن يتتبع التطورات والاتجاهات الحديثة في العلوم التي تخصص فيها، وأن يتتبع التعديلات التي تطرأ على التشريعات والقوانين المتصلة بعمله المحاسبي.

2-6 المشاكل الأخلاقية في بيئة العمل

يشير (العامري والغالبي، 2008، ص 86) إلى هناك بعض المشاكل الأخلاقية التي يمكن أن يواجهها المديرون والعاملون في مجال العمل، وهي:

1- تضارب المصالح: وتحصل هذه المواقف عندما تتعارض وتختلف مصلحة الفرد في موقف معين عن مصلحة المنظمة، مثل: قبول الهدايا أو الرشاوى مقابل اتخاذ قرارات لصالح من دفع هذه الهدايا أو الرشاوى، كذلك الأمر عندما يكون هناك عمل خاص يملكه

أو يديره أحد الموظفين وهو مشابه لعمل المنشأة حيث يتم تشجيع الزبائن على التعامل مع العمل الخاص لتحقيق المصلحة الشخصية على حساب المنظمة.

2- **ثقة الزبون:** أي أن يتم تسريب معلومات ذات علاقة بالزبائن ونشاطاتهم إلى أطراف أخرى، مثال عندما يسرب بعض العاملين في الشركات معلومات عن الزبائن إلى شركات وجهات أخرى.

3- **التمييز:** ويحدث هذا عندما تحجب الترقية أو التعيين في وظيفة معينة عن مرشح لها بسبب عرقه أو جنسه أو دينه أو عمره أو أي خصائص أخرى لها علاقة بالكفاءة.

4- **التجاوز:** وهي مجمل التصرفات التي تسبب عدم الشعور بالراحة في مكان العمل والمتعلقة بالتجاوز بألفاظ مخجلة أو تعبيرات شفهية أو تصرفات تخدش الحياء وخصوصاً على المرأة العاملة.

5- **موارد المنظمة:** وهي إساءة استخدام الموارد المادية والمالية وتسخيرها للأغراض الشخصية مثل إساءة استغلال الإنترنت والهواتف والتجهيزات الأخرى المكتبية أو السيارات وغيرها.

6- **الاتصالات:** وهذه تمثل حالة نقل المعلومات بين مختلف الأطراف بطريقة تؤدي إلى إلحاق الضرر بالمنظمة، ويعد الكذب والمبالغة وبث الإشاعات من أكبر المشاكل في مجال الاتصالات.

وحدد آخرون تلك المشكلات الأساسية فيما يلي: (نجم، 2000، ص21)

1- **اختلاط المفاهيم:** إذ إن مفهوم أخلاقيات الإدارة يختلط بمفاهيم ومصطلحات أخرى، واعترض بعضهم على استخدام أخلاقيات الأعمال بالقول أنها لا تعني شيئاً لأن أخلاقيات

منشآت الأعمال تعتمد بالأساس على تصرفات أعضاء الهيئة الإدارية في المنشأة، فالأعمال الصحيحة والخاطئة يقوم بها الأفراد وليس الشخصيات الاعتبارية التي يخلقها القانون، فالمنشأة لا يمكن أن تكون فاسدة وإنما هي توظف أفراد فاسدين وهم الذين يقومون بإدارة المنشأة ضد قواعد المجتمع.

2- الصعوبات المرتبطة بالتفاوت بين أخلاقيات الإدارة وبين السلوك الإداري: فأخلاقيات الإدارة عادة ما تشير إلى التطلعات إلى ما ينبغي أن يكون عليه المديرون والعاملون من الناحية الأخلاقية، لهذا فهي تبدو وكأنها تتجه نحو سمات المدير أو العامل الأكثر مثالية، في حين أن العبرة الحقيقية في هذا المجال بسلوك المديرين كما هو قائم فعلاً، فكما أن العبرة ليست في القرارات وإنما فيما ينفذ منها فعلاً، فكذلك الحال في أن العبرة ليست فيما تصدر منشآت الأعمال من لوائح من القيم الأخلاقية وما يصرح به المديرون والعاملون من التزام أخلاقي عال بمصالح الأطراف الأخرى التي تتعامل معها منشأتهم، وإنما العبرة فيما يتجسد من ذلك كله في السلوك الفعلي والممارسة العملية، والواقع أن هذه الفجوة تعود بالدرجة الأساس إلى نزعة الأعمال التي تسود المنشآت وتقيم المديرين والعاملين على أساسها، كما تعود على ما اعتاد عليه الكثير من المديرين من العمل خلف الأبواب المغلقة مع سلم واسع من السرية المبالغة بها، ولعل هذا ما جعل الشفافية في السنوات الأخيرة مبدأ من المبادئ الأخلاقية في العمل الإداري ومعياراً لتقييم المديرين والمنشآت والدول على أساسها.

3- الصعوبة المرتبطة بعلاقة أخلاقيات الإدارة بالكفاءة الإدارية: فإذا كانت الكفاءة تمثل مؤشراً جيداً على تعظيم الربح، فإن أخلاقيات الإدارة تبدو في أكثر الأحيان عملاً غير مربح وتكلفة إضافية تحد من الميزة التنافسية للمنشأة بالعلاقة مع المنافسين في السوق.

4- الصعوبات الخاصة بضعف الحس الأخلاقي للمديرين والعاملين: مما يضعف من استجابتهم في قراراتهم المختلفة والقيم والمعايير الأخلاقية، فبعضهم لا يضعون على أجندة أعمالهم القيم الأخلاقية، ففي دراسة حول أخلاقيات الإدارة من إعداد كارول (Caroll) ظهر أن المديرين الذين يكونون مسؤولية عن فلسفة وأخلاقيات الأعمال ينقصهم الوعي الأخلاقي، وتشير الدراسة في تصنيف العاملين أخلاقياً إلى أن العاملين لا يصنفون إلى أخلاقيين (Moral) ولا أخلاقيين (Immoral) فقط وإنما هناك فئة مهمة ثالثة في هذا التصنيف هي العاملون فاقدو الحس الأخلاقي (Amoral Managers)، وهذه الفئة الأخيرة خاملة أخلاقياً وتتسم بأن الخيارات الأخلاقية واللاأخلاقية لديها سواء، ولعل الأهم هو أن هذه الفئة من العاملين تتفوق عددياً على الفئتين الأخيرتين أي العاملين الأخلاقيين واللاأخلاقيين، وهكذا تظهر أبعاد هذه الصعوبة في نمط العاملين في قطاع الأعمال الذي يتعامل مع المسائل الأخلاقية ببرود وتجاهل لا يمكن تبريره إلى فقدان الحس الأخلاقي.

5- الصعوبات المرتبطة باختلاف الأخلاقيات جراء اختلاف الثقافات والبيئات: فالعاملون من ثقافات مختلفة عادة ما يكونون ذوي خلفيات متباينة وسلم قيم متباين يؤثر على منظورهم الإداري للمشكلات وقراراتهم فيها.

ويرى الباحث أنه في حال توفر الوعي الشامل للعاملين في أي منشأة أعمال من خلال التدريب والوعي المستمر، وتوفير جميع الأدوات المناسبة التي تساعده على العمل

في بيئة أخلاقية، بالتالي سينعكس ذلك على أداء الأفراد العاملين وتقبلهم لهذه الإدارة التي يعملون بها، كما أن القيم القوية التي تخلقها وتضعها أي منشاة أعمال تعزز احترامها لدى الجهات التي لها علاقة بها.

المبحث الثاني

الدراسات السابقة

من أجل تكوين إطار مفاهيمي تستند إليه الدراسة الحالية في توضيح الجوانب الأساسية لموضوعها، فقد قام الباحث بمسح الدراسات السابقة حول موضوع هذه الدراسة، وقد تمت الاستعانة والإفادة من الدراسات التي لها علاقة بموضوع الدراسة، ومن هذه الدراسات ما يلي:

2-7الدراسات باللغة العربية

1-2-7 دراسة القشي، (2005). بعنوان: **انهيار بعض الشركات العالمية وأثرها في بيئة المحاسبة،**

هدفت هذه الدراسة إلى الاطلاع على، وتحليل أسباب انهيار إحدى شركات الطاقة الضخمة (شركة انرون Enron) التي أدى انهيارها إلى انهيار أكبر شركة تدقيق في العالم (شركة ارثر اندرسون Arthur Andersen) لثبوت تورطها في التلاعبات المالية التي تمت في شركة انرون، ومن ثم الاطلاع على التغيرات التي حدثت مؤخرا على الحاكمية المؤسسية Corporate Governance بسبب تلك الانهيارات، ومعرفة أثرها على بيئة المحاسبة. استند الباحث في استقاء معلوماته لغاية إتمام بحثه على كل ما استطاع الحصول عليه من شبكة الإنترنيت بما يخص الموضوع، وقد تم التوصل إلى النتائج التالية:

1- لم تكن المشكلة الرئيسية في انهيار الشركتين موضوع البحث تتعلق بوجود قصور بمعايير المحاسبة، أو معايير التدقيق، بل انحصرت في تدني أخلاقيات المهنيين.

2- لقد كانت شركة التدقيق Arthur Andersen تقوم بعدة أعمال مزدوجة لشركة Enron الأمر الذي جعل عملية الانهيار سريعة، وهذه مخالفة صريحة.

3- لقد كان هناك تقصير ملحوظ من قبل السوق المالي كجهاز للرقابة على الشركات المدرجة.

4- المشكلة لا تكمن بالقوانين التي تحكم الحاكمية المؤسسية بشكل عام ولكنها تكمن بأخلاقيات الأشخاص مطبقي تلك القوانين.

2-2-7 دراسة الفرجات، (2008) بعنوان: **حوكمة الشركات ومدى إمكانية تطبيقها في الأردن.**

هدفت الدراسة إلى بيان أهمية تغلغل الحاكمية كأسلوب ونمط لإدارة الشركات وحاجتها الملحة في ظل العولمة وانفتاح الأسواق، فضلا عن التخاصية والأزمات الاقتصادية الناجمة عن سوء ممارسة سلطات الإدارة من الناحية الأخلاقية، وقد اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي في تشكيل الإطار النظري، وإظهار نتائج الدراسة والتي بينت ما يلي:

1- أن اقتصاديات العديد من بلدان العالم العربي عانت من عواقب افتقارها إلى الحاكمية الجيدة للشركات والممارسات الأخلاقية، الأمر الذي نجم عنه سلسلة من الفضائح التي أصابت شركات في بلدان مثل مصر والأردن ولبنان وألحقت أضراراً بالغة بالمساهمين والدائنين والموردين والجمهور.

2- أظهرت النتائج حاجة ملحة لتدعيم قواعد حاكمية الشركات والممارسات الأخلاقية في الأردن لتسهم في تخفيض المخاطر، وبالتالي تشجيع المدخرات المحلية في سوق رأس المال وتسهيل منح التمويل للتوسع في مشاريعها وتأسيس استثمارات جديدة.

3- تم التأكيد في الأردن على أهمية كفاءة الحاكمية والممارسات الأخلاقية في الشركات وذلك من خلال الفهم الواضح لوظائف مجلس الإدارة، وأهمية الفصل بين وظيفة رئيس مجلس الإدارة والمدير التنفيذي للشركة، بالإضافة إلى وضع خطط إستراتيجية في اتخاذ القرارات.

2-7-1-3 دراسة، فاتح، وعيشي، (2008). بعنوان: **حوكمة الشركات كأداة لضمان صدق المعلومة المالية والأنظمة المحاسبية وأثرها على مستوى أداء الأسواق.**

هدفت هذه الدراسة إلى إبراز أهمية حوكمة الشركات كإطار تنظيمي لضمان صدق ونزاهة المعلومة المالية المعروضة وللحد من استخدامها بطريقة سلبية تمس بمصالح الأطراف الدائمة وذوي الحقوق في الشركة، وتناولت الأزمة المالية التي طبعت هذه السنوات الأخيرة بإفلاس العديد من الشركات والمؤسسات العالمية الكبرى، وأثارت مسألة مهمة جدا تتعلق بنوعية المعلومة المالية والمحاسبية وأهميتها على المستويين الجزئي والكلي، واستندت الدراسة على تحليل مضمون الكتب والدوريات المختلفة. وأشارت الدراسة إلى أن من إيجابيات هذه الفضائح المالية أنها بينت عدم وجود قواعد موضوعية ومستقلة في المجال المحاسبي، وأن الأنظمة المحاسبية المعمول بها ما هي إلا صورة من الاتفاقيات التي تستلزم إصلاحا حقيقيا يمكن من تجنب هذه الانحرافات، خاصة

الممارسات التي تهدف لعرض حسابات وهمية تتم بطرق خاصة تتبعها المؤسسة المعنية. حتى نضمن نزاهة المعلومة وصدقها وصحة الحسابات المعروضة ونضمن أيضا فعالية الأنظمة المحاسبية المستعملة، يجمع المتخصصون على ضرورة توفر أنظمة حوكمة للشركات تكون جيدة وتمنع تواطؤ المراجعين مع من لهم علاقات ومصالح في المؤسسة كأعضاء مجالس الإدارة والمستثمرين. كما أشارت إلى أن تفادي وقوع مثل هذه الأزمات في أسواقنا العربية لابد أن يمر حتما عن طريق:

1- إصلاح الأنظمة المحاسبية بمزيد من الانضباط والشفافية.

2- إدخال أنظمة حوكمة شركات فعالة وإلزام الشركات بتطبيقها وما يرتبط بها من إصدار الدول للتشريعات والقوانين الضابطة لسوق المال والشركات, فالإطار القانوني للدولة لا بد وأن يكون حاميا، قويا ومرنا حتى نضمن بذلك أن مثل هذه الممارسات السلبية على مستوى السوق لا تؤدي إلى إخفاء ضياع القيمة وعدم جودة الرقابة الممارسة، وبالتالي صراعات المنفعة وانعدام الثقة بين الأطراف الدائمة (خاصة المستثمرين).

2-7-1-4 دراسة حمودي، (2008). بعنوان: **أثر حوكمة الشركات في إدارة الأرباح مدخل أخلاقي دراسة لعينة مختارة من الشركات المساهمة في محافظة نينوى.**

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على أثر الجوانب الأخلاقية لحوكمة الشركات في الحد من ممارسة إدارة الأرباح في الشركات المساهمة. كذلك هدفت إلى التعرف على مبادئ الحوكمة وآلياتها بهدف تحديد ما تتضمنه من جوانب أخلاقية. وقد اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي في تشكيل الإطار النظري، كذلك استخدمت الدراسة المنهج التحليلي

للاستبانة التي وزعت على عينة مختارة من أعضاء مجلس الإدارة والمساهمين والمديرين التنفيذيين في الشركات المساهمة في محافظة نينوى في العراق. وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها ما يلي:

1- وجود علاقات ارتباط ذات دلالات إحصائية بين أخلاقيات حوكمة الشركات وإدارة الأرباح.

2- وجود علاقات ارتباط ذات دلالات إحصائية معنوية بين مبادئ حوكمة الشركات وإدارة الأرباح.

3- وجود علاقات ارتباط ذات دلالات إحصائية معنوية بين آليات حوكمة الشركات وإدارة الأرباح.

4- وجود تأثير معنوي لأخلاقيات حوكمة الشركات في إدارة الأرباح، حيث تبين وجود تأثير معنوي لمبادئ حوكمة الشركات في إدارة الأرباح، كذلك تبين وجود تأثير معنوي لآليات حوكمة الشركات في إدارة الأرباح.

2-7-1-5 دراسة أبوعجيلة، وحمدان، (2009)، بعنوان: **أثر الحوكمة المؤسسية على إدارة الأرباح (دليل من الأردن).**

هدفت هذه الدراسة إلى استكشاف مدى ممارسة إدارة الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية المدرجة ببورصة عمان لإدارة الأرباح (Earnings Management) باعتبارها أحد العوامل التي مهدت لظهور الأزمة المالية الحالية من ناحية، ثم قياس مستوى الحوكمة المؤسسية داخل تلك الشركات، ومن ثم تأسيس علاقة بين ذلك المستوى،

ومدى ممارسة تلك الشركات لإدارة الأرباح، من ناحية أخرى. واستخدم الباحثان العديد من الأســـاليب الإحصائية التي تتلاءم مع بيانات الدراسة، إذ تم استخدام (One Sample T-Test) في اختبار الفرضيات. ومن أهم النتائج التي تم التوصل إليها:

1- أن الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية المدرجة ببورصة عمان قد قامت بممارسة إدارة الأرباح خلال عام 2006 بالرغم من وجود بعض التباين خلال تلك السنوات الذي يظهر جليا في مختلف سنوات الدراسة من 2001 إلى 2006 بالرغم من وجود بعض التباين خلال تلك السنوات والذي يظهر جليا في سنتي 2005-2006.

2- بالرغم من أن الشركات الصناعية الأردنية تحقق متطلبات الحوكمة المؤسسية بمستوى عام 75 % ، إلا أن هناك تفاوتاً كبيراً بين مختلف الشركات كل على حدة، من حيث تدني نسب بعض الشركات التي قد تصل نسبة الحوكمة فيها إلى 43 % .

3- وجد أن العلاقة بين إدارة الأرباح والحوكمة المؤسسية هي علاقة عكسية، بحيث كلما ازدادت درجات الحوكمة المؤسسية في الشركة أساهم ذلك في الحد من إدارة الأرباح.

وبناء على النتائج أوصت الدراسة بضرورة العمل على دعم كافة الجوانب المتعلقة بالحوكمة المؤسسية داخل الشركات الصناعية، عن طريق تفعيل مختلف العناصر المكونة لها، والمتمثلة في مجلس الإدارة ولجنة التدقيق، ومنحهم الاستقلالية التي تساعدهم على القيام بالمهمات المنــوطة بهم، وذلك لتفادى الآثار الجسيمة للأزمات المالية التي قد تتعرض لها تلك الشركات من جــراء ضعف الجوانب التطبيقية لمبادئ الحوكمة المؤسسية بداخلها.

2-7-1-6 دراسة حسين، والجميل، (2009)، بعنوان: **المسؤولية الاجتماعية تجاه العاملين وانعكاسها على أخلاقيات العمل دراسة لآراء عينة من منتسبي بعض مستشفيات مدينة الموصل**، هدفت الدراسة إلى التعرف على العلاقة بين أبعاد المسؤولية الاجتماعية تجاه العاملين وبين أخلاقيات العمل، وتوصلت الدراسة إلى عدد من النتائج أهمها:

1- يعد مفهوم المسؤولية الاجتماعية من المفاهيم التي نالت اهتمام معظم المنظمات المعاصرة، التي كانت تعبر في الماضي خلال فترة الستينات عن تعظيم الربح أما في الوقت الحاضر أصبح المفهوم يقترن مع الجانب الاجتماعي للمنظمة.

2- هنالك العديد من الأبعاد الخاصة بالمسؤولية الاجتماعية تجاه العاملين إذ يجب على المنظمات الانتباه إليها والأخذ بها لأنها تحقق أهداف العاملين وتزيد من ولائهم واهتمامهم بالمنظمة التي يعملون فيها.

3- أظهرت النتائج أن أغلب فئات عينة البحث من الأطباء والفنيين والإداريين متفقون على أهمية أبعاد المسؤولية الاجتماعية تجاه العاملين في المستشفيات وضرورة توفيرها.

4- أظهرت النتائج أن الغالبية العظمى من فئات الأفراد من الأطباء والفنيين والإداريين متفقون على أهمية هذه الأبعاد ما دام الأفراد يستطيعون تقديم عمل متفانٍ وعمل ذي إتقان مع سلوك يتضمن الإخلاص والنزاهة في عمل الفرد الذي يحاول الحفاظ على مكانته وسمعته مما ينعكس على المجتمع.

قدمت الدراسة عددا من التوصيات منها:

1- ضرورة اهتمام المستشفيات بأبعاد المسؤولية الاجتماعية ضمن إطار الثقافة المنظميـــة من خلال إنشاء وحدات متخصصة للمسؤولية الاجتماعية بشكل عام وتجاه العاملين بشكل خاص.

2- وضع خطة متكاملة للثقافة المنظمية التي يمكن أن تنتهجها المستشفيات لكي تـــستطيع تطبيق وممارسة أبعاد المسؤولية من جانب وأبعاد أخلاقيات العمل من جانب آخر.

3- يجب أن تتبع المستشفيات عدد من المعايير العالمية للأخلاقيات في الإدارة مع اعتماد فلسفة المقارنة المرجعية لكي تتمكن كل مستشفى من بناء نظام متكامل لأخلاقيات العمـــل والمسؤولية الاجتماعية مع تطبيق برامج خاصة بالثقافة المنظمية.

4- من الضروري اعتماد تطبيقات نظام معلومات غير رسمي للثقافة المنظمية لكي يوفر معلومات مهمة عن أبعاد أخلاقيات الإدارة وأخلاقيات العمل والمسؤولية الاجتماعية.

5- ضرورة التزام المنظمة بتطبيق العديد من القواعد الخاصة بأخلاقيات العمل كتـــسريب المعلومات وعلاج السلوكيات السلبية للعاملين وتطبيق الإجراءات العادلة في تنفيذ القوانين والتعليمات الخاصة بالعاملين والعمل.

- دراسة قدومي، عبد الرحيم، ونظمي، إيهاب، (2009)، بعنوان: **المبادلة بين المنفعة المالية والممارسة الأخلاقية.**

اهتمت هذه الدراسة بتحديد مدى التزام الشركات المساهمة الأردنية بمجموعة من المبادئ والمعايير الأخلاقية التي يؤدي عدم تطبيقها إلى ارتفاع مخاطر العمل وتكلفة رأس المال, والتراجع في حجم الاستثمار الأجنبي وزيادة الاهتمام بالمصالح الذاتية أو المكاسب

المالية. بعد تطوير استبانة مناسبة و توزيعها على المساهمين في سوق عمان المالي. أظهرت نتائج الدراسة الإحصائية ما يلي:

1- أن الشركات الأردنية تطبق جزئيا نظرية الأسس المبدئية. التي تشير إلى أن صحة الحكم على إجراءات منظمات الأعمال يعتمد على درجة التزامها بموضوعية المعايير.

2- يسمح الالتزام الجزئي بدلا من الكلي بإمكانية تحقيق مكاسب ذاتية قد تسعى الإدارات العليا إلى تحقيقها. وتؤثر سلبا في ثقة المتعاملين, بالأسواق والنظام المالي الأردني.

3- سجلت الدراسة نتيجة تؤكد ضرورة بذل المزيد من الجهد للتطبيق الكامل لهذه النظرية وعدم الاقتصار على التطبيق الجزئي لها.

2-7-1-7 دراسة العبدالرحمن، (2010)، بعنوان: **قياس مدى المسؤولية الاجتماعية للشركات ناحية الموظفين ورضاهم عن خدماتها وفقاً لمسودة الدليل الإرشادي للمواصفة ISO 26000**، هدفت الدراسة إلى التعرف على مدى تطابق معايير الدليل الإرشادي للمواصفة الدولية للمسؤولية الاجتماعية ISO 26000 بمسؤولية المنشأة لتقديم خدمات تسهم في رضا الموظفين من عملهم، وخلصت الدراسة إلى عدد من النتائج أهمها:

1- أنه كلما زادت الأخلاقيات لدى منشآت الأعمال زاد بذلك إحساسهم بالمسؤولية الاجتماعية تجاه الموظفين والعاملين لديها في المنشأة.

2- أنه كلما بذلت المنشأة جهداً في تطبيق مفهوم المسؤولية الاجتماعية لديها زاد ذلك من رضا موظفيها ودفعها ذلك إلى احترام حقوق الإنسان، وإلى العمل على تحسين بيئة العمل والتقليل من نسبة التسرب الوظيفي لديها وتحقيق مستويات تشغيل عادلة للعاملين لديها.

3- بينت النتائج أن واقع المسؤولية الاجتماعية سيئ جداً في القطاع الخاص مقارنة بما هو عليه في القطاع العام، وذلك لغياب الرقابة الحكومية عنها وخصوصا من ناحية توظيــف السعوديين في القطاع الخاص، الذي يسعي وراء تحقيق أهداف ربحية بحتة وهو غير ملزم بتوفير عيشة هانئة للموظف.

الدراسات باللغة الإنجليزية

8-2-1 دراسة (Bashiti & Rabadi, 2006) بعنوان:

Assessing Corporate Governance in Jordan

هدفت هذه الدراسة إلى تقييم التحكم المؤسسي في الأردن, وبينـــت أن الأردن قـــد خطا خطوات واسعة في رسم وتطبيق سياسات التحكم المؤسسي, من ذلك تنظيم متطـــور لسوق المال, واستحداث وظيفة مراقب الشركات, وإصدار قانون تشجيع الاستثمار, وكلهـــا قضايا نظرية لم تطبق بدقة على أرض الواقع. وقد أجريت الدراسة على 44 شركة وتمثل ما نسبته 46% من الشركات المتداولة أسهمها في السوق المالي واختيرت علـــى أســـاس حجم عملياتها, واختبرت العينة لتقييم الشفافية وسرعة الإفصاح وتوفر المعلومات, التي لا تعتمد على مركز لإيداع الأوراق المالية. وانتهت الدراسة إلى أن سوق المـــال الأردنـــي يزداد تعقيدا وهو ما يتطلب أن يتم تأسيس الشركات المساهمة على مستويات عالية, ويتوقع من الإدارة رفع مستوى ودورية إعداد تقاريرها واتصالاتها حول استراتيجياتها. وقد ثبت أن التحكم المؤسسي غير مطبق بشكل تام وهو ما يتطلع إليه المستثمرون لاتخاذ قـــرارات رشيدة بشأن استثماراتهم, إضافة إلى أن شركات كثيرة لا يوجد لديها لجنة تدقيق وهو مـــا نتطلع إليه من ميكانيكيات للتحكم المؤسسي في الدراسات في المستقبل.

2-2-7-2 دراسة (Ronen, 2006) بعنوان:

A proposed Corporate Governance Reform: Financial Statements Insurance

هدفت الدراسة تقديم إلى اقتراح لإصلاح حوكمة الشركة، من خلال التأمين على خطر القوائم المالية، واعتمدت الدراسة على الاستبانة لجمع المعلومات، وبهدف استبعاد التعارض في المصالح الذي يعد مصدر تهديد دائم للعلاقة بين مراقب الحسابات وعملائه، ومن ثم زيادة جودة القوائم المالية، ويتوقع أن يكون لهذا الاقتراح آثار إيجابية علي أسعار الأوراق المالية، كما أن جودة القوائم المالية المتوقعة معه ستكون مرشداً جيداً أو مرشد أفضل لتخصيص وتوزيع الموارد. وقد أكدت الدراسة على العديد من النقاط أهمها ما يلي:

1- يعد التعارض في المصالح المتأصل بين المراجع والعميل مشكلة كبري في ظل حوكمة الشركات.

2- مقترح إصلاح حوكمة الشركات "تأمين القوائم المالية ضد التضليل فيها" يمكن المستثمر من الحصول على مبلغ التأمين، نتيجة اتخاذه قرارات خطأ بسبب التضليل في القوائم المالية.

3- قيام الشركات في الصناعات المختلفة بالتأمين علي قوائمها، من خلال إجراء عقد تأمين مع شركة تأمين، مقابل دفع مبالغ مالية لشركة التأمين (علاوة)، ويضمن حصول المستثمر الذي يتخذ قرارات استثمارية خاطئة بناءً على قوائم مالية مضللة على مبلغ التعويض.

4- يجب أن يتم الإعلان عن كل من حدود الحماية والعلاوة للمستثمر.

2-7-2-3 دراسة (Brett & Clements, 2006) بعنوان:

Corporate governance mechanisms and the early-filing of CEO certification

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل وتقييم رد فعل سوق الأوراق المالية للشهادة الأولى لكبير المديرين التنفيذيين، فالفشل الحديث في مهنة المراجعة والمحاسبة صعدت الاهتمام بقضايا حوكمة الشركات، وفي محاولة لإعادة ثقة المستثمر في المهنة. وقد تناولت الدراسة بالتحليل لمتطلبات تسجيل كبير المديرين التنفيذيين ودور حوكمة الشركة، دور لجنة أعضاء مجلس الإدارة. وخلصت الدراسة إلى العديد من النتائج أهمها ما يلي:

1- أنه لا يوجد رد فعل لسوق الأوراق المالية نتيجة التسجيل المبكر لكبير المديرين التنفيذيين، وبشكل عام التسجيل المبكر بمفرده لم يكن ضرورياً كحدث إيجابي.

2- التحليلات أوضحت أن العلاقة الموجبة بين الإيرادات غير العادية في الوقت المبكر للتسجيل وحوكمة الشركة المتعددة ترتبط بأساليب تتضمن؛ التوزيعات المدفوعة، حجم لجنة الإدارة والملاك في شكل مؤسسات.

3- أن رد فعل سوق الأوراق المالية للتسجيل المبكر تأثر بظهور آليات حوكمة الشركة السابقة لظهوره.

4-2-7-2 دراسة (James Hunton et al, 2006) بعنوان:

Financial Reporting Transparency and Earnings Management

هدفت هذه الدراسة إلى اختبار ما إذا كانت الشفافية الأكبر في تقارير الدخل الشامل تقلل من احتمالية انشغال المديرين بعملية إدارة الأرباح. وذلك بناءً على تطلب مجموعات مستخدمي التقارير المالية لتقارير أكثر وضوحاً عن عناصر الدخل الشامل. اعتمدت الدراسة على عرض نتائج العديد من الدراسات المحاسبية السابقة في مجال العلاقة بين شفافية التقارير المالية وإدارة الأرباح، التي كان أهمها أن الشفافية الأكبر تزيد من قدرة مستخدمي التقارير المالية علي اكتشاف عمليات إدارة الأرباح، وخلصت الدراسة إلى العديد من النتائج أهمها ما يلي:

1- عندما تكون أرباح المشروع أقل (أكبر) من تنبؤات إجماع المحللين، يبيع المشاركون الأوراق المالية التي تزيد (تقلل) الأرباح.

2- الشفافية الكبيرة بالتقارير المالية تضاءلت بشكل مهم لكنها لم تلغِ محاولات إدارة الأرباح، إذ إن هذه النتائج تتسق مع اعتقاد المديرين بأن إدارة الأرباح في أنظمة إفصاح أقل شفافية سوف تحسن من أسعار الأسهم ولا تضر من سمعة اكتمال التقارير المالية، بينما أنظمة إفصاح أكبر شفافية سوف تضر من سمعة اكتمال التقارير المالية.

2-7-2-5 دراسة (Cormier & Lapointe, 2006) بعنوان:

The auditor's assessment and detection of corporate fraud: some Canadian evidence

هدفت هذه الدراسة إلى اختبار فاعلية مدخل تقدير الخطر في اكتشاف الغش المحاسبي، وذلك في ظل بيئة عمل لا يحكمها معايير مراجعة تلزم مراقبي الحسابات بمراعاة التحريفات الناتجة من حالات الغش المحاسبي بصورة مفصلة في الشركات الكندية. اعتمدت الدراسة على التحليل النظري لإجابات المراجعين والمحاسبين القانونين. وتوصلت الدراسة إلى العديد من النتائج أهمها ما يلي:

1- أن مراقبي الحسابات الذين يهتمون بعوامل خطر الغش التي ترتبط بشكل وثيق بعوامل خطر الغش في كل مراحل المراجعة ويقيمون خطر الغش بشكل واضح ويكونون أكثر قدرة لاكتشاف الغش من غيرهم.

2- أن مراقبي الحسابات الأكثر خبرة هم الأكثر قدرة على اكتشاف الغش، وهذا ما أكده المعيار الكندي رقم 5135، من ضرورة قيام منشآت المراجعة تخصيص أفراد أكثر تخصص لمجال المراجعة، لاكتشاف أي خطأ أو غش بالقوائم المالية محل التكليف.

3- أن منشآت المراجعة التي تعد عضواً في أكبر المنظمات المهنية (مثل المنشآت الأربعة الكبار) وتعد أكثر قدرة لخبرة غش العميل لكنها أقل قدرة لاكتشاف الغش المحاسبي.

4- أن مراقبي الحسابات الأكثر خبرة بغش العملاء كانوا أقل تفضيل لتدعيم التغير في وقت وتكرار أساليب وإجراءات عملية المراجعة عندما تكون عوامل خطر الغش الظاهرة مهمة.

5- أن مراقبي الحسابات الذين لم يكتشفوا غشاً من قبل اقترحوا اهتماماً أكبر للممارسات محاسبية معينة للعملاء وبصفة خاصة التي تقيّم خطر الغش.

2-7-2-6 دراسة (McGee, 2007) بعنوان:

Corporate Governance in Russia: a case Study of Timeliness of Financial Reporting in the Telecom Industrial

هدفت هذه الدراسة إلى أحد السمات الأساسية لشفافية المعلومات المالية الثمانية وهي وقتية تقديم المعلومات المالية لمستخدميها (الدقة، الاتساق، الملاءمة، الكمال، الوضوح، الوقتية، الراحة، الحوكمة والتنفيذ)، وبصفة خاصة، للشركات الروسية في صناعة الاتصالات.

واعتمدت الدراسة منهج دراسة الحالة. وخلصت الدراسة إلى العديد من النتائج أهمها ما يلي:

1- كان متوسط الأيام المنقضية حتى تتسلم الشركات الروسية تقرير مراجعة المعلومات المالية 138.3 يوماً مقابل 63.2 يوماً للشركات غير الروسية.

2- على الرغم من أن الشركات الروسية الكبيرة تأخذ وقتاً أقل لاستلام تقرير المراجعة مقارنة بالشركات الروسية صغيرة الحجم، إلا أن الاختلاف لم يكن جوهرياً 131.5 للكبيرة يوم مقابل 141.4 يوماً للصغيرة.

3- الشركات التي يتم مراجعتها وفق المعايير الروسية تأخذ وقتاً أقل من الشركات التي يتم مراجعتها وفق المعايير الدولية والأمريكية.

4- مراقب الحسابات المهيمن في الصناعة يكون عنده مستوى عالٍ من الخبرة، إلا أنه لا ينهي عمل المراجعة بشكل أسرع من نظيره غير المهيمن.

5- على الرغم من أن الشركات الروسية الآن تأخذ وقتاً أقصر لإصدار التقارير المالية التي تم مراجعتها مقارنة بسنوات قليلة ماضية، إلا أنها غير ناضجة، وتفتقر لبيانات.

2-7-2-7 دراسة (Tarif, 2008) بعنوان:

Corporate Governance in the Middle East and North Africa (MENA) Region

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل وتقييم مناهج الأخلاقيات والحاكمية في دول المتوسط وأفريقيا, وقد تعرضت الدراسة إلى دور البنوك في تطبيق مناهج (أخلاقيات) التحكم المؤسسي من خلال نقل فكر وثقافة التحكم المؤسسي إلى عملائها, وتشجيع الالتزام بمعايير المحاسبة والتدقيق الدولية, وأن التحكم المؤسسي الجيد لا بد أن يستند إلى سلوك أخلاقي معتمد على أخلاقيات العمل. وقد توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج أبرزها:

1- ضرورة تطوير مناهج (أخلاقيات) التحكم المؤسسي وميكانيكيات التحكم المؤسسي, وتحفيز المساهمين للمشاركة, وتحسين أطر تنظيم المنشآت, وبناء شبكات التحكم المؤسسي غير الرسمية ضمن المجتمعات المدنية والقطاع الاقتصادي والتنظيمي.

2- لكي يعمل نظام التحكم المؤسسي فلا بد من تعزيز التشريعات القانونية والتنظيمية وبشكل دائم, ويشمل ذلك أيضا إعداد تقارير عن معايير وأخلاقيات التحكم المؤسسي.

2-7-2-8 دراسة (Rezaee, 2009) بعنوان:

Restoring public trust in the accounting profession by developing anti-fraud education, programs, and auditing

هدفت هذه الدراسة إلى توضيح الطرق التي تساعد على استعادة ثقة المجتمع (مستخدمي القوائم المالية) في القوائم المالية ومهنة المراجعة في المجتمع الأمريكي، خاصة بعد تفاقم مشكلة تعدد حالات الغش المالي وما تبعها من أثار سلبية على أسواق المال في الفترة الأخيرة. وقد تم ذلك من خلال القيام بإجراء دراسة نظرية تحليلية للعديد من الدراسات والتنظيمات المهتمة بمهنة المحاسبة والمراجعة، لأن ثقة المجتمع في أحكام مراقبي الحسابات وسمعتهم تلعب دوراً مهماً في وظيفة المحاسبة والمراجعة كخدمة مضيفة للقيمة، من خلال إضفاء الثقة على القوائم المالية المنشورة. وفيما يلي أهم ما جاء بهذه الدراسة من نتائج:

1- ضعف ثقة المجتمع في التقارير المالية المنشورة ومهنة المراجعة يرجع إلى تعدد حالات الغش المالي بالقوائم المالية للشركات العامة(المسجلة بالبورصة)، وما تبع ذلك من إفلاس العديد من هذه الشركات.

2- استعادة هذه الثقة مرة أخرى يتطلب جهود واعية ومدروسة لكل الأطراف الآتية: المشرعين، المنظمين، الجهات المسئولة عن إصدار معايير المراجعة، مجتمع الأعمال، مهنة المحاسبة.

2-7-2-9 دراسة Hooghiemstra and Van Manen (2009) بعنوان:

Supervisory Directors and Ethical Dilemmas: Exit or Voice?

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على بعض المشاكل الأخلاقية التي تواجه المديرين المشرفين في الشركات، واعتمدت هذه الدراسة على المنهج التحليلي للبيانات التي تم الحصول عليها من الميدان، من خلال استبانة صممت خصيصا لرصد أراء المبحوثين حول مختلف القضايا الأخلاقية. وقد تم إجراء الدراسة في هولندا وعلى 2500 شركة من كبرى الشركات. وقد بينت النتائج ما يلي:

1- أهمية تنامي القضايا الأخلاقية في جدلية حاكمية المنظمة، لأن مثل هذه القضايا يمكن أن تضع غير التنفيذيين من المديرين في مأزق عندما لا تشارك وجهة نظره لا من قبل أعضاء المجلس الإشرافي ولا من قبل مجلس الإدارة.

2- أن هناك تقنيات جديدة مطلوبة للإشارة إلى الحوادث الحرجة مثل غش الإدارة ومشاكل الاستمرار التي قد لا تكتشف بدونها.

2-7-3 ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة

1- أن الدراسة الحالية تتناول المبادلة بين المنفعة المالية والممارسة الأخلاقية في الشركات المساهمة العامة الكويتية المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية من وجهة نظر المستثمرين في هذه الشركات، أما الدراسات السابقة فقد ركزت في مجملها على الإطار العام لحوكمة الشركات والتعرف على مبادئها وآلياتها والجوانب الأخلاقية المرتبطة بها، كذلك التعرف على مفهوم إدارة الأرباح ودوافعها وأساليبها.

2- تتناول الدراسة الحالية جانبا مهما من أخلاقيات الأعمال، حيث ركزت على قياس ستة معايير من المعايير الأخلاقية التي تمثل قواعد السلوكيات والآداب التي يجب أن يتحلى بها العاملون في الشركات، إذ تناولت المبادلة بين المنفعة المالية والممارسة الأخلاقية في الشركات المساهمة العامة الكويتية المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية، من خلال دراسة وتحليل المزيج الأخلاقي في ظل اختلاف الأنظمة الاقتصادية واختلاف طرق توزيع الثروة، في حين اهتمت الدراسات السابقة بتحديد مدى التزام الشركات بالمبادئ والمعايير الأخلاقية التي يؤدي عدم تطبيقها إلى ارتفاع مخاطر العمل وتكلفة رأس المال, والتراجع في حجم الاستثمار الأجنبي وزيادة الاهتمام بالمصالح الذاتية أو المكاسب المالية.

3- أن هذه الدراسة سوف تطبق في البيئة الكويتية وتحديدا في الشركات المساهمة العامة الكويتية المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية اضافه إلي أن هذه الدراسة عالجت تغيرات جديدة لم تعالج في الدراسات ألسابقه وخاصة دراسة القدومي ونظمي 2009.

الفصل الثالث

منهجية الدراسة

3-1 منهج الدراسة

3-2 مجتمع الدراسة وعينته

3-3 أدوات الدراسة

3-4 صدق الأداة

3-5 ثبات الأداة

3-6 الأساليب الإحصائية

3-7 أساليب جمع البيانات والمعلومات

الفصل الثالث

منهجية الدراسة

يتضمن هذا الفصل وصفاً للمنهجية التي قام الباحث باستخدامها أثناء إجراء هذه الدراسة، حيث يشتمل وصفاً لمجتمع الدراسة والعينة ووحدة التحليل ونوع الدراسة وطبيعتها، وكذلك يبين الأداة المستخدمة في جمع بيانات الدراسة ومدى صدقها وثباتها، كما تضمن بيانا للطرق المتبعة في جمع البيانات والأساليب الإحصائية لتحليلها.

3-1 منهج الدراسة

بالنظر إلى طبيعة هذه الدراسة والأهداف التي تتوخى تحقيقها التي تتناول المبادلة بين المنفعة المالية والممارسة الأخلاقية في الشركات المساهمة العامة الكويتية المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية، فإن الباحث اعتمد على المنهج الوصفي التحليلي، إذ قام بالاطلاع على الدراسات المختلفة في مجال المنفعة المالية. كما طبق المنهج التحليلي في تحليل الاستبيان الذي جرى تصميمه كجانب من الدراسة التطبيقية، إذ تم التعرف على المبادلة بين المنفعة المالية وبين الممارسة الأخلاقية في الشركات المساهمة العامة الكويتية المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية، وذلك من وجهة نظر المستثمرين في هذه الشركات.

3-2 مجتمع الدراسة وعينته

يتكون مجتمع الدراسة من جميع الشركات المساهمة العامة الكويتية المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية، والبالغ عددها 180 شركة، (سوق الكويت للأوراق المالية قسم العلاقات العامة النشرة السنوية لعام2010)، والملحق رقم (1) المرفق يبين أسماء هذه الشركات.

أما عينة الدراسة فتتكون من المستثمرين في هذه الشركات، إذ قام باختيار عينة قصدية مكونة من مستثمرين اثنين من كل شركة من الشركات التي تمثل مجتمع الدراسة في الشركات المساهمة العامة الكويتية المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية، وليصبح العدد الموزع حوالي (360) استبانة، إذ جمع الباحث منها (285) استبانة ولم يكن بإمكانه استرداد البقية بسبب عدم تعاون بعض المستثمرين، وبعد فرز الاستبانات تبين وجود (5) منها غير صالحة للتحليل كون بعض فقراتها غير مكتملة الإجابة ليستقر عدد الاستبانات الخاضعة للتحليل الإحصائي (280) استبانة والجدول رقم (3-1) يوضح الإطار العام للدراسة.

الجدول (3-1)

مجموع الاستبانات الموزعة والمستردة والخاضعة للتحليل

	الاستبانات الموزعة على المبحوثين	الاستبانات المستردة من المبحوثين	الاستبانات الخاضعة للتحليل الإحصائي
العدد	360	285	280

النسبة المئوية	%100	%79.16	%77.7

3-3 أدوات الدراسة

قام الباحث بتصميم استبانة خاصة بالدراسة الحالية، وذلك للتعرف على المبادلة بين الممارسة الأخلاقية والمنفعة المالية في الشركات المساهمة العامة الكويتية المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية، وذلك من وجهة نظر عينة الدراسة، إذ قام الباحث بتطوير هذه الأداة لتغطي الفرضيات التي استندت عليها، وباستخدام عبارات تقييميه لتحديد إجابات عينة الدراسة وعلى مقياس ليكرت الخماسي ذي المستويات الخمس، (ملتزم جدا 5 علامات, ملتزم 4 علامات, ملتزم إلى حد ما 3 علامات, غير ملتزم علامتان, غير ملتزم جدا علامة واحدة)، وذلك بعد قراءة موسعة للدراسات التي تتناول المنفعة المالية والممارسة الأخلاقية مثل دراسة القدومي ونظمي (2009)، والاطلاع على بعض المراجع المتخصصة في هذا المجال.

3-4 صدق الأداة

وهو اختبار قدرة الباحث على قياس ما هو مطلوب قياسه بحيث يضمن عدم تسرب التحيز أو الخطأ، في أي مرحلة من المراحل التي قد تؤثر على صلاحية الأدوات المنهجية المستخدمة للدراسة، وبالتالي ارتفاع مستوى الثقة فيها، ولتحقيق ذلك اعتمد الباحث على الأسئلة المرتبطة ببعضها، وذلك للتأكد من مدى اتساق إجابتها حتى تعكس أهداف الدراسة وتساؤلاتها، وللتأكد من مدى صلاحية الاستبانة كأداة لجمع البيانات تم

عرضها على عدد من الأساتذة والخبراء المختصين بعلم الإدارة والمحاسبة وهيئة محكمين للحكم على مدى صدقها الظاهري والمنطقي وعلى مدى صلاحيتها كأداة لجمع البيانـــات، وبعد استرجاع الاستبانات قام الباحث بإجراء التعديلات المقترحة من المحكمين والأســـاتذة المختصين قبل أن يتم توزيعها على عينة الدراسة، تم عرضـــها علـــى بعــض الخبـــراء الممارسين في مجالات المحاسبة ومناهج البحث. انظر الملحق رقم (3).

3-5 ثبات الأداة

وللتأكد من مدى صلاحية الاستبانة كأداة لجمع البيانات اللازمة للدراسة الحالية تم اختبارها, إذ تم اختبار مدى الاعتمادية على أداة جمع البيانات باستخدام معامل كرونبـــاخ ألفا, وقد بلغت درجة اعتمادية هذه الاستبانة حسب معيار كرونباخ ألفـــا (87.3%) وهـــي نسبة جيدة لاعتماد نتائج هذه الدراسة، إذ إن النسبة المقبولة لتعميم نتائج مثل هذه الدراسات هي 60% (Malhotra, 2004, p.268). والجدول رقـــم (3-2) يوضـــح معـــاملات الثبات لمتغيرات الدراسة.

الجدول (3−2)

قيمة معاملات الثبات لمتغيرات الدراسة

تسلسل الفقرات	المتغير	كرونباخ ألفا
7−1	الالتزام بالمبادئ القانونية	70.52
14−8	الالتزام بالمسؤولية الاجتماعية	76.64
21−15	الالتزام بالإفصاح والإبلاغ المالي	77.46
27−22	الالتزام بإقامة علاقات بناءة مع العاملين	74.67
33−28	الالتزام بالمحافظة على ممتلكات الشركة	72.68
39−34	مقاومة أسباب الصراع على المصالح	64.01
39−1	**المعدل العام للثبات**	**87.3**

ولاختبار مقياس الاستبانة فقد تم اعتماد مقياس ليكرت المكون من خمس درجات لتحديد درجة الأهمية النسبية لكل بند من بنودها، وذلك كما هو موضح في الجدول رقم (3−3).

الجدول رقم (3−3)

اختبار مقياس الاستبانة

الدرجة	**1**	**2**	**3**	**4**	**5**
مستوى الملاءمة	معدومة	ضعيفة	متوسطة	عالية	عالية جدا

أما فيما يتعلق بالحدود التي اعتمدتها هذه الدراسة عند التعليق على المتوسط الحسابي للمتغيرات الواردة في نموذج الدراسة فهي ولتحديد درجة الالتزام فقد حدد الباحث ثلاثة مستويات هي (مرتفع، متوسط، منخفض) بناءً على المعادلة الآتية:

طول الفئة = (الحد الأعلى للبديل – الحد الأدنى للبديل)/ عدد المستويات

(5−1)/3 = 4/3 = 1.33. وبذلك تكون المستويات كالتالي:

درجة التزام منخفضة من 1− أقل من 2.33

درجة التزام متوسطة من 2.34 – 3.67

درجة التزام مرتفعة من 3.68 إلى 5.

والجدول رقم (3−4) يوضح المقياس المعتمد في تحديد مستوى الملاءمة للوسط الحسابي وذلك للاستفادة منه عند التعليق على المتوسطات الحسابية.

الجدول رقم (3−4)

مقياس لتحديد مستوى الملاءمة للوسط الحسابي

الوسط الحسابي	مستوى الملاءمة
2.33−1	منخفضة
2.34− أقل من 3.67	متوسطة
3.68 أقل من 5	مرتفعة

3-6 الأساليب الإحصائية

تمت الاستعانة بالأساليب الإحصائية ضمن البرنامج الإحصائي للعلوم الاجتماعية (SPSS) لمعالجة البيانات التي تم الحصول عليها من خلال الدراســة الميدانيــة للعينــة المبحوثة، وتحديدا فانه تم استخدام الأساليب الإحصائية التالية:

1- مقاييس النزعة المركزية:

- الوسط الحسابي mean: بهدف التعرف على تقييمات المبحوثين لكل فقرة.
- الانحراف المعياري Standard deviation: لقياس درجة تشتت قيم إجابــات مجتمع الدراسة عن الوسط الحسابي لكل فقرة.

2- الإحصاء الوصفي: Descriptive Statistics، وذلك لوصف أراء عينــة الدراســة حول متغيرات الدراسة.

3- **اختبار t-test لعينة واحدة:** (One sample t- test) إذ استخدم الباحث هذا النــوع من الاختبار في اختبار فرضيات الدراسة.

4- **اختبار ألفا كرونباخ: (Cronpach's Alpha)** وذلك لاختبار مدى الاعتمادية على أداة جمع البيانات المستخدمة في قياس المتغيرات التي اشتملت عليها الدراسة.

3-7 أساليب جمع البيانات والمعلومات

لتحقيق أهداف الدراسة واختبار الفرضيات فإن الباحث تعامل مــع نــوعين مــن البيانات هما البيانات الثانوية والبيانات الأولية:

البيانات الثانوية: وهي البيانات التي استخدمها الباحث للحديث عن المنفعة المالية والممارسة الأخلاقية، وذلك بالرجوع إلى المصادر المكتبية المختلفة للاطلاع عليها، ومن هذه المصادر ما يلي:

1- المراجع والمصادر المتعلقة بالمنفعة المالية والممارسة الأخلاقية والكتب العلمية والمنهجية المختصة في علم الإدارة والمحاسبة.

2- الدوريات العالمية المتخصصة والنشرات التي كتبت حول المنفعة المالية والممارسة الأخلاقية، بالإضافة إلى الإحصاءات الرسمية الصادرة عن الجهات المختصة.

4- الرسائل العلمية التي تبحث في موضوع الدراسة.

5- التقارير الصادرة عن الهيئات المختصة ومراكز الأبحاث الكويتية.

6- الإنترنت والمواقع الالكترونية.

البيانات الأولية: وهي البيانات التي قام الباحث بجمعها من خلال الدراسة الميدانية وباستخدام استبانة خطية تم تصميمها خصيصا لغرض الدراسة الحالية، إذ تم توزيع الاستبانات على عينة الدراسة من خلال الباحث شخصيا. وقد تكونت الاستبانة من جزأين رئيسين هما:

أ- **الجزء الأول:** وقد خصص هذا الجزء من أجل التعرف على العوامل الديموغرافية للمبحوثين من المستثمرين في الشركات المساهمة العامة الكويتية المدرجة في سوق الكويت

للأوراق المالية، مثل (الجنس، العمر، المستوى العلمي، سنوات الاستثمار في الشركة، التخصص).

ب- الجزء الثاني: وقد شمل هذا الجزء على (39) عبارة تقييمية، حيث تم تغطيتها بالعبارات من (1-39) وكما يلي:

1- **الالتزام بالمبادئ القانونية:** وقد شمل هذا المتغير على (7) عبارات تقييمية, حيث تم قياسها بالعبارات من (1-7).

2- **الالتزام بالمسؤولية الاجتماعية:** وقد شمل هذا المتغير على (7) عبارات تقييمية وتم قياسها بالعبارات من (8-14).

3- **الالتزام بالإفصاح والإبلاغ المالي:** وقد شمل هذا المتغير على (7) عبارات تقييمية وتم قياسها بالعبارات من (15-21).

4- **الالتزام بإقامة علاقات بناءة مع العاملين:** وقد شمل هذا المتغير على (6) عبارات تقييمية وتم قياسها بالعبارات من (22-27).

5- **الالتزام بالمحافظة على ممتلكات الشركة:** وقد شمل هذا المتغير على (6) عبارات تقييمية وتم قياسها بالعبارات من (28-33).

6- **مقاومة أسباب الصراع على المصالح:** وقد شمل هذا المتغير على (6) عبارات تقييمية وتم قياسها بالعبارات من (34-39).

ز- الملحق المرفق (2) يبين نموذج الاستبانة كما تم توزيعه على مجتمع الدراسة الممثل بالمستثمرين في الشركات المساهمة العامة الكويتية المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية.

الفصل الرابع

نتائج الدراسة الميدانية

1-4 خصائص عينة الدراسة

2-4 نتائج الإحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة

3-4 نتائج اختبار فرضيات الدراسة

الفصل الرابع

نتائج الدراسة الميدانية

بعد أن أنهى الباحث عملية جمع المعلومات والبيانات اللازمة بواسطة أداة الدراسة المعدة خصيصا لغرضها تم معالجتها من خلال جهاز الحاسوب، وتم تحليلها باستخدام برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS). وقد تم استخدام الأساليب الإحصائية التالية:

1- تم دراسة الإحصاء الوصفي Descriptive Statistics، لمتغيرات الدراسة بإيجاد المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والتوزيع التكراري والنسب المئوية، بهدف التعرف على تقييمات المستثمرين المبحوثين لكل عبارة من العبارات الواردة باستبانة الدراسة، ولتدعيم صحة الفرضيات الأساسية أو عدم صحتها.

2- تم اعتماد اختبار t-test (One sample t- test) للمقارنات الثنائية في اختبار فرضيات الدراسة، وذلك بحساب قيمة (t) والتعرف على رأي العينة وقياس إمكانية وجود علاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع، وتشير قاعدة القرار للاختبار على رفض الفرضية العدمية Ho وقبول الفرضية البديلة Ha إذا كانت قيمة (t) المحسوبة أكبر من قيمتهما الجدولية وذلك عند مستوى معنوية (Sig.) 5%، ومستوى ثقة 95 %.

4-1 خصائص عينة الدراسة

الجدول التالي يبين النتائج التي تم التوصل إليها:

الجدول (4-1)

توزيع عينة الدراسة من المستثمرين في الشركات الكويتية

المتغير	الفئات والمسميات	التكرارات	النسبة المئوية %
العمر	20- 25 سنة	12	4.3
	26 سنة- 35 سنة	61	21.8
	36 سنة- 45 سنة	157	56.1
	46 سنة- 55 سنة	26	9.3
	56 سنة فأكثر	24	8.6
المستوى التعليمي	ثانوية عامة	23	8.2
	دبلوم متوسط	87	31.1
	بكالوريوس	99	35.4
	ماجستير	36	12.9
	دكتوراه	35	12.5
سنوات الاستثمار بالشركة	5 سنوات فأقل	121	43.2
	6-10 سنوات	90	32.1
	11-15 سنة	12	4.3
	16-20 سنة	20	7.1
	20-25 سنة	22	7.9
	أكثر من 25 سنة	15	5.4
التخصص	محاسبة	35	12.5
	علوم مالية ومصرفية	40	14.3
	إدارة عامة	139	49.6
	اقتصاد	43	15.4
	تخصصات مختلفة	23	8.2

1- العمر: أن أعمار النسبة الأعلى من المستجيبين في العينة يتركزون في الفئة التكرارية (36-45 سنة) وشكلوا ما نسبته 56.1 % من إجمالي عينة الدراسة، ثم الفئة التكرارية (26- 35 سنة) وشكلوا ما نسبته 21.8%، ثم الفئة التكرارية (46 – 55 سنة) وشكلوا ما نسبته 9.3%، ثم الفئة التكرارية (56 سنة فأكثر) وشكلوا ما نسبته 8.6%، وأخيرا الفئة التكرارية (25 سنة فأقل) وشكلوا ما نسبته 4.3%. ويفسر هذا التوزيع للعينة حسب العمر فإننا نلاحظ أن أغلبهم من المستثمرين متوسطي العمر ولديهم خبرة لا باس بها في العمل الاستثماري، وهذه الفئة العمرية هي المناسبة للقيام بالأعمال في مجال الاستثمار بالشركات المدرجة في السوق المالي، إذ إنهم يتعاملون مع رؤوس أموال كبيرة ويديرون استثمارات كبيرة، مما يتعين عليهم بأن يمتلكوا قدرا من النضوج العمري ويتحملوا المسئوليات الكبرى في الأمور المالية في هذه الشركات. كما تشير هذه النتيجة إلى أن أفراد عينة الدراسة في هذه الفئة يكونون ممن يمتلكون النشاط الذهني والفكري والجسماني الذي يجعلهم يتعاملون بشكل دائم دون الإحساس بالتعب والإرهاق أو الإنهاك، أضف إلى ذلك أن مجموعة من هؤلاء هم موظفون سابقون يعملون في القطاع العام وقد تقاعدوا أو قدموا استقالاتهم للعمل في السوق المالي.

2- المستوى التعليمي: إن توزيع عينة الدراسة حسب المؤهل العلمي أن (35.4 %) من أفراد عينة الدراسة هم من الحاصلين على درجة البكالوريوس من إجمالي حجم العينة، وبلغت نسبة الحاصلين على الدبلوم المتوسط (31.1 %) من أفراد العينة، كما بلغت نسبة حملة درجة الماجستير (12.9%) من إجمالي حجم العينة، بينما بلغت نسبة حملة الدكتوراه

(12.5%) من إجمالي حجم العينة المبحوثة، وأخيرا جاء حملة الثانوية العامة وبنسبة بلغت (8.2 %) من إجمالي حجم العينة. وبدراسة هذه الخاصية فإننا نلاحـظ ارتفـاع مـستوى التحصيل العلمي لدى عينة الدراسة من المستثمرين بسبب زيـادة التوجـه نحـو التعلـيم الجامعي وزيادة الاهتمام والدعم الحكومي الذي تقدمه دولة الكويت بـشكل خـاص ودول الخليج العربي بشكل عام للتعليم، إضافة إلى أن العمل في مجـال الاسـتثمارات الماليـة تتطلب مؤهلات علمية قد لا تتوفر لدى الكثيرين ممن يرغبون الدخول في هذا المجال.

3- **سنوات الاستثمار بالشركة:** أن خبرة النسبة الأعلى من المستجيبين في عينة الدراسة يتركزون في الفئة التكرارية (5 سنوات فأقل)، وشكلوا ما نسبته 43.2% من إجمالي عينة الدراسة، ثم الفئة التكرارية (6-10 سنوات) وشكلوا ما نسبته 32.1%، ثم الفئة التكرارية (20-25 سنة) وشكلوا ما نسبته 7.9%، ثم الفئة التكرارية (16-20 سنة) وشـكلوا مـا نسبته 7.1%، وأخيرا الفئة التكرارية (21 أكثر من 25 سنة) وشـكلوا مـا نـسبته 7%. ويفسر هذا التوزيع للعينة أن هناك عدداً لا بأس به من المستثمرين الذين بحثتهم الدراسـة يعملون في السوق المالي بحكم امتلاكهم لشركات والتي هي في الغالب عائلية، فيصبح في هذه الحالة المالك والمدير بصرف النظر عن سنوات الخبرة فهو الذي يدير هذه الـشركة. وهذا لا ينفي أن تكون هناك نسبة مماثلة أو قريبة في سنوات خبرة أقل تصل لهذا المجال في العمل بالسوق المالي بسبب كفاءتها الذاتية.

4-التخصص: بلغت أعلى نسبة وهي 49.6 % لتخصص الإدارة العامة ثم جاء تخصص الاقتصاد وبنسبة بلغت 15.4%، بعدها جاء تخصص العلوم المالية والمصرفية وبنسبة بلغت 14.3%، ثم جاء بعدها المحاسبة وبنسبة بلغت 12.5%، جاء حملة الشهادات من تخصصات مختلفة ليشكلوا ما نسبته 8.2% من إجمالي حجم عينة الدراسة. وهذا مؤشر على أن عينة الدراسة مؤهلون من ناحية التخصصات المالية والإدارية وهذا يمنحهم القدرة على العمل في المجال الاستثماري، وبالتالي فان ذلك يمنحهم ميزة إضافية في القدرة على التعامل مع معطيات السوق المالي.

2- نتائج الإحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة

النتائج المتعلقة بالسؤال الأول:

تم إيجاد المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للالتزام بالمبادئ القانونية، وكانت النتائج كما يلي:

الجدول (4- 2)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للالتزام بالمبادئ القانونية

ت	(العبارات)	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	درجة الالتزام
1	مدى التزام الشركة التي تستثمر بالأسهم بتطبيق النصوص القانونية المطلوبة	2.9571	.78855	6	متوسطة
2	مدى التزام الشركة بتأمين الشهادات التي يطلبها العاملون أو بخصوص ما يصدر عنها من تقارير العمل	2.9786	.38740	5	متوسطة
3	الحرص على انجاز أي فحوصات مطلوبة متوافقة مع متطلبات أي تشريعات أو معايير إضافية	3.3714	.73658	1	متوسطة
4	التقيد بإعداد التقارير المالية والمطالبات المالية	3.2464	.84040	3	متوسطة
5	درجة الالتزام بالمتطلبات القانونية والتشريعية	3.3536	.91188	2	متوسطة
6	سلامة استخدام الإدارة العليا لأصول الشركة بطريقة مباشرة أو غير مباشرة	2.8464	.61753	7	متوسطة
7	الابتعاد عن التعامل مع الموردين أو المتعهدين ورفضها الدخول في عقود مع جهات لا تطبق الإجراءات القانونية وغير المرخصة	3.1071	.95936	4	متوسطة
	المتوسط العام	**3.1230**	**.48347**		**متوسطة**

يشير الجدول (4−2) إلى أن التزام الشركات المساهمة العامة الكويتية المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية بالمبادئ القانونية، تراوحت متوسطاتها الحسابية ما بين 3.3714 − 2.8464 وجاءت جميع الفقرات بالمستوى المتوسط من الالتزام.

وتشير النتيجة العامة إلى وجود مستوى متوسط من الالتزام لدى الشركات المساهمة العامة الكويتية المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية بالمبادئ القانونية من وجهة نظر المستثمرين في هذه الشركات، أذ بلغ المتوسط الحسابي للمجموع العام (3.1230) أما الانحراف المعياري فقد بلغ (.48347)، وهذا الانحراف يشير إلى مدى تشتت قيم هذا المتغير عن الوسط الحسابي لجميع الفقرات، وهذه القيمة المنخفضة تشير إلى أن إجابات عينة الدراسة متقاربة ومتشابهة إلى حد ما.

ويرى الباحث أنه بالرغم من وجود المبادئ والقيم أو المعايير التي ينبغي التركيز عليها داخل الشركات التي تمثل القيم الأخلاقية، وتكون بمثابة مقاييس مثالية للسلوك المهني التي يتعين التحلي بها عند ممارسة الأعمال، وعند التعامل مع الآخرين، إلا أن هناك بعض المبادئ التي تعبر عن عدم التزام الشركات في النصوص القانونية وتبقى تواجه الشركات مثل هذه المشكلة، وهذا يستدعي القيام بتطبيق الإجراءات القانونية وبشكل يضمن للمالكين حقوقهم.

تم إيجاد المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للالتزام بالمسؤولية الاجتماعية وكانت كما يلي:

الجدول (4- 3)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للالتزام بالمسؤولية الاجتماعية

ت	(العبارات)	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	درجة الالتزام
8	حرص الإدارة على عدم القيام بأنشطة غير آمنة تهدد الصحة والسلامة العامة	3.2500	.85237	4	متوسطة
9	تجاوب الشركة مع القوانين الخاصة بالبيئة والسلامة العامة	2.8286	.81599	7	متوسطة
10	تختار الشركة المواد الخام الأقل كلفة التي تناسب المواصفات المطلوبة بما لا يضر البيئة المحيطة	3.0607	.70829	5	متوسطة
11	حرص الإدارة على كتابة تقارير خاصة بالأخطار والسلامة البيئية التي قد تبرز نتيجة ما تقوم به الشركة من أعمال	2.9750	.83492	6	متوسطة
12	استخدام الشركة التكنولوجيا بجميع مراحل العمل مما يقلل التكاليف وبشكل لا يلحق الضرر بالعاملين	3.3393	.82690	1	متوسطة
13	مدى التزام الشركة بتخفيض تكلفة منتجاتها مع الحفاظ على مستوى مقبول من الجودة انطلاقا من مسؤوليتها الاجتماعية تجاه المستهلك	3.3071	.94202	3	متوسطة
14	مدى الالتزام بالمساهمة في التنمية المستدامة من خلال العمل لتحسين مستوى المجتمع بأسلوب يخدم أصحاب المصالح ويخدم التنمية في آن واحد	3.2750	.95382	2	متوسطة
	المتوسط العام	**3.1480**	**.59976**		**متوسطة**

يشير الجدول (4-3) إلى أن التزام الشركات المساهمة العامة الكويتية المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية بالمسؤولية الاجتماعية، تراوحت متوسطاتها الحسابية ما بين 3.3393 – 2.8286 وجاءت جميع الفقرات بالمستوى المتوسط من الالتزام.

وتشير النتيجة العامة إلى وجود مستوى متوسط من الالتزام لدى الشركات المساهمة العامة الكويتية المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية بالمسؤولية الاجتماعية من وجهة نظر المستثمرين في هذه الشركات، إذ بلغ المتوسط الحسابي للمجموع العام (3.1480) أما الانحراف المعياري فقد بلغ (59976.)، وهذا الانحراف يشير إلى مدى تشتت قيم هذا المتغير عن الوسط الحسابي لجميع الفقرات، وهذه القيمة المنخفضة تشير إلى أن إجابات عينة الدراسة متقاربة ومتشابهة إلى حد ما.

ويرى الباحث أنه بالرغم من التوجهات الكبيرة التي تنادي بضرورة التجاوب مع النداءات المستمرة حول تفعيل وزيادة مساهمات القطاع الخاص في مجال تبني المسؤولية الاجتماعية والنهوض بها خدمة للمجتمع المحلي، إلا أن المؤشرات تبين أن التزام الشركات في المسؤولية الاجتماعية يتطلب من هذه الشركات زيادة التفاعل مع محيطها الخارجي لكي تضمن نموها واستمرارها في السوق.

تم إيجاد المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للالتزام بالإفصاح والإبلاغ المـــالي وكانت كما يلي:

الجدول (4– 4)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للالتزام بالإفصاح والإبلاغ المالي

ت	(العبارات)	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	درجة الالتزام
15	تتصف المعلومات المالية الصادرة عن الإدارة العليا بالدقة ضمن تقاريرها المالية	3.3893	.95521	1	متوسطة
16	تتصف المعلومات المالية الصادرة عن الإدارة العليا بالمصداقية ضمن تقاريرها المالية	3.3714	.87860	2	متوسطة
17	لا تدخل الإدارة العليا في أي اتفاقية أو صفقة مالية من دون أن تحصل على تفويض مسبق حسب الأصول	3.2464	.87169	3	متوسطة
18	مدى تقيد الإدارة في تحديد نقاط الضعف والقوة الموجودة في نظام الرقابة الداخلية بحيث يصبح نظاما فعالا	3.1143	.69906	4	متوسطة
19	الإفصاح عن طبيعة الموجودات والمطلوبات المالية والمخاطر المرتبطة بها	3.0393	.84311	5	متوسطة
20	الإفصاح عن الاستثمارات بالأسهم المعدة للمتاجرة	2.8000	.95189	7	متوسطة
21	قيام الشركة بفحص البيانات التي تستخدم لعمل قياسات وإفصاحات القيمة العادلة	2.8929	.91735	6	متوسطة
	المتوسط العام	**3.1219**	**.60301**		**متوسطة**

يشير الجدول (4-4) إلى أن التزام الشركات المساهمة العامة الكويتية المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية بالإفصاح والإبلاغ المالي، تراوحت متوسطاتها الحسابية ما بين 3.3893 -2.8000 وجاءت جميع الفقرات بالمستوى المتوسط من الالتزام.

وتشير النتيجة العامة إلى وجود مستوى متوسط من الالتزام لدى الشركات المساهمة العامة الكويتية المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية بالإفصاح والإبلاغ المالي من وجهة نظر المستثمرين في هذه الشركات، إذ بلغ المتوسط الحسابي للمجموع العام (3.1219) أما الانحراف المعياري فقد بلغ (.60301)، وهذا الانحراف يشير إلى مدى تشتت قيم هذا المتغير عن الوسط الحسابي لجميع الفقرات، وهذه القيمة المنخفضة تشير إلى أن إجابات عينة الدراسة متقاربة ومتشابهة إلى حد ما.

ويرى الباحث أن وجود المعايير الدولية المحاسبية التي تركز على أهمية الإفصاح عن طبيعة الأنشطة المالية المرتبطة بعمل الشركات وضرورة قيام الشركات بفحص البيانات باستمرار، يستدعي زيادة الحرص على تعزيز قدرة الإدارة على تنفيذ مسارات محددة من العمل إذا ارتبطت بالقدرة على استخدام المعايير المحاسبية الدولية.

تم إيجاد المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للالتزام بإقامة علاقات بنـــاءة مـــع العاملين وكانت كما يلي:

الجدول (4- 5)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية الالتزام بإقامة علاقات بناءة مع العاملين

ت	(العبارات)	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	درجة الالتزام
22	احترام الإدارة العليا للعاملين لديها وحسن العلاقات بينهم	3.4286	.96641	1	متوسطة
23	الإفصاح عن معلومات تخص موظفا سابقا، بحيث تتسبب له الأذى في عمله الجديد	3.4250	.81743	2	متوسطة
24	التزام الإدارة العليا في الشركة بتقييم أداء عادل للموظفين	3.0893	.58281	5	متوسطة
25	مدى نجاح الإدارة بوضع معايير قياس خاصة بالإدارة	3.4071	.82929	3	متوسطة
26	التزام الإدارة بتقديم الحوافز الخاصة بالأداء بشفافية	3.1500	.97954	4	متوسطة
27	التزام الإدارة بتقديم الحوافز الخاصة بالأداء بعدالة	2.9500	.91444	6	متوسطة
	المتوسط العام	**3.24166**	**.51449**		**متوسطة**

يشير الجدول (4-5) إلى أن التزام الشركات المساهمة العامة الكويتية المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية بإقامة علاقات بناءة مع العاملين، تراوحت متوسطاتها الحسابية ما بين 3.4286- 2.9500 وجاءت جميع الفقرات بالمستوى المتوسط من الالتزام.

وتشير النتيجة العامة إلى وجود مستوى متوسط من الالتزام لدى الشركات المساهمة العامة الكويتية المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية بإقامة علاقات بناءة مع العاملين من وجهة نظر المستثمرين في هذه الشركات، إذ بلغ المتوسط الحسابي للمجموع العام (3.24166) أما الانحراف المعياري فقد بلغ (.51449)، وهذا الانحراف يشير إلى مدى تشتت قيم هذا المتغير عن الوسط الحسابي لجميع الفقرات، وهذه القيمة المنخفضة تشير إلى أن إجابات عينة الدراسة متقاربة ومتشابهة إلى حد ما.

ويرى الباحث أن العلاقات مع العاملين أصبحت من الأمور الأساسية التي يتم الاعتماد عليها لتحسين الإنتاجية، إذ إن العلاقات بين الإدارة والعمال تحكمها مدى نجاح الإدارة العليا التزامها بتقديم الحوافز الخاصة بالأداء بشفافية وعدالة.

تم إيجاد المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمتغير المحافظـة علـى ممتلكـات الشركة وكانت كما يلي:

الجدول (4- 6)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمتغير المحافظة على ممتلكات الشركة

ت	(العبارات)	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	درجة الالتزام
28	درجة حماية الممتلكات الخاصة بالشركة من توظيفها لمصلحة العاملين في الإدارة العليا في الشركة	3.2393	.87778	1	متوسطة
29	إفراط الإدارة العليا بشراء الأثاث المكتبي	2.8929	.81032	3	متوسطة
30	تقيد الإدارة العليا بعدم تقديم الهدايا إلى جهات حكومية ومدنية مسؤولة	2.8714	.72678	4	متوسطة
31	تقيد الإدارة العليا بالسفر غير المبرر وغير الضروري	2.6786	.99293	5	متوسطة
32	استخدام الإدارة العليا وسائل النقل الخاصة بالشركة لأغراض عائلية	2.5964	.79739	6	متوسطة
33	التقيد بما تسمح به اللوائح الداخلية للشركة	3.1821	.82602	2	متوسطة
	المتوسط العام	**2.91011**	**.51249**		**متوسطة**

يشير الجدول (4-6) إلى أن التزام الشركات المساهمة العامة الكويتية المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية بالمحافظة على ممتلكاتها الخاصة، تراوحت متوسطاتها الحسابية ما بين 3.2393- 2.5964 وجاءت جميع الفقرات بالمستوى المتوسط من الالتزام.

وتشير النتيجة العامة إلى وجود مستوى متوسط من الالتزام لدى الشركات المساهمة العامة الكويتية المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية بالمحافظة على ممتلكاتها الخاصة من وجهة نظر المستثمرين في هذه الشركات، إذ بلغ المتوسط الحسابي للمجموع العام (2.91011) أما الانحراف المعياري فقد بلغ (.51249)، وهذا الانحراف يشير إلى مدى تشتت قيم هذا المتغير عن الوسط الحسابي لجميع الفقرات، وهذه القيمة المنخفضة تشير إلى أن إجابات عينة الدراسة متقاربة ومتشابهة إلى حد ما.

ويرى الباحث أن حماية الممتلكات أصبحت من متطلبات اقتصاد السوق التي تستدعي توفير قوائم مالية موجهة المساهمين باعتبارهم ممولين للشركة، فيجب أن تحتوي هذه القوائم على معلومات محاسبية ومالية دقيقة وواضحة وعادلة تعبر عن الوضعية المالية والاقتصادية للشركة، بحيث تعبر هذه المنفعة عن درجة حماية الممتلكات الخاصة بالشركة من توظيفها لمصلحة العاملين في الإدارة العليا في الشركة.

تم إيجاد المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمتغير مقاومة الصراع على المصالح وكانت كما يلي:

الجدول (4- 7)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمتغير مقاومة الصراع على المصالح

ت	(العبارات)	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	درجة الالتزام
34	درجة استغلال الإدارة العليا في الشركة لمصالحها الخاصة وعلى حساب مصلحة الشركة	3.2179	.91524	3	متوسطة
35	استخدام ساعات العمل الرسمية لإدارة أعمال خاصة يمتلكها أعضاء الإدارة العليا	3.2571	.96810	2	متوسطة
36	مدى وجود مصالح خاصة للإدارة العليا مع شركات موردة أو مقاولين, يسبب للإدارة العليا منافع مالية شخصية	2.8864	.88394	6	متوسطة
37	قبول الهدايا أو الرشاوي المالية والعينية من أشخاص أو شركات أخرى تتعامل مع الشركة	2.9893	.85310	4	متوسطة
38	استخدام الإدارة العليا لموارد الشركة في أعمال أخرى خاصة تمتلكها	2.8964	.90891	5	متوسطة
39	توظيف أو تمييز موظف معين نتيجة للعلاقات الشخصية والقرابة	3.3036	.91875	1	متوسطة
	المتوسط العام	**3.09345**	**.52035**		**متوسطة**

يشير الجدول (4–7) إلى أن التزام الشركات المساهمة العامة الكويتية المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية بمقاومة أسباب الصراع على المصالح، تراوحت متوسطاتها الحسابية ما بين 3.3036– 2.8864 وجاءت جميع الفقرات بالمستوى المتوسط من الالتزام.

وتشير النتيجة العامة إلى وجود مستوى متوسط من الالتزام لدى الشركات المساهمة العامة الكويتية المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية بمقاومة أسباب الصراع على المصالح من وجهة نظر المستثمرين في هذه الشركات، إذ بلغ المتوسط الحسابي للمجموع العام (3.09345) أما الانحراف المعياري فقد بلغ (.52035)، وهذا الانحراف يشير إلى مدى تشتت قيم هذا المتغير عن الوسط الحسابي لجميع الفقرات، وهذه القيمة المنخفضة تشير إلى أن إجابات عينة الدراسة متقاربة ومتشابهة إلى حد ما.

ويرى الباحث أن تدّخل الاعتبارات والمنافع الشخصية في اتخاذ القرارات من قبل أصحاب النفوذ في الشركة، سيؤدي حتما إلى الإضرار بمصالح المالكين الأمر الذي يستدعي القيام بمراقبة أداء الإدارة الأخلاقي والقانوني ومدى التزامها بعدم استغلال ممتلكات الشركة لمصالحها الخاصة وعلى حساب مصلحة الشركة.

3-4 نتائج اختبار فرضيات الدراسة

اختبار الفرضية الأولى

وتنص هذه الفرضية على " أن الشركات المساهمة العامة الكويتية المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية لا تلتزم بالمبادئ القانونية ".

لاختبار هذه الفرضية فقد تم استخدام (One Sample T. Test) للمقارنات الثنائية وعند مستوى دلالة (0.05)، والجدول التالي رقم (4-8) يبين النتائج التي تم الحصول عليها عند اختبار هذه الفرضية.

الجدول (4- 8)

نتائج اختبار T . test للفرضية الأولى

المتغير المستقل	قيمةt المحسوبة	قيمة t الجدولية	قيمة t المعنوية Sig-t	القرار الإحصائي
المبادئ القانونية	108.086	1.96	.000	رفض الفرضية العدمية

يتضح من البيانات الواردة في الجدول السابق (4- 8) أن قيمة t المحسوبة بلغت (108.086) في حين تم استخراج قيمتها الجدولية البالغة (1.96)، وبمقارنة القيم التي تم التوصل إليها في اختبار هذه الفرضية، يتبين أن قيم t المحسوبة أكبر من القيم الجدولية، لذلك فإنه يتم رفض الفرضية العدمية وقبول الفرضية البديلة التي تنص على " **أن الشركات المساهمة العامة الكويتية المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية تلتزم بالمبادئ القانونية** ". ويؤكد ذلك قيمة .Sig المعنوية التي تساوي صفراً.

اختبار الفرضية الثانية

وتنص هذه الفرضية على " أن الشركات المساهمة العامة الكويتية المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية لا تلتزم بالمسؤولية الاجتماعية ".

لاختبار هذه الفرضية فقد تم استخدام (One Sample T. Test) للمقارنات الثنائية وعند مستوى دلالة (0.05)، والجدول التالي رقم (4–9) يبين النتائج التي تم الحصول عليها عند اختبار هذه الفرضية.

الجدول (4– 9)

نتائج اختبار T . test للفرضية الثانية

المتغير المستقل	قيمةt المحسوبة	قيمة t الجدولية	قيمة t المعنوية Sig-t	القرار الإحصائي
المسؤولية الاجتماعية	87.827	1.96	.000	رفض الفرضية العدمية

يتضح من البيانات الواردة في الجدول السابق (4– 9) أن قيمة t المحسوبة بلغت (87.827) في حين تم استخراج قيمتها الجدولية البالغة (1.96)، وبمقارنة القيم التي تـــم التوصل إليها في اختبار هذه الفرضية، يتبين أن قيم t المحسوبة أكبر من القيم الجدوليـــة، لذلك فإنه يتم رفض الفرضية العدمية وقبول الفرضية البديلة التي تنص على " **أن الشركات المساهمة العامة الكويتية المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية تلتزم بالمـــسؤولية الاجتماعية** ". ويؤكد ذلك قيمة .Sig المعنوية التي تساوي صفراً.

اختبار الفرضية الثالثة

وتنص هذه الفرضية على " أن الشركات المساهمة العامة الكويتية المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية لا تلتزم بالإفصاح والإبلاغ المالي ".

لاختبار هذه الفرضية فقد تم استخدام (One Sample T. Test) للمقارنات الثنائية وعند مستوى دلالة (0.05)، والجدول التالي رقم (4–10) يبين النتائج التي تم الحصول عليها عند اختبار هذه الفرضية.

الجدول (4– 10)

نتائج اختبار T . test للفرضية الثالثة

المتغير المستقل	قيمةt المحسوبة	قيمة t الجدولية	قيمة t المعنوية Sig-t	القرار الإحصائي
الإفصاح والإبلاغ المالي	86.633	1.96	.000	رفض الفرضية العدمية

يتضح من البيانات الواردة في الجدول السابق (4– 10) أن قيمة t المحسوبة بلغت (86.633) في حين تم استخراج قيمتها الجدولية البالغة (1.96)، وبمقارنة القيم التي تم التوصل إليها في اختبار هذه الفرضية، يتبين أن قيم t المحسوبة أكبر من القيم الجدولية، لذلك فإنه يتم رفض الفرضية العدمية وقبول الفرضية البديلة التي تنص على " **أن الشركات المساهمة العامة الكويتية المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية تلتزم بالإفصاح والإبلاغ المالي** ". ويؤكد ذلك قيمة .Sig المعنوية التي تساوي صفراً.

اختبار الفرضية الرابعة

وتنص هذه الفرضية على " أن الشركات المساهمة العامة الكويتية المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية لا تلتزم بإقامة علاقات بناءة مع العاملين ".

لاختبار هذه الفرضية فقد تم استخدام (One Sample T. Test) للمقارنات الثنائية وعند مستوى دلالة (0.05)، والجدول التالي رقم (4−11) يبين النتائج التي تم الحصول عليها عند اختبار هذه الفرضية.

الجدول (4− 11)

نتائج اختبار T . test للفرضية الرابعة

المتغير المستقل	قيمةt المحسوبة	قيمة t الجدولية	قيمة t المعنوية Sig-t	القرار الإحصائي
العلاقات مع العاملين	90.441	1.96	.000	رفض الفرضية العدمية

يتضح من البيانات الواردة في الجدول السابق (4− 11) أن قيمة t المحسوبة بلغت (90.441) في حين تم استخراج قيمتها الجدولية البالغة (1.96)، وبمقارنة القيم التي تم التوصل إليها في اختبار هذه الفرضية، يتبين أن قيم t المحسوبة أكبر من القيم الجدولية، لذلك فإنه يتم رفض الفرضية العدمية وقبول الفرضية البديلة التي تنص على " **أن الشركات المساهمة العامة الكويتية المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية تلتزم بإقامة علاقات بناءة مع العاملين** ". ويؤكد ذلك قيمة .Sig المعنوية التي تساوي صفراً.

اختبار الفرضية الخامسة

وتنص هذه الفرضية على " أن الشركات المساهمة العامة الكويتية المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية لا تلتزم بالمحافظة على ممتلكاتها الخاصة ".

لاختبار هذه الفرضية فقد تم استخدام (One Sample T. Test) للمقارنات الثنائية وعند مستوى دلالة (0.05)، والجدول التالي رقم (4–12) يبين النتائج التي تم الحصول عليها عند اختبار هذه الفرضية.

الجدول (4– 12)

نتائج اختبار T . test للفرضية الخامسة

المتغير المستقل	قيمةt المحسوبة	قيمة t الجدولية	قيمة t المعنوية Sig-t	القرار الإحصائي
المحافظة على الممتلكات	81.507	1.96	.000	رفض الفرضية العدمية

يتضح من البيانات الواردة في الجدول السابق (4– 12) أن قيمة t المحسوبة بلغت (81.507) في حين تم استخراج قيمتها الجدولية البالغة (1.96)، وبمقارنة القيم التي تم التوصل إليها في اختبار هذه الفرضية، يتبين أن قيم t المحسوبة أكبر من القيم الجدولية، لذلك فإنه يتم رفض الفرضية العدمية وقبول الفرضية البديلة التي تنص على " **أن الشركات المساهمة العامة الكويتية المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية تلتزم بالمحافظة على ممتلكاتها الخاصة** ". ويؤكد ذلك قيمة .Sig المعنوية التي تساوي صفراً.

اختبار الفرضية السادسة

وتنص هذه الفرضية على " أن الشركات المساهمة العامة الكويتية المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية لا تلتزم بمقاومة أسباب الصراع على المصالح ".

لاختبار هذه الفرضية فقد تم استخدام (One Sample T. Test) للمقارنات الثنائية وعند مستوى دلالة (0.05)، والجدول التالي رقم (4–13) يبين النتائج التي تم الحصول عليها عند اختبار هذه الفرضية.

الجدول (4– 13)

نتائج اختبار T . test للفرضية السادسة

المتغير المستقل	قيمةt المحسوبة	قيمة t الجدولية	قيمة t المعنوية Sig-t	القرار الإحصائي
الصراع على المصالح	85.321	1.96	.000	رفض الفرضية العدمية

يتضح من البيانات الواردة في الجدول السابق (4– 13) أن قيمة t المحسوبة بلغت (85.321) في حين تم استخراج قيمتها الجدولية البالغة (1.96)، وبمقارنة القيم التي تـــم التوصل إليها في اختبار هذه الفرضية، يتبين أن قيم t المحسوبة أكبر من القيم الجدوليـــة، لذلك فإنه يتم رفض الفرضية العدمية وقبول الفرضية البديلة التي تنص على " **أن الشركات المساهمة العامة الكويتية المدرجة في سوق الكويت للأوراق الماليـــة تلتـــزم بمقاومـــة أسباب الصراع على المصالح** ". ويؤكد ذلك قيمة .Sig المعنوية التي تساوي صفراً.

الفصل الخامس

النتائج والتوصيات

5−1 النتائج

5−2 التوصيات

الفصل الخامس

النتائج والتوصيات

في ضوء التحليل الذي تم في الفصل الرابع لإجابات عينة الدراسة من المستثمرين في سوق الكويت للأوراق المالية، فإن هذه الفصل يتناول عرضاً لمجمل النتائج التي توصل إليها الباحث, كإجابة عن الأسئلة التي تم طرحها في الفصل الأول من هذه الدراسة التي مثلت مشكلتها والفرضيات التي بنيت عليها، وعلى ضوء هذه النتائج التي تم التوصل إليها في الدراسة الحالية قدم الباحث عددا من التوصيات، ويمكن تلخيص أهم نتائج الدراسة وفق ما تم التوصل إليه من خلال إجابات عينة الدراسة بما يلي:

5-1 النتائج

5-1-1 الالتزام بالمبادئ القانونية: أشارت نتائج الدراسة إلى وجود مستوى متوسط من الالتزام لدى الشركات المساهمة العامة الكويتية المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية بالمبادئ القانونية من وجهة نظر المستثمرين في هذه الشركات، إذ اتفقت الإجابات على وجود الحرص على إنجاز أي فحوصات مطلوبة متوافقة مع متطلبات أي تشريعات أو معايير إضافية، ووجود درجة الالتزام بالمتطلبات القانونية والتشريعية، وهناك تقيد بإعداد التقارير المالية والمطالبات المالية في الشركات المبحوثة. وتتفق هذه النتيجة مع نتيجة

دراسة القشي، (2005) والتي توصلت إلى أن المشكلة لا تكمن بالقوانين التي تحكم الحاكمية المؤسسية بشكل عام ولكنها تكمن بأخلاقيات الأشخاص مطبقي تلك القوانين.

5-1-2 الالتزام بالمسؤولية الاجتماعية: أشارت نتائج الدراسة إلى وجود مستوى متوسط من الالتزام لدى الشركات المساهمة العامة الكويتية المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية بالمسؤولية الاجتماعية من وجهة نظر المستثمرين في هذه الشركات، إذ بينت النتائج أن الشركات تلتزم باستخدام التكنولوجيا بجميع مراحل العمل مما يقلل التكاليف وبشكل لا يلحق الضرر بالعاملين، وأن هذه الشركات لديها بعض المساهمات في التنمية المستدامة وهي تعمل على تحسين مستوى المجتمع بأسلوب يخدم أصحاب المصالح ويخدم التنمية في آن واحد، وهي تعمل على تخفيض تكلفة منتجاتها مع الحفاظ على مستوى مقبول من الجودة انطلاقا من مسؤوليتها الاجتماعية تجاه المستهلك. وهذه النتيجة تتفق مع نتيجة دراسة حسين، والجميل، (2009)، التي توصلت الدراسة إلى أن مفهوم المسؤولية الاجتماعية يقترن مع الجانب الاجتماعي للمنظمة، وهنالك العديد من الأبعاد الخاصة بالمسؤولية الاجتماعية تجاه العاملين إذ يجب على المنظمات الانتباه إليها والأخذ بها لأنها تحقق أهداف العاملين وتزيد من ولائهم واهتمامهم بالمنظمة التي يعملون فيها.

5-1-3 الالتزام بالإفصاح والإبلاغ المالي: أشارت النتائج إلى وجود مستوى متوسط من الالتزام لدى الشركات المساهمة العامة الكويتية المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية

بالإفصاح والإبلاغ المالي من وجهة نظر المستثمرين في هذه الشركات، إذ بينت النتائج أن المعلومات المالية الصادرة عن الإدارة العليا تتصف بالدقة والمصداقية ضمن تقاريرها المالية، كما بينت النتائج أن الإدارة العليا لا تدخل في أي اتفاقية أو صفقة مالية من دون أن تحصل على تفويض مسبق حسب الأصول.

وهذه النتيجة تتفق مع النتيجة التي توصلت إليها دراسة (Jeffery et al, 2005) التي بينت أنه قبل العشرينات من القرن الماضي لم يكن هناك أي حديث عن مفهومي الاستقلال والموضوعية للمهتمين بمهنة المراجعة، وفي أواخر النصف الأول من القرن الماضي "1911–1944" استمر هاذان المفهومان من ضمن أهم المزايا الأخلاقية التي يجب أن تتوافر في ممارس المهنة، وفي نهاية تلك الفترة أصبحا لا غنى عنهما في الممارسة. وخلال الفترة من 1945–1959 تم التخلي من الحديث عنهما في سياق أخلاقيات المهنة، إذ تم التركيز على الاستقلال والموضوعية بشكل متزايد.

كذلك تتفق مع نتيجة دراسة (James Hunton et al, 2006) التي خلصت إلى أن الشفافية الكبيرة بالتقارير المالية تضاءلت بشكل مهم لكنها لم تلغِ محاولات إدارة الأرباح، إذ إن هذه النتائج تتسق مع اعتقاد المديرين بأن إدارة الأرباح في أنظمة إفصاح أقل شفافية سوف تحسن من أسعار الأسهم ولا تضر من سمعة اكتمال التقارير المالية، بينما أنظمة إفصاح أكبر شفافية سوف تضر من سمعة اكتمال التقارير المالية.

4-1-5 الالتزام بإقامة علاقات بناءة مع العاملين: أشارت النتائج إلى وجود مستوى متوسط من الالتزام لدى الشركات المساهمة العامة الكويتية المدرجة في سوق الكويت

للأوراق المالية بإقامة علاقات بناءة مع العاملين من وجهة نظر المستثمرين في هذه الشركات، إذ تبين أن الإدارة العليا تحترم العاملين لديها وتحرص على حسن العلاقات بينهم، وهي تقوم بالإفصاح عن المعلومات التي تخص الموظفين السابقين. وهذه النتيجة تتفق مع نتيجة دراسة العبدالرحمن، (2010) التي خلصت إلى انه كلما زادت الأخلاقيات لدى منشآت الأعمال زاد بذلك إحساسهم بالمسؤولية الاجتماعية تجاه الموظفين والعاملين لديها في المنشأة. وأنه كلما بذلت المنشأة جهداً في تطبيق مفهوم المسؤولية الاجتماعية لديها زاد ذلك من رضا موظفيها ودفعها ذلك إلى احترام حقوق الإنسان، وإلى العمل على تحسين بيئة العمل والتقليل من نسبة التسرب الوظيفي لديها وتحقيق مستويات تشغيل عادلة للعاملين لديها.

5-1-5 الالتزام بالمحافظة على ممتلكات الشركة: أشارت النتائج إلى وجود مستوى متوسط من الالتزام لدى الشركات المساهمة العامة الكويتية المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية بالمحافظة على ممتلكاتها الخاصة من وجهة نظر المستثمرين في هذه الشركات،إذ بينت النتائج وجود درجة من الحرص على حماية الممتلكات الخاصة بالشركة من توظيفها لمصلحة العاملين في الإدارة العليا في الشركة.

6-1-5 الالتزام بمقاومة الصراع على المصالح: أشارت النتائج إلى وجود مستوى متوسط من الالتزام لدى الشركات المساهمة العامة الكويتية المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية بمقاومة أسباب الصراع على المصالح من وجهة نظر المستثمرين في هذه

الشركات، إذ تبين أن الشركات تتبنى عدم توظيف أو تمييز موظف معين نتيجة للعلاقات الشخصية والقرابة، كما تبين أن الشركات لا تقوم باستخدام ساعات العمل الرسمية لإدارة أعمال خاصة يمتلكها أعضاء الإدارة العليا.

وتتفق هذه النتيجة مع نتيجة دراسة، فاتح، وعيشي، (2008) التي بينت أن إدخال أنظمة حوكمة شركات فعالة وإلزام الشركات بتطبيقها وما يرتبط بها من إصدار الدول للتشريعات والقوانين الضابطة لسوق المال والشركات, فالإطار القانوني للدولة لا بد وأن يكون حاميا، قويا ومرنا حتى نضمن بذلك أن مثل هذه الممارسات السلبية على مستوى السوق لا تؤدي إلى إخفاء ضياع القيمة وعدم جودة الرقابة الممارسة، وبالتالي صراعات المنفعة وانعدام الثقة بين الأطراف الدائمة (خاصة المستثمرين).

5-2 التوصيات

في ضوء نتائج الدراسة وبعد الرجوع إلى أدبيات الدراسة يوصي الباحث بما يلي:

أولا: استمرار الشركات المساهمة العامة الكويتية المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية بالالتزام بالمبادئ القانونية والقيم والمعايير التي تمثل القيم الأخلاقية وتكون بمثابة مقاييس مثالية للسلوك المهني التي يتعين التحلي بها عند ممارسة الأعمال، وعند التعامل مع الآخرين، وذلك من خلال القيام بتطبيق الإجراءات القانونية الآتية:

ا- الالتزام بتطبيق النصوص القانونية المطلوبة عند قيام إدارات الشركات المساهمة العامة الكويتية بالاستثمار بالأسهم.

ب- التأكد من سلامة استخدام الإدارة العليا لأصول الشركة بطريقة مباشرة أو غير مباشرة.

ج- رفض إدارات الشركات المساهمة العامة الكويتية الدخول في عقود مع جهات لا تطبق الإجراءات القانونية وغير المرخصة.

د- العمل على إصدار معايير أخلاقية وتفعيلها، مع التركيز على إيجاد الآليات الكفيلة بتعزيز رفع السلوك الأخلاقي.

ثانيا: استمرار الشركات المساهمة العامة الكويتية المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية بالالتزام بالمسؤولية الاجتماعية، وذلك لكون التوجهات الآن تنادي بضرورة التجاوب وتبني المسؤولية الاجتماعية والنهوض بما يخدم المجتمع المحلي، وذلك من خلال القيام بتطبيق بعض المساهمات الخاصة بالمسؤولية الاجتماعية ومنها:

ا- أهمية تجاوب إدارات الشركات المساهمة العامة الكويتية مع القوانين الخاصة بالبيئة ومراعاة عدم القيام بأنشطة غير آمنة قد تهدد الصحة والسلامة العامة.

ب- العمل على اختيار الشركات المساهمة العامة الكويتية لمواد الخام الأقل كلفة والتي تناسب المواصفات المطلوبة وبما لا يضر البيئة المحيطة.

ج- قيام الشركات المساهمة العامة الكويتية بتحسين مساهماتها في التنمية المستدامة من خلال العمل على تحسين مستوى المجتمع وبأسلوب يخدم أصحاب المصالح ويخدم التنمية في آن واحد

ثالثا: استمرار الشركات المساهمة العامة الكويتية المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية بالالتزام بالإفصاح والإبلاغ المالي كونها تعكس الوقائع الاقتصادية وتسهم في التعرف على طبيعة الأنشطة المالية المرتبطة بعمل الشركات، وتنفيذ مسارات العمل المرتبطة باستخدام المعايير المحاسبية الدولية، وذلك من خلال إتباع الآليات التالية:

أ- استمرار الشركات المساهمة العامة الكويتية بالإفصاح عن الاستثمارات بالأسهم المعدة للمتاجرة.

ب- تقيد إدارات الشركات المساهمة العامة الكويتية في تحديد نقاط الضعف والقوة الموجودة في نظام الرقابة الداخلية وجعله نظاما فعالا يخدم أغراض الشركة.

ج- التأكيد المستمر على ضرورة الإفصاح عن طبيعة الموجودات والمطلوبات المالية والمخاطر المرتبطة بها.

د- قيام إدارات الشركات المساهمة العامة الكويتية بفحص البيانات التي تستخدم لعمل قياسات وإفصاحات القيمة العادلة.

رابعا: استمرار الشركات المساهمة العامة الكويتية المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية بالالتزام بإقامة علاقات بناءة مع العاملين، لكون الاهتمام بقضايا العمال ومشاكلهم وحسن العلاقات بينهم أصبحت من الأمور الأساسية التي تقرر مدى نجاح الإدارة العليا، ولها أثر إيجابي في زيادة ولاء العاملين للشركة الذي بدوره ينعكس على الأداء وحسن الإنتاجية، وذلك من خلال اتباع الآليات التالية:

أ- التزام إدارات الشركات المساهمة العامة الكويتية بتقديم الحوافز الخاصة بأداء العاملين بعدالة ونزاهة، وتقييم أدائهم على أسس عادلة تضمن عدم التحيز.

ب- التزام إدارات الشركات المساهمة العامة الكويتية بتقديم الحوافز الخاصة بأداء العاملين بشفافية ووضوح واتباع العدالة ضمن سياسات التعيين والاختيار.

ج- استمرار إدارات الشركات المساهمة العامة الكويتية بالالتزام باحترام العاملين لديها والحرص كذلك على حسن العلاقات معهم.

د- استمرار إدارات الشركات المساهمة العامة الكويتية بالإفصاح عن المعلومات التي تخص الموظفين السابقين، بحيث لا تتسبب له الأذى في عمله الجديد.

خامسا: الاهتمام بالمحافظة على ممتلكات الشركة لكون حماية الممتلكات أصبحت من المتطلبات الأساسية التي تستدعي توفير درجة حماية للممتلكات الخاصة بالشركة من توظيفها لمصلحة العاملين في الإدارة العليا، وخاصة تلك المتعلقة بالمحافظة على ما يلي:

أ- الابتعاد عن استخدام إدارات الشركات المساهمة العامة الكويتية وسائل النقل الخاصة بالشركة لأغراض عائلية، وعدم توظيف الممتلكات الخاصة بالشركة لمصلحة العاملين في إدارات الشركات المساهمة العامة الكويتية.

ب- توخي إدارات الشركات المساهمة العامة الكويتية الدقة عند قرارات بالسفر والابتعاد عن السفر غير المبرر وغير الضروري.

ج- تقيد إدارات الشركات المساهمة العامة الكويتية بعدم تقديم الهدايا إلى جهات حكومية ومدنية مسؤولة.

د- استمرار إدارات الشركات المساهمة العامة الكويتية بالتقيد بما تسمح به اللوائح الداخلية للشركة.

سادسا: قيام الشركات المساهمة العامة الكويتية المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية بمقاومة أسباب الصراع على المصالح، لكون الاعتبارات والمنافع الشخصية في اتخاذ القرارات سيؤدي إلى الإضرار بمصالح المالكين، وذلك من خلال اتباع الآليات التالية:

أ- القيام بمراقبة أداء الإدارة العليا الأخلاقي والقانوني وعدم وجود منافع مالية أو شخصية تضر بمصلحة الشركة.

ب- التأكد من مدى التزام الإدارة بعدم استغلال ممتلكات وموارد الشركة لمصالحها الخاصة أو في أعمال أخرى خاصة تمتلكها.

ج- عدم قبول الهدايا أو الرشاوي المالية والعينية من أشخاص أو شركات أخرى تتعامل مع الشركة.

د- الحرص على استخدام ساعات العمل الرسمية لإدارة أعمال خاصة يمتلكها أعضاء الإدارة العليا.

سابعا: الاستمرار بإجراء مزيد من البحوث المحاسبية في مجال المبادلة بين المنفعة المالية والممارسة الأخلاقية في الشركات المساهمة العامة الكويتية المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية، ولذا يقترح الباحث التوجهات التالية لدراسات مستقبلية:

أ- العوامل المؤثرة على الشفافية في تقارير الدخل الشامل وانشغال المديرين بعملية إدارة الأرباح.

ب- العوامل المؤثرة في الممارسة الأخلاقية على مصداقية المعلومات المحاسبية.

ج- المبادلة بين المنفعة المالية والممارسة الأخلاقية في بيئة الأعمال المصرفية.

د- تحليل وتقييم مناهج الأخلاقيات وعلاقتها بالحاكمية المؤسسية.

قائمة المراجع

أولا: المراجع العربية

- أبو زيد، كمال خليفة، ومرعي، عطية عبد الحي، (2004)، **مبادئ المحاسبة الإدارية الحديثة**، الإسكندرية: الدار الجامعية.

- أبوعجيلة، عماد محمد على، وحمدان علام، (2009)، **أثر الحوكمة المؤسسية على إدارة الأرباح (دليل من الأردن)**. بحث مقدم إلى الملتقى العلمي الدولي حول الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية، والمنعقد خلال الفترة 20-21 اكتوبر 2009، في جامعة فرحات عباس، سطيف، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التيسير، الجزائر .

- توفيق، محمد شريف (2007). رؤية مستقبلية نحو المحاور الرئيسة لتطوير بناء المعايير المحاسبية في المملكة العربية السعودية، **مجلة الإدارة العامة**، العدد 5، سبتمبر، الرياض، ص ص65-78.

- حسين، ليث سعدالله، والجميل، ريم سعد، (2009)، المسؤولية الاجتماعية تجاه العاملين وانعكاسها على أخلاقيات العمل دراسة لآراء عينة من منتسبي بعض مستشفيات مدينة الموصل، بحث مقدم إلى: **المؤتمر العلمي الثالث لكلية الاقتصاد والعلوم الإدارية**، جامعة العلوم التطبيقية الخاصة، المنعقد في نيسان 2009.

- حمودي، وفاء يونس، (2008). **أثر حوكمة الشركات في إدارة الأرباح مدخل أخلاقي دراسة لعينة مختارة من الشركات المساهمة في محافظة نينوى**، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الموصل.

-خطاطبة، عدنان مصطفى، (2007). المنفعة المترتبة على السلوك الإنساني، **مؤتمر السنة النبوية في الدراسات المعاصرة**، الأردن، جامعة اليرموك، 2007م.

- سترالسر، ستيفن، (2008)، **ماجستير إدارة الأعمال في يوم واحد**، مكتبة جرير، الطبعة السادسة، الإمارات العربية المتحدة.

- سوق الكويت للأوراق المالية قسم العلاقات العامة النشرة السنوية لعام2010.

- سوق الكويت للأوراق المالية (2011). تقرير سوق الكويت للأوراق المالية، شبكة الانترنت، 2011، مجلة المستثمرون http://www.mosgcc.com/about.php

- الصباغ. عماد عبدالوهاب (2002)، **علم المعلومات**، الطبعة الثانية، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان: الأردن.

- الطويل، هاني، (2001). **الإدارة التعليمية مفاهيم وآفاق**، دار وائل للطباعة والنشر، عمان: الأردن.

- الطه، شهاب محمد محمود (2002)، **المسؤولية الاجتماعية والأخلاقية للمنظمات الإنتاجية في توفير مبدأ حماية المستخدم بالتطبيق على مجموعة من المنظمات العراقية**، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الموصل.

- العبدالرحمن، شيرين بنت صالح، (2010)، **قياس مدى المسؤولية الإجتماعية للشركات ناحية الموظفين ورضاهم عن خدماتها وفقاً لمسودة الدليل الإرشادي للمواصفة ISO 26000**، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الخليجية: مملكة البحرين.

- العبدلي، عبيد سعد، (2007)، **أخلاقيات الأعمال**، مكتبة الملك فهد الوطنية، الرياض: المملكة العربية السعودية.

- عبدالمتعال، محمد سيد، ورفاعي، رفاعي محمد (2007)، **الإدارة الإستراتيجية: الجزء الأول**، دار المريخ للنشر، مصر.

- العامري، صالح مهدي والغالبي، طاهر محسن، (2008). **الإدارة والأعمال**، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر، عمان، الأردن.

- العامري، صالح مهدي محسن، والغالبي، طاهر محسن منصور، (2005)، **المسؤولية الاجتماعية وأخلاقيات الأعمال: الأعمال والمجتمع**، الطبعة الرابعة، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان: الأردن.

- العثيمين, محمد، (2003)، **أخلاقيات الأعمال في منظمات الاعمال**، الطبعة الأولى، دار المعارف، مصر.

- فاتح، دبلة، وعيشي، بن بشر، (2008). بعنوان: **حوكمة الشركات كأداة لضمان صدق المعلومة المالية والأنظمة المحاسبية وأثرها على مستوى أداء الأسواق**. بحث مقدم إلى المؤتمر العلمي الثالث لكلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة العلوم التطبيقية الخاصة، نيسان 2009.

- الفرجات عيسى، (2008)، **حوكمة الشركات ومدى إمكانية تطبيقها في الأردن**، رسالة ماجستير غير منشورة، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، عمان، الأردن.

- القاضي، حسين، وحمدان، مأمون، (2007), **نظرية المحاسبة**، عمان: دار الثقافة للنشر والتوزيع.

- قدومي، عبد الرحيم، ونظمي، إيهاب، (2009)، المبادلة بين المنفعة المالية والممارسة الأخلاقية. **المجلة العربية للعلوم الاقتصادية والإدارية**، جمعية كليات الأعمال والعلوم

التجارية في الجامعات العربية، اتحاد الجامعات العربية، جامعة الروح القدس، الكسليك، العدد الثالث، ص ص69-79.

- القشي، ظاهر، (2005). انهيار بعض الشركات العالمية وأثرها في بيئة المحاسبة، **المجلة العربية للإدارة**، المنظمة العربية للإدارة، جامعة الدول العربية، المجلد 25، العدد الثاني، القاهرة. ص ص1-25.

- القشي، ظاهر، والخطيب، حازم، (2006)، الحاكمية المؤسسية بين المفهوم وإمكانية تطبيقها على أرض الواقع في الشركات المدرجة في الأسواق المالية، **مجلة اربد للبحوث العلمية**، المجلد العاشر، العدد الأول، 2006. ص ص 1-34.

- الاونكتاد (2001)، **السياسات العامة للأعمال وهياكل التنظيم الأساسية**، المنهج الدولي لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، عمان، الأردن.

- المعاضيدي، محمد عصام احمد (2005)، **اثر أخلاقيات العمل في تعزيز إدارة المعرفة، دراسة لآراء عينة من مدرسيي جامعة الموصل**، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الموصل.

- نجم، نجم عبود (2000)، أخلاقيات الإدارة في عالم متغير، الطبعة الأولى، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، سلسلة بحوث ودراسات، القاهرة.

- الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين، دليل قواعد سلوك وآداب المهنة، (2007). على الرابط الالكتروني http://www.socpa.org.sa/rule/index.htm

- Daft, Richard L., (2003), **Management**, South–Western & College Publishing Co., Canada.

- Eichenseher, J. W. and Shields, D., (2003). The correlates of CPA firm for policy- Held corporations, **Journal Of Practice And Theory**, Spring, pp23-37.

- George D. Anderson and Robert C. (1986). Ellyson. "Restructuring Professinal standards: The Anderson report -**Journal of Accountancy** - September, Pp:96-102**.**

- George D., & Kaler John., (2003) Introduction to business ethics. First edition, publisher Chapman & Hall, London.

- Hooghiemstra, R. and van Manen, J. (2009). Supervisory Directors and Ethical Dilemmas: Exit or Voice? **European Management Journal** Volume No, 20, P: 1-9.

- IFAC Education Committee, IES3: **Professional Skills**, Online Available (www. ifac. org/ store/ category.tmpl? category=Education/,October, 2003).

- James E. Hunton, Robert Libby and Cheri L. Mazza, (2006) " Financial Reporting Transparency and Earnings Management ", **The Accounting Review**, Vol 81, No.1, pp.135-157.

- Jeffery Everett, Duncan Green and Dean Neu, (2005) " Independence, objectivity and the Canadian CA profession ", **Critical Perspectives on Accounting** ,Vo16, No.4, pp.415-440.

- Malhotra, N. K. (2004), **Marketing research**, New Jersey: Prentice Hall.

- McGee, Imen, (2007). Corporate Governance in Russia: a case Study of Timeliness of Financial Reporting in the Telecom Industrial, **Managerial Auditing Journal**, Vol. 22 No. 8, pp. 740-760.

- Mohr, Lois A, Webb, Deborah J, and Harris, Katherine E, (2001), "Do consumers expect companies to be socially responsible? The impact of corporate social responsibility on buying behavior", **The Journal of Consumer Affairs**, Vol. 35, No. 1, p:45.

- Pride, Heinz and Koontz, Harold, (2002), **Management: A Global Perspective**, International Edition, McGraw Hill Inc., New York,USA.

- Rezaee Z. (2009) " Restoring public trust in the accounting profession by developing anti-fraud education, programs, and auditing", **Managerial Auditing Journal**, Vo.19, No.1, pp.134-148.

- Ronen, Sergio, (2006). A proposed Corporate Governance Reform: Financial Statements Insurance. **Journal of Marketing Management**, 19, 915-939.

- Schermerhorn, John R. (2006), **Management,** 7th ed., John Wiley and Sons Inc., New York.

- Singh, Nirmal, (2001). **Organizational Behavior. Competes, Theory & Practices**, New Delhi: Deep & Deep Publications PVT. LTD.

- Tariff, Jalil,(2008) "Corporate Governance in the Middle East and North Africa (MENA) Region, **Arab Bank Review**, Vol 8, No. 1, April 2008.

- Wiley Cynthia A. (2008). **"Corporate Social Responsibility in a Comparative Perspective**" book chapter in Oxford Handbook of Corporate Social Responsibility (Andrew Crane, Abigail McWilliams,

Dirk Matten, Jeremy Moon and Donald Siegel, eds.) (Oxford University Press).

قائمة الملاحق

ملحق رقم (1): أسماء الشركات المساهمة العامة

الملحق رقم (2): استبانـــة الــدراسة

الملحق رقم (3): أسماء الأساتذة محكمي استبانة الدراسة

الملحق رقم (4): نتائج التحليل الإحصائي كما تم الحصول عليها من الحاسوب

قائمة الملاحق

ملحق رقم (1)

أسماء الشركات المساهمة العامة

الرقم	اسم الشركة	ملاحظات	
.1	بنك الكويت الوطني		
.2	بنك الكويت والشرق الأوسط		
.3	بنك بوبيان ش.م.ك		
.4	بنك الخليج		
.5	بنك الكويت الدولي		
.6	البنك التجاري الكويتي		
.7	بنك برقان		
.8	البنك الأهلي الكويتي		
.9	بيت التمويل الكويتي		
قطاع الاستثمارات			
.10	الشركة الكويتية للاستثمار		
.11	شركة مشاريع الكويت القابضة		
.12	شركة بيت الأوراق المالية		
.13	المركز المالي الكويتي		
.14	شركة دار الاستثمار		
.15	بيت الاستثمار الخليجي		
.16	شركة أصول للإجارة والتمويل		
.17	الشركة الدولية للإجارة والاستثمار		
.18	شركة المدار للتمويل والاستثمار		
.19	شركة التسهيلات التجارية		
.20	الشركة الأهلية للاستثمار		

21.	شركة الاستثمارات الصناعية		
22.	شركة الكويت والشرق الأوسط للاستثمار		
23.	شركة الأمان للاستثمار		
24.	شركة أعيان للإجارة والاستثمار		
25.	الشركة الخليجية الدولية للاستثمار		
26.	شركة كويت انفست (القابضة)		
27.	شركة الديرة القابضة		
28.	شركة الاستشارات المالية الدولية		
29.	شركة الساحل للتنمية والاستثمار		
30.	مجموعة الأوراق المالية		
31.	المجموعة الدولية للاستثمار		
32.	الشركة الأولى للاستثمار		
33.	شركة بيان للاستثمار		
34.	الشركة الكويتية للتمويل والاستثمار		
35.	الشركة الوطنية الدولية (القابضة)		
36.	شركة الصفاة للاستثمار		
37.	شركة الاستثمارات الوطنية		
38.	شركة المستثمر الدولي		
39.	الشركة الدولية للتمويل		
40.	مجموعة عارف الاستثمارية		
41.	شركة المال للاستثمار		
42.	بيت الاستثمار العالمي		
43.	شركة مشاريع الكويت الاستثمارية لإدارة الأصول		
44.	شركة تمويل الإسكان ش.م.ك		

		شركة مجموعة برقان القابضة	.45
		شركة كاظمة القابضة	.46
		شركة نور للاستثمار	.47
		شركة العراق القابضة	.48
		شركة التمدين الاستثمارية	.49
		شركة صكوك القابضة	.50
		الكويتية البحرينية للصيرفة الدولية	.51
		شركة المدينة للتمويل والاستثمار	.52
قطاع التامين			
		شركة الكويت للتامين	.53
		شركة إعادة التامين الكويتية	.54
		شركة الخليج للتامين	.55
		الشركة الأولى للتامين التكافلي	.56
		الشركة الأهلية للتامين	.57
		شركة وثاق للتامين التكافلي	.58
		شركة وربة للتامين	.59
قطاع العقارات والإنشاءات			
		شركة عقارات الكويت	.60
		شركة لؤلؤة الكويت العقارية	.61
		شركة المصالح العقارية	.62
		إنجازات للتنمية العقارية	.63
		الشركة التجارية العقارية	.64
		الشركة الكويتية العقارية القابضة	.65
		شركة المشروعات الكبرى العقارية	.66

		شركة العقارات المتحدة	.67
		شركة التمدين العقارية	.68
		الشركة العربية العقارية	.69
		شركة جيزان العقارية	.70
		شركة سنام العقارية	.71
		شركة المزايا القابضة	.72
		شركة التجارة والاستثمار العقاري	.73
		الشركة الوطنية العقارية	.74
		الشركة الدولية للمشروعات الاستثمارية	.75
		شركة الآنماء العقارية	.76
		شركة جراند للإنماء العقاري والسياحي	.77
		شركة أعيان العقارية	.78
		شركة الدار الوطنية للعقارات	.79
		شركة التعمير للاستثمار العقاري	.80
		الشركة الصالحية العقارية	.81
		شركة أجيال العقارية الترفيهية	.82
		شركة المباني	.83
		الشركة الدولية للمنتجعات	.84
		شركة عقار للاستثمارات العقارية	.85
		شركة الثمار الدولية القابضة	.86
		شركة أركان الكويت العقارية	.87
		شركة الاتحاد العقارية	.88
		شركة منشات للمشاريع العقارية	.89
		شركة الأفق الخليجية القابضة	.90

		شركة دبي للتطوير العقاري	.91
		شركة الأرجان العالمية العقارية	.92
		شركة ابيار للتطوير العقاري	.93
قطاع الصناعة			
		مجموعة الصناعات الوطنية (القابضة)	.94
		شركة الخليج للكابلات والصناعات الكهربائية	.95
		شركة الشعبية للصناعات الورقية	.96
		شركة الصناعات المتحدة	.97
		شركة الكوت للمشاريع الصناعية	.98
		الشركة الخليجية للصخور	.99
		الشركة الكويتية لصناعة وتجارة الجبس	100
		الشركة الكويتية لصناعات الآنابيب والخدمات النفطية	101
		شركة الصناعات الهندسية الثقيلة وبناء السفن	102
		شركة المعادن والصناعات التحويلية	103
		شركة بوبيان للبتروكيماويات	104
		الشركة الكويتية لصناعة مواد التغليف	105
		شركة المعدات القابضة	106
		شركة القرين لصناعة الكيماويات البترولية	107
		شركة أسمنت الكويت	108
		شركة المقاولات والخدمات البحرية	109
		شركة السكب الكويتية	110
		شركة الخليج لصناعة الزجاج	111

112	الشركة الكويتية لصناعة مواد البناء		
113	شركة منا القابضة		
114	شركة الصلبوخ التجارية		
115	شركة صناعات التبريد والتخزين		
116	شركة أسمنت بورتلاند كويت		
117	شركة صناعات الخرسانة الخلوية		
118	شركة أسمنت الهلال		
119	شركة الصناعات الوطنية لمواد البناء		
120	الشركة الوطنية الاستهلاكية الكويتية لصناعة وتجارة الجبس		
قطاع الخدمات			
121	شركة السينما الكويتية الوطنية		
122	شركة الاتصالات المتنقلة (زين)		
123	الشركة الوطنية للتنظيف		
124	الشركة الوطنية للاتصالات المتنلقة		
125	الشركة الوطنية للخدمات البترولية		
126	شركة النبراس القابضة		
127	شركة التعليم الأهلي		
128	الخليجية للاستثمار البترولي		
129	شركة برقان لحفر الآبار		
130	شركة النخيل للإنتاج الزراعي		
131	شركة الأبراج القابضة		
132	الأولى للتسويق المحلي للوقود		
133	شركة حيات للاتصالات		
134	شركة مبرد للنقل		

		شركة فيلا مودا لايف ستايل	135
		الإفكو لتمويل شراء وتأجير الطائرات	136
		شركة الصفاة تك القابضة	137
		شركة ايفا للفنادق والمنتجعات	138
		شركة الامتيازات الخليجية القابضة	139
		الشركة الوطنية للمسالخ	140
		شركة مجموعة الصفوة القابضة	141
		الشركة الكويتية لبناء المعامل والمقاولات	142
		شركة رابطة الكويت والخليج للنقل	143
		شركة مركز سلطان للمواد الغذائية	144
		شركة الحاسبات القابضة	145
		شركة الفنادق الكويتية	146
		شركة المخازن العمومية (اجيليتي)	147
		المجموعة التعليمية القابضة	148
		شركة مجموعة عربي القابضة	149
		الشركة الكويتية للكيبل التلفزيوني	150
		الشركة الكويتية للمسالخ	151
		شركة هيومن سوفت القابضة	152
		شركة عارف للطاقة القابضة	153
		شركة تصنيف وتحصيل الأموال	154
		شركة المجموعة المشتركة للمقاولات	155
		شركة مشرف للتجارة والمقاولات	156
		شركة المواساة القابضة	157
		شركة المستقبل العالمية للاتصالات	158

159	الشركة الكويتية للمنتزهات		
160	شركة التقدم التكنولوجي		
161	شركة الشبكة الآلية للتوزيع		
162	شركة مجموعة خدمات الحج والعمرة		
163	شركة المشاريع المتحدة للخدمات الجوية		
164	شركة جيران القابضة		
165	الشركة الوطنية للميادين		
166	شركة صفوان للتجارة والمقاولات		
167	الشركة الكويتية لمشاريع التخصيص القابضة		
168	شركة إياس للتعليم الأكاديمي والتقني		
169	شركة الأنظمة الآلية		
170	شركة مجموعة النقل والتخزين		
171	شركة المجموعة البترولية المستقلة		
172	شركة مجمعات الأسواق التجارية الكويتية		
173	شركة باكو الطبية		
174	شركة طيران الجزيرة		
قطاع الأغذية			
175	شركة نقل وتجارة المواشي		
176	شركة المجموعة المتحدة للصناعات الغذائية		
177	مجموعة كوت الغذائية		
178	شركة دانة الصفاة الغذائية		
179	الشركة الكويتية المتحدة للدواجن		
180	الشركة الكويتية للأغذية (الامريكانا)		

المصدر: سوق الكويت للأوراق المالية

الملحق رقم (2)

استبانـــة الـــدراسة

جامعة الشرق الأوسط

كلية الأعمال / قسم المحاسبة

بسم الله الرحمن الرحيم

أختي المستثمرة:
أخي المستثمر:

تحية احترام وتقدير,,,

استبانة حول موضوع:

المبادلة بين المنفعة المالية والممارسة الأخلاقية في الشركات المساهمة العامة الكويتية المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية

تتناول هذه الدراسة المبادلة بين المنفعة المالية والممارسة الأخلاقية في الشركات المساهمة العامة الكويتية المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية، يرجى التكرم بالإجابة على الأسئلة المرفقة علما بأنه سيتم التعامل مع هذه البيانات بسرية تامة ولإغراض البحث العلمي فقط.

وشكرا لتعاونكم

الباحث حسين ناصر شجاع المطيري
هاتف جوال 66184040

القسم الأول: البيانات الشخصية

1- الجنس:

- ☐ ذكر
- ☐ أنثى

2- العمر:

- ☐ 20- 25 سنة
- ☐ من 26-35 سنة
- ☐ 36-45 سنة
- ☐ 46-55 سنة
- ☐ 56- 65 سنة
- ☐ 66 سنة وأكثر

3- المستوى التعليمي

- ☐ ثانوية عامة
- ☐ دبلوم متوسط
- ☐ بكالوريوس
- ☐ دبلوم عالي
- ☐ ماجستير
- ☐ دكتوراه

4- سنوات الاستثمار في الشركة

- ☐ 5 سنوات فاقل
- ☐ 6-10 سنوات
- ☐ 11-15 سنة
- ☐ 16 -20 سنة
- ☐ 21-25 سنة
- ☐ أكثر من 25 سنة

5- التخصص

- محاسبة ☐
- علوم مالية ومصرفية ☐
- إدارة أعمال ☐
- اقتصاد ☐

أخرى اذكرها ....

السؤال الأول: الرجاء بيان الرأي حول العبارات التالية المتعلقة بتحديد مدى التزام الشركات المساهمة العامة الكويتية المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية خاصة بالمبادئ القانونية

ت	المتغير: الالتزام بالمبادئ القانونية الفقرات	ملتزمة جداً	ملتزمة	ملتزمة إلى حد ما	غير ملتزم	غير ملتزم جداً
1	مدى التزام الشركة التي تستثمر بالأسهم بتطبيق النصوص القانونية المطلوبة					
2	مدى التزام الشركة بتامين الشهادات التي يطلبها العاملون أو بخصوص ما يصدر عنها من تقارير العمل					
3	الحرص على انجاز أي فحوصات مطلوبة متوافقة مع متطلبات أي تشريعات أو معايير إضافية					
4	التقيد بإعداد التقارير المالية والمطالبات المالية					
5	درجة الالتزام بالمتطلبات القانونية والتشريعية					
6	سلامة استخدام الإدارة العليا لأصول الشركة بطريقة مباشرة أو غير مباشرة					
7	ابتعاد الشركة عن التعامل مع الموردين أو المتعهدين ورفضها الدخول في عقود مع جهات لا تطبق الإجراءات القانونية وغير المرخصة					

السؤال الثاني: الرجاء بيان الرأي بالعبارات التالية لتحديد مدى التزام الشركات المساهمة العامة الكويتية المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية بالمسؤولية الاجتماعية

ت	المتغير: الالتزام بالمسؤولية الاجتماعية الفقرات	ملتزمة جداً	ملتزمة	ملتزمة إلى حد ما	غير ملتزم	غير ملتزم جداً
8	حرص الإدارة على عدم القيام بأنشطة غير آمنة تهدد الصحة والسلامة العامة					

9	تجاوب الشركة مع القوانين الخاصة بالبيئة والسلامة العامة					
10	تختار الشركة المواد الخام الأقل كلفة والتي تناسب المواصفات المطلوبة بما لا يضر البيئة المحيطة					
11	حرص الإدارة على كتابة تقارير خاصة بالأخطار والسلامة البيئية التي قد تبرز نتيجة ما تقوم به الشركة من أعمال					
12	استخدام الشركة التكنولوجيا بجميع مراحل العمل مما يقلل التكاليف وبشكل لا يلحق الضرر بالعاملين					
13	مدى التزام الشركة بتخفيض تكلفة منتجاتها مع الحفاظ على مستوى مقبول من الجودة انطلاقا من مسؤوليتها الاجتماعية تجاه المستهلك					
14	مدى الالتزام بالمساهمة في التنمية المستدامة من خلال العمل لتحسين مستوى المجتمع بأسلوب يخدم أصحاب المصالح ويخدم التنمية في آن واحد					

السؤال الثالث: الرجاء بيان الرأي بالعبارات التالية لتحديد مدى التزام الشركات المساهمة العامة الكويتية المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية بالإفصاح والإبلاغ المالي.

ت	المتغير: الالتزام بالإفصاح والإبلاغ المالي الفقرات	ملتزمة جداً	ملتزمة	ملتزمة إلى حد ما	غير ملتزم	غير ملتزم جداً
15	تتصف المعلومات المالية الصادرة عن الإدارة العليا بالدقة ضمن تقاريرها المالية					
16	تتصف المعلومات المالية الصادرة عن الإدارة العليا بالمصداقية ضمن تقاريرها المالية					
17	لا تدخل الإدارة العليا في أي اتفاقية أو صفقة مالية من دون أن تحصل على تفويض مسبق حسب الأصول					

18	مدى تقيد الإدارة في تحديد نقاط الضعف والقوة الموجودة في نظام الرقابة الداخلية بحيث يصبح نظاما فعالا					
19	الإفصاح عن طبيعة الموجودات والمطلوبات المالية والمخاطر المرتبطة بها					
20	الإفصاح عن الاستثمارات بالأسهم المعدة للمتاجرة					
21	قيام الشركة بفحص البيانات التي تستخدم لعمل قياسات وإفصاحات القيمة العادلة					

السؤال الرابع: الرجاء بيان الرأي بالعبارات التالية لتحديد مدى التزام الشركات المساهمة العامة الكويتية المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية بإقامة علاقات بناءة مع العاملين.

ت	المتغير: الالتزام بإقامة علاقات بناءة مع العاملين الفقرات	ملتزمة جداً	ملتزمة	ملتزمة إلى حد ما	غير ملتزم	غير ملتزم جداً
22	احترام الإدارة العليا للعاملين لديها وحسن العلاقات بينهم					
23	الإفصاح عن معلومات تخص موظفا سابقا، بحيث تتسبب له الأذى في عمله الجديد					
24	التزام الإدارة العليا في الشركة بتقييم أداء عادل للموظفين					
25	مدى نجاح الإدارة بوضع معايير قياس خاصة بالإدارة					
26	التزام الإدارة بتقديم الحوافز الخاصة بالأداء بشفافية					
27	التزام الإدارة بتقديم الحوافز الخاصة بالأداء بعدالة					

السؤال الخامس: الرجاء بيان الرأي بالعبارات التالية لتحديد مدى التزام الشركات المساهمة العامة الكويتية المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية بالمحافظة على ممتلكاتها الخاصة.

ت	المتغير: الالتزام بالمحافظة على ممتلكات الشركة الفقرات	ملتزمة جداً	ملتزمة	ملتزمة إلى حد ما	غير ملتزم	غير ملتزم جداً
28	درجة حماية الممتلكات الخاصة بالشركة من توظيفها لمصلحة العاملين في الإدارة العليا في الشركة					
29	إفراط الإدارة العليا بشراء الأثاث المكتبي					
30	تقيد الإدارة العليا بعدم تقديم الهدايا إلى جهات حكومية ومدنية مسؤولة					
31	تقيد الإدارة العليا بالسفر غير المبرر وغير الضروري					
32	استخدام الإدارة العليا وسائل النقل الخاصة بالشركة لأغراض عائلية					
33	التقيد بما تسمح به اللوائح الداخلية للشركة					

السؤال السادس: الرجاء بيان الرأي بالعبارات التالية لتحديد مدى التزام الشركات المساهمة العامة الكويتية المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية بمقاومة أسباب الصراع على المصالح.

ت	المتغير: مقاومة أسباب الصراع على المصالح الفقرات	ملتزمة جداً	ملتزمة	ملتزمة إلى حد ما	غير ملتزم	غير ملتزم جداً
34	درجة استغلال الإدارة العليا في الشركة لمصالحها الخاصة وعلى حساب مصلحة الشركة					

35	استخدام ساعات العمل الرسمية لإدارة أعمال خاصة يمتلكها أعضاء الإدارة العليا					
36	مدى وجود مصالح خاصة للإدارة العليا مع شركات موردة أو مقاولين, يسبب للإدارة العليا منافع مالية شخصية					
37	قبول الهدايا أو الرشاوي المالية والعينية من أشخاص أو شركات أخرى تتعامل مع الشركة					
38	استخدام الإدارة العليا لموارد الشركة في أعمال أخرى خاصة تمتلكها					
39	توظيف أو تمييز موظف معين نتيجة للعلاقات الشخصية والقرابة.					

انتهت الاستبانة

شاكراً لكم حسن تعاونكم

الملحق رقم (3)

أسماء الأساتذة محكمي استبانة الدراسة

ت	الاسم	التخصص	مكان العمل	الرتبة الأكاديمية
1	احمد حلمي جمعة	محاسبة	جامعة الزيتونة	أستاذ دكتور
2	يونس الشوبكي	محاسبة	جامعة الشرق الأوسط	أستاذ مساعد
3	خليل أبو حشيش	محاسبة	جامعة الزيتونة	أستاذ مشارك
4	عثمان النبالي	محاسبة	جامعة جرش	أستاذ مساعد
5	احمد عادل	محاسبة	جامعة الزيتونة	أستاذ مساعد

الملحق رقم (4)

نتائج التحليل الإحصائي كما تم الحصول عليها من الحاسوب

SEX

Cumulative Percent	Valid Percent	Percent	Frequency		
83.6	83.6	83.6	234	1.00	Valid
100.0	16.4	16.4	46	2.00	
	100.0	100.0	280	Total	

AGE

Cumulative Percent	Valid Percent	Percent	Frequency		
4.3	4.3	4.3	12	1.00	Valid
26.1	21.8	21.8	61	2.00	
82.1	56.1	56.1	157	3.00	
91.4	9.3	9.3	26	4.00	
100.0	8.6	8.6	24	5.00	
	100.0	100.0	280	Total	

EDUCATIO

Cumulative Percent	Valid Percent	Percent	Frequency		
12.5	12.5	12.5	35	1.00	Valid
43.6	31.1	31.1	87	2.00	
78.9	35.4	35.4	99	3.00	
87.1	8.2	8.2	23	5.00	
100.0	12.9	12.9	36	6.00	
	100.0	100.0	280	Total	

INVEST

Cumulative Percent	Valid Percent	Percent	Frequency		
43.2	43.2	43.2	121	1.00	Valid
75.4	32.1	32.1	90	2.00	
79.6	4.3	4.3	12	3.00	
86.8	7.1	7.1	20	4.00	
94.6	7.9	7.9	22	5.00	
100.0	5.4	5.0	14	6.00	
	100.0	100.0	280	Total	

SPECIAL

Cumulative Percent	Valid Percent	Percent	Frequency		
12.5	12.5	12.5	35	1.00	Valid
26.8	14.3	14.3	40	2.00	
76.4	49.6	49.6	139	3.00	
91.8	15.4	15.4	43	4.00	
100.0	8.2	8.2	23	5.00	
	100.0	100.0	280	Total	

Descriptive Statistics

Std. Deviation	Mean	Maximum	Minimum	N	
.48347	3.1230	3.86	2.00	280	TOTALQ
.59976	3.1480	4.14	2.14	280	TOTALG
.60301	3.1219	4.00	1.86	280	TOTALS
.51449	2.7808	4.33	1.71	280	TOTALE
.51249	2.4963	3.83	1.14	280	TOTALI
.52035	2.6532	3.57	1.71	280	TOTALP
				280	Valid N (listwise)

Descriptive Statistics

Std. Deviation	Mean	Maximum	Minimum	N	
.78855	2.9571	5.00	1.00	280	Q1
.38740	2.9786	4.00	2.00	280	Q2
.73658	3.3714	5.00	2.00	280	Q3
1.04040	3.2464	5.00	2.00	280	Q4
.91188	3.3536	5.00	2.00	280	Q5
.61753	2.8464	4.00	1.00	280	Q6
.95936	3.1071	5.00	1.00	280	Q7
1.15237	3.2500	5.00	2.00	280	G1
.81599	2.8286	4.00	2.00	280	G2
.70829	3.0607	4.00	2.00	280	G3
1.03492	2.9750	5.00	1.00	280	G4
.82690	3.3393	5.00	2.00	280	G5
.94202	3.3071	5.00	1.00	280	G6
.95382	3.2750	5.00	2.00	280	G7
.95521	3.3893	5.00	1.00	280	S1
.87860	3.3714	4.00	1.00	280	S2
.87169	3.2464	5.00	2.00	280	S3
.69906	3.1143	4.00	2.00	280	S4
1.14311	3.0393	5.00	1.00	280	S5
.95189	2.8000	4.00	1.00	280	S6
.91735	2.8929	4.00	1.00	280	S7
.96641	3.4286	5.00	2.00	280	E1
.81743	3.4250	5.00	2.00	280	E2
.58281	3.0893	4.00	2.00	280	E3
1.02929	3.4071	5.00	1.00	280	E4
.97954	3.1500	5.00	1.00	280	E5
.91444	2.9500	5.00	1.00	280	E6
.87778	3.2393	4.00	1.00	280	I1
1.01032	2.8929	5.00	1.00	280	I2
.72678	2.8714	4.00	1.00	280	I3
.99293	2.6786	5.00	1.00	280	I4
.79739	2.5964	4.00	1.00	280	I5
1.02602	3.1821	5.00	1.00	280	I6
.91524	3.2179	5.00	2.00	280	P1
.96810	3.2571	5.00	2.00	280	P2
.88394	2.8964	4.00	1.00	280	P3
1.15310	2.9893	5.00	1.00	280	P4
1.00891	2.8964	5.00	1.00	280	P5
1.11875	3.3036	5.00	1.00	280	P6
				280	Valid N (listwise)

One-Sample Statistics

Std. Error Mean	Std. Deviation	Mean	N	
.02889	.48347	3.1230	280	TOTALQ
.03584	.59976	3.1480	280	TOTALG
.03604	.60301	3.1219	280	TOTALS
.03075	.51449	2.7808	280	TOTALE
.03063	.51249	2.4963	280	TOTALI
.03110	.52035	2.6532	280	TOTALP

One-Sample Test

Test Value = 0						
95% Confidence Interval of the Difference						
Upper	Lower	Mean Difference	Sig. (2-tailed)	df	t	
3.1798	3.0661	3.1230	.000	279	108.086	TOTALQ
3.2185	3.0774	3.1480	.000	279	87.827	TOTALG
3.1929	3.0510	3.1219	.000	279	86.633	TOTALS
2.8413	2.7203	2.7808	.000	279	90.441	TOTALE
2.5566	2.4361	2.4963	.000	279	81.507	TOTALI
2.7144	2.5920	2.6532	.000	279	85.321	TOTALP

Reliability

****** Method 1 (space saver) will be used for this analysis ******

_

R E L I A B I L I T Y   A N A L Y S I S   -   S C A L E   (A L P H A)

Reliability Coefficients

N of Cases = 280.0   N of Items = 39

Alpha = .8730

****** Method 1 (space saver) will be used for this analysis
******
_

R E L I A B I L I T Y   A N A L Y S I S   -   S C A L E   (A L P
H A)

Reliability Coefficients

N of Cases =   280.0   N of Items = 7

Alpha =   .7052

****** Method 1 (space saver) will be used for this analysis
******
_

R E L I A B I L I T Y   A N A L Y S I S   -   S C A L E   (A L P
H A)

Reliability Coefficients

N of Cases =   280.0   N of Items = 7

Alpha =   .7664

****** Method 1 (space saver) will be used for this analysis
******
_

R E L I A B I L I T Y   A N A L Y S I S   -   S C A L E   (A L P
H A)

Reliability Coefficients

N of Cases =   280.0   N of Items = 7

Alpha =   .7746

****** Method 1 (space saver) will be used for this analysis ******

R E L I A B I L I T Y   A N A L Y S I S - S C A L E (A L P H A)

Reliability Coefficients

N of Cases = 280.0 N of Items = 6

Alpha = .7467

****** Method 1 (space saver) will be used for this analysis ******

R E L I A B I L I T Y   A N A L Y S I S - S C A L E (A L P H A)

Reliability Coefficients

N of Cases = 280.0 N of Items = 6

Alpha = .7268

****** Method 1 (space saver) will be used for this analysis ******

R E L I A B I L I T Y   A N A L Y S I S - S C A L E (A L P H A)

Reliability Coefficients

N of Cases = 280.0 N of Items = 6

Alpha = .6401